وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة العراقية - بغداد
كلية .....
القسم .....

الدراسات العليا

تطبيق الغزب

لمعرفة مشكلات ذوي عائلة الفرد

٦٢٣
٢٨٦
٢٠١٢
٤٨٤

(إقرار)

نشهد نحن أعضاء هيئة المناقشة أننا اطلعنا على الرسالة الموسومة:

بـ(الحديث الغريب مفهومه وتطبيقاته في جامع الترمذي) المقدمة من قبل الطالب: (عمار جاسم محمد العبيدي)، في قسم (الفكر الإسلامي والدعوة والعقيدة الإسلامية)، وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها ونقر أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في (العلوم الإسلامية). تخصص: (الحديث النبوي الشريف) بتقدير (جيد جداً).

يوم / / ١٤١٨هـ الموافق / / ١٩٩٨م.

التوقيع: التوقيع:

الإسم: أ. د. بشار عواد معروف العبيدي- الإسم: د. مكي حسين الكبيسي

رئيس اللجنة: عضو اللجنة:

التاريخ: التاريخ:

التوقيع: التوقيع:

الإسم: د. محمد بشار محمد أمين الفيضي-الإسم: الشيخ عداب محمود النعيمي

عضو اللجنة: المشرف

التاريخ: التاريخ:

صادق مجلس قسم (الفكر الإسلامي والدعوة والعقيدة) على قرار اللجنة.

التوقيع:

الإسم: أ. د. عبدالستار حامد الدبا

رئيس القسم: التاريخ: ١٩٩٨/٣/٨

الإهداء

قلبي على من ذرفت دمعًا عزيزًا غاليًا، ولهجت بذكر العزيز محتسبةً، حنوًا على وليدٍ مكظوم ذي سقم. ومن ثارت مهجاته محنةً، كأن الغمام في وجهه مرتسم، فصار في العلياء شرفًا وبين الأنام مفخرة وتنعم، صبرت واحتسبت إلى عزيز ذي نقم، أخشى غوائل الدهر والأيام ذي العدد، أهديت بذل جهدي وعملي وكسبي إلى من تجود بالنفسِ والنفيس دون ابنها، وإلى من دونها قد فعل.

تحية ومحبة وفضلاً وعرفانًا أهدي ثواب عملي إلى الحبيبين العزيزين الشفيقين أمي وأبي.

عمَّار جاسم محمد العبيدي

شكر ودعاء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وأصحابه وأزواجه ومن اتبع هداه وبعد:

اتقدم بالشكر الجزيل والمنة والفضل الى كل من ساهم في إتمام هذه الرسالة وأعانني عليها ولو بكلمة طيبة، وإلى جميع مشايخي ومن آزرني، وإلى جميع الأحباب والأصدقاء وإلى الأستاذ المشرف واللجنة المناقشة.

فجزاهم الله كل خير وجعل الجنة مثواهم، إنه نعم المولى ونعم النصير.

عمّار جاسم محمد العبيدي

الفهرست

الموضوع **الصفحة**

-إقرار .....

-الإهداء .....

-شكر ودعاء .....

-الفهرست .....

-المقدمة ١-٤

-الباب الأول: الإمام الترمذي وكتابه الجامع ٥-٨٠

-المبحث الأول: حياة الإمام الترمذي ٥-٢٣

-توطئة ٦-٧

-المطلب الأول: شيوخ الترمذي وتلاميذه ورحلاته العلمية ٨-١٨

-المسألة الأولى: نشأته ورحلته في طلب العلم ٨-٩

-المسألة الثانية: أبرز شيوخ الترمذي ١٠-١٤

-المسألة الثالثة: تلامذة الإمام الترمذي ١٥-١٨

-المطلب الثاني: مكانته بين العلماء وآثاره العلمية ١٩-٢٣

-المسألة الأولى: منزلة الترمذي بين العلماء ١٩-٢٠

-المسألة الثانية: مصنفات الإمام الترمذي ٢١-٢٣

-المبحث الثاني: منهج الإمام الترمذي في تصنيف كتابه الجامع ٢٤-٣٧

-المطلب الأول: طريقة الترمذي في تصنيف كتابه الجامع ٢٥-٣٠

-المسألة الأولى: طرق رواية الحديث ٢٥

-المسألة الثانية: طرق تصنيف الحديث في الجامع ٢٥-٢٦
-المسألة الثالثة: طريقة الترمذي في اختصار أحاديث الجامع ٢٧
-المسألة الرابعة: التمييز بين ألفاظ التحمل والأداء ٢٧
-المسألة الخامسة: طريقة الترمذي في تسمية الرواة ٢٨-٣٠
-المطلب الثاني: أحكام الترمذي في كتابه الجامع ٣١-٣٧
-المسألة الأولى: عرض وجيز لجملة أحكام الترمذي في جامعه ... ٣١-٣٣
-المسألة الثانية: ترتيب جامع الترمذي بين الكتب الستة ٣٣-٣٤
-المسألة الثالثة: تنقيد الصحاح على الجامع والرأي المختار ٣٥-٣٧
-المبحث الثالث: الحديث الغريب مفهومه عند المحدثين وما يتصل به من زيادات الرواة والشذوذ والنكارة والإضطراب ... ٣٨-٨٠
-المطلب الأول: مفهوم الحديث الغريب وما يتصل به ٣٩-٤٥
-المسألة الأولى: الحديث الغريب لغة وإصطلاحا ٣٩
-المسألة الثانية: أنواع الحديث الغريب عند المحدثين ٣٩-٤١
-المسألة الثالثة: حديث الفرد وأقسامه ٤٢-٤٣
-المسألة الرابعة: الصلة بين الحديث الغريب والفرد ٤٤-٤٥
المسألة الخامسة: الصلة بين الحديث الغريب والشاذ والمنكر ٤٥
-المطلب الثاني: الحديث الغريب وأنواعه عند الإمام الترمذي ... ٤٦-٥٤
-المسألة الأولى: تأصيل مصطلح الغرابة عند الإمام الترمذي ٤٦

-المسألة الثانية: تعريف الحديث الغريب عند الإمام الترمذي.....٤٧-٤٨
-المسألة الثالثة: أنواع الحديث الغريب عند الإمام الترمذي.....٤٨-٥٤
-المطلب الثالث: زيادات الرواة.....٥٥-٧٠
-المسألة الأولى: زيادة الثقة، تعريفها وحكمها وأنواعها.....٥٥-٦٠
-المسألة الثانية: الزيادة في المتن، تعريفها وأقوال العلماء في حكمها..١٠-٦٧
-المسألة الثالثة: المزيد في متصل الأسانيد والمرسل الخفي
والصلة بالغريب.....٦٨-٧٠
-المطلب الرابع: مفهوم الحديث الشاذ والمنكر والمضطرب.....٧١-٨٠
-المسألة الأولى: الحديث الشاذ في اللغة واصطلاح الحدثين.....٧١-٧٢
-المسألة الثانية: مفهوم الحديث الشاذ عند الإمام الترمذي.....٧٢-٧٣
-المسألة الثالثة: الحديث المنكر في اللغة واصطلاح المحدثين....٧٣-٧٧
-المسألة الرابعة: الحديث المضطرب في اللغة والإصطلاح
وصلته بالغريب.....٧٧-٨٠
-الباب الثاني: الدراسة الإستقرائية التطبيقية لتخريج ونقد
أحاديث الغرابة المطلقة..٨١-١٣٠
-الخاتمة.....١٣١-١٣٥
-المصادر والمراجع.....١٣٦-١٤١

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي الأمي الأمين، وعلى الآل والأصحاب والأزواج، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. وبعد:

فقد مَنَّ اللهُ عليَّ أن أتمَّ رسالتي بعد طول عناء وتعب لا يعلمهما إلا الله، وكان موضوع رسالتي هو «الحديث الغريب مفهومه وتطبيقاته في جامع الترمذي» وكان الهدف من هذه الرسالة:

١- التطبيق العملي لعلوم الحديث النظرية.

٢- الحكم على الرواة إستنادا الى قواعد الجرح والتعديل.

٣- التدرب على نقد الحديث ومحاولة الحكم عليه وبيان علله.

٤- الإطلاع على الكتب الحديثية في فنون الرواية والدراية والترجمة والتأريخ والعلل.

٥- خدمة جامع الترمذي في جانب من جوانبه الحديثية النقدية.

أما خطة البحث فتقوم على بابين اثنين:

الأول: يتعلق بدراسة الإمام الترمذي وحياته العلمية، وكتابه «الجامع» ومنهجه فيه.

الثاني: دراسة الأحاديث المستغربة الواردة في الجامع، ومعنى مصطلح الغرابة المطلقة عند الترمذي.

وكان عملي يقوم على دراسة وافية لحياة الإمام الترمذي، وأقوال العلماء في مصطلح الغرابة، وما يتصل به من الشذوذ والنكارة وزيادة الثقة وغيرها.

وقد أعتمدت في نقد الرجال كلام الحافظ ابن حجر في «التقريب»

وما استدركه عليه العلامتان الدكتور بشار عواد معروف العبيدي، والشيخ شعيب الأرنؤط في «تحرير التقريب»، لما رأيته من جلالة قدر الحافظ ابن حجر، واستيعاب العلامتان بشار العبيدي وشعيب الأرنؤط لأقوال العلماء في الجرح والتعديل للراوي في التحرير، فنحن مهما استوعبنا أقوال أئمة الجرح والتعديل لا يمكننا أن نصل إلى ما وصلوا إليه، فقد قام العلامتان المذكوران بدراسة أحكام الحافظ ابن حجر دراسة متأنية قائمة على معرفة واسعة بأحوال الرجال والاطلاع على مروياتهم، فقاما بجهد مضنٍ حينما حاولا إيجاد مصطلحات موحدة تشير إلى درجة الإسناد عند التفرد والمتابعة مما سيراه الباحث القارىء لهذا الكتاب، فقد سبرا فيه علوم الجرح والتعديل ونقد الرجال في كتاب «تهذيب الكمال» للحافظ المزي وما استدركه عليه محققه من إضافات غنية في الجرح والتعديل، وخرجا بخلاصة من ذلك في كتاب «تحرير تقريب التهذيب» وقد وجدت هذا الكتاب ذا فائدة ونفع كبيرين، فقد سارا على طريقة الحافظ وأضافا إليه أضافات مفيدة لاسيما في الأحكام النقدية.

أما من ناحية كتاب «جامع الترمذي» فقد أن النسخة المطبوعة عام (١٩٩٧م) تحقيق العلامة الدكتور بشار عواد معروف العبيدي، لما رأيته من أعتماده على نسخ أصيلة ومخطوطات متعددة وعنايته بكتاب «تحفة الأشراف» لحافظ عصره جمال الدين المزي، فجاءت نشرته لهذا الكتاب الجليل أفضل نشرة وقفت عليها، ولما كان من منهج المحقق السكوت على الحكم عند موافقته لحكم الترمذي، فقد سكت على عدد من الأحاديث المستغربة لما وقر عنده من ظهور لعلة الحديث وإن لم يبينها، وحين تكلم على بعض تلك الأحاديث فإنما تكلم بكلام وجيز على منهجه في تحقيق الكتاب. لذلك رأيت من المفيد والواجب عليَّ وأنا أبحث في أحاديث الغرابة التي لم يبين المصنف عللها أن أبين تلك العلل بشيء من التفصيل القائم على:

أ- معرفة المدار.

ب- معرفة العلة، أوالعلل التي تتوافق مع طريقة الترمذي في تعليله للأحاديث التي بيَّن هو عللها، وقد رأيت من المفيد أيضا أن أفيد من مخطوطة «الأحاديث المستغربة» للحافظ أحمد بن العلاء الشافعي التي تفضل الأستاذ المشرف فزودني بنسخة مصورة منها، ومن المعلوم أن أحاديث الغرابة في جامع الترمذي تنقسم إلى أربعة أقسام هي:

الأول: مصطلحات الغرابة المقيدة بقيود الحُسن والصحة بجميع حيثياتها وإطلاقاتها، وهي الأحاديث التي قال عنها الترمذي «حسن صحيح غريب» أو «حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه» وغيرها من قيود ذات حيثيات متعددة.

الثاني: مصطلحات الغرابة المقيدة بقيود الصحة بجميع حيثياتها وإطلاقاتها، وهي الأحاديث التي وصفها الترمذي بـ«صحيح غريب» أو مقيدة بقيود ذات حيثيات متعددة.

الثالث: مصطلحات الغرابة المقيدة بقيود الحُسن بجميع حيثياتها وإطلاقاتها، وهي الأحاديث التي وصفها الترمذي بقوله: «حسن غريب» أو «حسن غريب» مقيد بقيود ذات حيثيات متعددة.

الرابع: مصطلحات الغرابة الغارية من قيود الحُسن أو الصحة، وهي مصطلحات الغرابة المطلقة، أو الغرابة المقيدة بقيود متعددة، مثل قيود الرواة، كقوله «غريب من حديث ابن عباس» وقيود أخرى مثل «هذا حديث غريب من هذا الوجه». وعند دراسة هذه الأحاديث وجدت عددا كبيرا منها قد استغربها الترمذي وبيَّن علتها بذكر أبرز علة للحديث، ومنها أربعون حديثا استغربها الترمذي ولم يبين عللها وهي الأحاديث التي انصبَّ العمل عليها في القسم الثاني من هذه الرسالة التي قمت ببحث عللها وبيانها وتخريجها تخريجا كاملا باعتماد جامع الترمذي تحقيق العلامة الدكتور بشار العبيدي، بالاضافة الى

مراجعة الحديث في «المسند الجامع» له أيضا وملاحظة طرقه فيه، فضلا عن كتاب «تحفة الأشراف» للحافظ المزي.

ورتبت الأحاديث كما جاءت في الجامع على الأبواب.

وفي الختام أتقدم بشكري إلى أستاذي المشرف الشيخ الفاضل عداب محمود الحمش النعيمي الذي تفضل فأشرف على هذه الرسالة، ثم إلى لجنة المناقشة برئاسة العلامة الأستاذ الدكتور بشار عواد معروف العبيدي، وعضوية الشيخ الدكتور مكي حسين الكبيسي، والشيخ الدكتور محمد بشار محمد أمين الفيضي الذين تجشموا عناء دراستها وتقويمها وإبداء ملاحظاتهم القيمة عليها والتي أفدت منها وأخذت بها حتى ظهرت بهذه الهيئة العلمية الرائعة والصفة التي نأمل إن شاء الله تعالى أن تسر كل محب لسنة المصطفى ﷺ. ثم لابد لنا من أن نشكر كل من اسدى لنا معروفاً، واخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

عمار جاسم محمد العبيدي

الباب الأول

الإمام الترمذي وكتابه الجامع

المبحث الأول: حياة الإمام الترمذي.

ويتضمن: توطئة في التعريف به.

- المطلب الأول: شيوخ الترمذي وتلاميذه ورحلاته العلمية

- المطلب الثاني: مكانته بين العلماء وآثاره العلمية

المبحث الأول: حياة الإمام الترمذي

توطئة في التعريف به: إسمه ونسبه وولادته ووفاته «رحمه الله تعالى»

هو محمد بن عيسى بن سَوْرَة بن موسى بن الضحاك، أبو عيسى السُّلمي الضرير البوغي الترمذي.

والسُّلمي -بضم السين- نسبة إلى بني سُليم -مُصَغَّرًا- من قبيلة قيس عَيْلان.

والبوغي نسبة إلى بوغ: قرية من قرى ترمذ، على بعد ستة فراسخ منها[1].

والترمذي: نسبة أشتهر وعُرِفَ بها بين الخاص والعام، وهي نسبة الى ترمذ مدينته التي نشأ فيها -تقع على الضفة الشمالية لنهر جيحون -(أموداريا) شمالي إيران- وفي لفظها ثلاثة أقوال:

١- تَرْمِذ -بفتح التاء وكسر الميم- وهو لسان أهلها على ما ذكره السمعاني.

٢- تِرمِذ -بكسر التاء والميم- وهو المشهور، وهو ما قاله ابن دقيق العيد والذهبي.

٣- تُرمُذ -بضم التاء والميم وهو الذي قاله أهل المعرفة، وذكره ابن خلكان وياقوت الحموي.

وقد ولد الإمام الترمذي في بوغ -قرية من قرى ترمذ- سنة مائتين وتسع للهجرة على الأرجح، وقيل أنه ولد أكمه، والصحيح أنه ولد مبصرا وعميَ آخر عمره على ما ذكره المؤرخون، وكان قد انتقل جده أيام الليث إلى بوغ فكان مولده فيها أيام خلافة أبي العباس عبدالله المأمون بن الرشيد[2].

---

(١) قال ياقوت الحموي في معجم البلدان ٢/٣٠٨ (ترمذ مدينة مشهورة من أمهات المدن، راكبة على نهر جيحول من جانبه الشرقي، متصلة العمل بالصَّاغانيان).

(٢) اختلف في مكان ولادة ووفاة الترمذي، فقيل في ترمذ وقيل في بوغ ولا تناقض بين الكلامين فمن قال ترمذ ذكر المدينة التي تعرف بها قريته، ومن قال بوغ أراد الدقة في ذلك. انظر الأنساب للسمعاني ٢/ ٤٥، شرح علل الترمذي لابن رجب ١/ ٤٣-٤٤، =

وقد توفي الترمذي في بوغ ليلة الإثنين لثلاث عشرة ليلة مضت من رجب سنة مائتين وتسعة وسبعين للهجرة في آخر خلافة المعتمد على الله بن المتوكل ابن المعتصم[1] «رحمه الله تعالى».

= الإمام الترمذي والموازنة لنور الدين العتر، ص(٢١-٢٢) و(٣٧-٣٨).

(١) مصادر الترجمة: ثقات ابن حبان ٩/ ١٥٣، الأنساب للسمعاني ٣/ ٤٥، معجم البلدان لياقوت الحموي ٢/ ٣٠٧-٣٠٨، الكامل في التاريخ ٧/ ٤٦٠، وفيات الأعيان ٤/ ٢٧٨، تهذيب الكمال ٢٦/ ٢٥٠-٢٥٢، سير أعلام النبلاء ٣/ ٢٧٠، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٨٩، تاريخ الخلفاء للسيوطي ص(٣٠٦، و(٣٦٧)، الإمام الترمذي والموازنة ص(٢١-٢٢)، التحرير (٦٢٠٦).

المطلب الأول: شيوخ الترمذي وتلاميذه ورحلاته العلمية

المسألة الأولى: نشأته ورحلته في طلب العلم

نشأ الترمذي في جو مزدهر بالعلماء الأعلام والحفاظ النظار، وكان صاحب ذكاء حاد وحافظة واسعة، وقد طلب العلم ابتداء في ترمذ ثم خُراسان ونيسابور لكنه رَحل بعد حين في طلب العلم إلى بغداد فدخلها وسمع من شيوخها -سوى الإمام أحمد-[1] ولكن حَدَّث عنه بالواسطة.

وقيل أنه لم يدخل بغداد أصلا، ويؤيد ذلك الخطيب البغدادي الذي لم يذكره في تأريخ بغداد، ولعل الخطيب البغدادي لم يذكره لعدم رواية بغدادي عنه، والصحيح عند الباحث أنه دخلها وسمع من شيوخها خلا الإمام أحمد، فإن بغداد كانت حاضرة العلوم والعلماء، بالأضافة إلى أن الترمذي صَرَّح في جامعه بالرواية عن شيوخ كثر من بغداد أمثال أحمد بن إبراهيم الدورقي، ومحمود بن خداش البغدادي، والوليد بن شجاع البغدادي وغيره، وعدتهم -حسب الإحصائية الإستقرائية التي أعددتها- ثلاثون شيخا[2].

وقد بدأ الترمذي رحلته بطلب العلم في حوالي سنة واحد وثلاثين

---

(١) انظر هذه المسألة وتفصيلها في ترجمة الإمام أحمد بن حنبل في سير أعلام النبلاء ١١/ ١٧٧-٣٥٨.

(٢) انظر جامع الترمذي(٢٦٨ - ١٠٠ - ٣٦٤٢ - ٢٤٤٣ - ٣٠٣٦-٣٤٣ - ٧٢ - ١٨٣٣ - ٣٥٩٠ - ٩٤٨ - ٤٧٧ - ١٨٩ - ٢٣١٦ - ٩٣٨ - ٥٤٤ - ٢٨٣٢ - ١٢ - ١٣٢٩ - ١٩١٣ - ٢٩٤١ - ٧٣ - ٤٢٨ - ١٦٨٣ - ١٣٣٨ - ١١٨٥ - ٣١٦٥ - ٥٧٥ - ٣٦٠٩ - ٣٨٧٨).
والتحرير (٣ - ٢٦ - ٣١ - ٦٩٠ - ١٠٠١ - ١٢١٠ - ١٣٥٥ - ١٢٨١ - ١٣٣١ - ١٣٣٦ - ١٧٦٠ - ٢٠٥٦ - ٢٤٦٥ - ٢٥٨٣ - ٣١٨٨ - ٤٢٦٦ - ٤٢٩٤ - ٤٧٠٠ - ٣٨٠٣ - ٥٢٥٦ - ٥٣٩٨ - ٥٤٠٣ - ٥٧٢١ - ٥٩٥٢ - ٥٩٩٩ - ٦٠٩١ - ٦٠٩٧ - ٦٤٨٣ - ٧٢٣٥ - ٧٤٢٨ - ٧٩٩٤).

ومائتين ولم يجاوز العشرين إلا قليلا[1].

إلا أن من الواضح لخطوات رحلة الترمذي هي إلى بغداد والكوفة وواسط والبصرة ومكة المكرمة والمدينة المنورة وبلاد الشام، إلا أنه لم يدخل مصر.

وبعد هذه الرحلة الواسعة رجع إلى بلاده وكان قد تتلمذ على أيدي مشايخ أجلاء مشهورين فناظر وناقش وحدّث عن العلماء الأعلام والنقاد الحفاظ مما صقل موهبته النقدية والحديثية، وكان لها عظيم الأثر في أعداد الملكة المبدعة والدراية الشاملة لعلوم الحديث والنقد والفقه. لكنه تأثر كبيراً بشيخه الكبير الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، الذي أفاد منه إفادة عظيمة في علوم النقد وعلل الرجال معتمدا على كتابه الكبير التأريخ الكبير.

كل ذلك كان مقدمة لوضع كتابه «الجامع» الذي كان له [illegible] في شهرته التي وصلت كل حدب وصوب.

---

(١) قلت: أميل إلى أن الترمذي لم يتأخر في رحلة طلب العلم فهو عندما بلغ مبلغ الرجال -يعني في حدود العشرين- رحل في طلب العلم، وهو خلاف ما يقوله الشيخ نور الدين العتر من تأخر رحلته في طلب العلم، إستنادا على تواريخ ولادة ووفاة شيوخه.

قلت: إنما قلت عواليه لأن موضوع الجامع لم يكن جمع السنة فضلا عن إفراد الصحيح منها بمصنف، وإنما موضوعه معرفة علل الحديث وأنها لأدلة الفقهاء، فهو كتاب نقدي حديثي مختص بالعلوم التطبيقية لعلوم علل الحديث النظرية، وعوالي الأسناد تقل فيها علل الحديث، أو قد تنعدم، والله تعالى أعلم.

انظر الإمام الترمذي والموازنة (٢٣).

المسألة الثانية: أبرز شيوخ الترمذي

كان الإمام الترمذي من العلماء الأفذاذ الذين طلبوا العلم بالرحلة الى مواطن العلماء، فقد رحل من ترمذ الى بغداد عاصمة الخلافة ومحط أنظار العلماء، وحَدَّث عن شيوخ وأئمة زمانه أمثال: قتيبة بن سعيد الثقفي، ومحمد ابن بشار بندار، ومحمود بن غيلان، وهنّاد بن السري وغيرهم ونقل عن البخاري علوماً كثيرة، وروى عن الإمام مسلم بن الحجاج -وهو من أقرانه- حديثاً واحدًا[1]، وعن سليمان بن الأشعث حديثين وكلامًا نقدياً في موضع واحدًا[2]، وسمع منه البخاري بعض الأحاديث تكريمًا له وإظهارًا لفضله[3].

وقد ميَّز الترمذي شيوخه الذين أخذ عنهم في رحلاته في مواضع عديدة في جامعه[4]، وقد أعددتُ احصائية استقرائية لجميع شيوخ الترمذي في الجامع والعلل الصغير وعدتهم: مائتان وإثنان وعشرون شيخًا، أكثر عن بعضهم الرواية مثل: قتيبة بن سعيد، وأقل الرواية عن بعضهم فلم يرو عنهم سوى حديثًا واحدًا مثل: محمد بن الحسين بن أبي حليمة البصري[5]، أو حديثين مثل: محمد بن إسماعيل السُّلمي الترمذي[6]، أو ثلاثة أحاديث مثل مسلم بن حاتم الأنصاري[7].

---

(١) انظر جامع الترمذي (٩٨٧).
(٢) انظر جامع الترمذي (٣٧٨٩) - (٢٩٠١) و(٤٦٦)، التحرير (٢٥٣٣).
(٣) انظر تهذيب التهذيب ٩/ ٣٤٤.
(٤) يقول الترمذي في جامعه مثلا: (حدثنا محمد بن ميمون -بمكة-) انظر جامع الترمذي (١٨٥٠) - (٢٨٣٧) - (٣١٦٥) - (٣٤٧٩) - (٣٤٨٦) - (٣٥٤٤) - (٣٦٣٨) - (٣٩٣٩).
(٥) انظر جامع الترمذي (٣٦٣٨) والتحرير (٥٨٢٢).
(٦) انظر جامع الترمذي (١٥٢٥) - (٣٤٢٣) والتحرير (٥٧٣٨).
(٧) انظر جامع الترمذي (٥٨٩) - (٢٦٧٨) - (٧٦٩٨) والتحرير (٦٦٢١).

وفيما يلي أبرز شيوخ الترمذي مرتبين حسب حروف الهجاء:

١- إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق الجوزجاني وهو ثقة حافظ (د ت س)[١] رمي بالنصب، أخرج له الترمذي في الجامع ثلاثة عشر حديثًا[٢].

٢- الحسن بن علي بن محمد أبو علي الخلال الحلواني، وهو ثقة حافظ له تصانيف (خ م د ت ق) أكثر الترمذي الرواية فروى عنه تسعون حديثًا[٣].

٣- الحسين بن حُريث الخزاعي -مولاهم- أبو عمار المروزي، وهو ثقة (خ م د ت س) أكثر الترمذي الرواية عنه حتى بلغت ستة وستون حديثًا، ونقل عنه الترمذي تفسير حديث فضلاً عن نقد في الرجال[٤].

٤- سويد بن نصر بن سُويد أبو الفضل المروزي: ثقة (ت س) روى عنه الترمذي خمسة وثمانين حديثًا[٥].

٥- عبدالله بن الزبير بن عيسى القرشي الأسدي الحُميدي أبو بكر المكي

---

(١) هذه الرموز تدل على رقوم الأئمة الستة على هذا النحو: (خ) يدلُ على البخاري، (م) يدلُ على مسلم بن الحجاج، (د) يدلُ على أبي داود السجستاني، (ت) يدلُ على الترمذي، (س) يدلُ على النسائي، (ق) يدلُ على ابن ماجة القزويني، (ع) يدلُ على الائمة الستة جميعهم، (٤) يدلُ على الأئمة الأربعة على النحو الذي استخدمه الحافظان المزي وابن حجر وانظر التقريب ص(٢١٢ - ٢٧) والتحرير ص(٥١) - (٥٤).

(٢) انظر الجامع (٢١١ - ١٤٨٠م - ١٨١٧ - ٢٢٦٧ - ٢٧٠٣ - ٣٣٨٦ - ٣٥٠٧ - ٣٥١١ - ٣٥٣٧ - ٣٨٣١ - ٣٨٨٥ - ٣٩٤٧) والتحرير (٢٧٣).

(٣) انظر الجامع (٦٦ - ١٥٦ - ٢٦٨)...(١٣٢١)...(١٧٤٥)...(٣٤٢٢) - (٣٤٢٣) والتحرير (١٢٦٢).

(٤) انظر الجامع (١٣م٢) - (٥٩) - (٨٦)...(٧٢٤)...(١٦٦٠)...(٣٨٧٦) - (٣٩٠٤) - (٣٩٢٣) و(٢٠٩١) - (٢١٣٨) - (٢٢٢١) - (٢٣٠٢) - (٣١٥٨) و(٢٦٨٥) و(٢٩٠٨) والتحرير (١٣١٤).

(٥) انظر الجامع (٣٨٥ - ١٠٢ - ١٢٠٩م) ... (٢٣٨٠) ... (٢٥٩٩) ... (٣٨٨١-٣٨٨٢) والتحرير (٢٦٩٩).

(خ م د ت س ق)، ثقة حافظ فقيه. أجلُّ أصحاب ابن عيينة، قال الحاكم: كان البخاري إذا وجد الحديث عند الحميدي لايَعْدُوه الى غيره، نقل عنه الترمذي نقدُ حديث واحد[1].

٦- عبدالله بن عبدالرحمن بن الفضل السمرقندي أبو محمد الدارمي الحافظ، صاحب (المسند): ثقةٌ فاضل مُتقن (م د ت)، روى عنه الترمذي واحدًا وستين حديثًا، وله ثلاثة مواضع نقدية، ونقل عنه الترمذي تفسير حديث[2].

٧- عبد بن حُمَيد بن نصر أبو محمد الكِسِّي: ثقة حافظ (خت م ت) روى عنه الترمذي مائة وستين حديثا، وله موضع نقدي واحد، وآخر بشرح حديث[3].

٨- عبيدالله بن عبدالكريم بن يزيد أبو زرعة الرازيُّ: إمامٌ حافظ ثقة مشهور (م ت س ق) روى عنه الترمذي أربعة أحاديث، وله ثلاثة مواضع نقدية[4].

٩- علي بن حجر بن إياس السعدي المروزي: ثقة حافظ (خ م ت س) له في الجامع مائة واثنان وسبعون حديثًا[5].

١٠- علي بن خشرم المروزي: ثقة (م ت س) روى عنه الترمذي ستة وعشرين حديثًا[6].

---

(١) انظر التحرير (٢١٨٧) والتحرير (٣٣٢٠).

(٢) انظر الجامع (٢٤٠ - ٢٧٧ - ٢٧٨)...(٢٦٣٠)...(٣٨١٢)...(٣٨١٢-٣٨٣٧) و(٢٨٥٩) - (٣٢٧٥) - (٣٥٦٧) - (٢٦٦٢) والتحرير (٣٤٣٤).

(٣) انظر الجامع (١٩٦ - ٥٠١ - ٧٩٢م)...(٢٩٧٢)...(٣٢٦٠)...(٨٩٤-٣٩٠٥م - ٣٩٢٨) و(٢٩٣١) و(١٩٨٨) والتحرير (٤٢٦٦).

(٤) انظر الجامع (٥٤١ - ٢٥٢٠ - ٢٩٢١ - ٣٧٠٢) و(٤٩٥٣ - ٣٢٥٠ - ٣٢٦٥) والتحرير (٤٣١٦).

(٥) انظر الجامع (١٢ - ٢١ - ٥١ - ٥٦)...(١٦٠٣)...(٢٩٢٧)...(٣٩٤١-٣٩٤٤) والتحرير (٤٧٠٠).

(٦) انظر الجامع (٣٥ - ٥٠٠ - ٦٣٨)...(١٣١٢)...(٣٤٧٨ - ٣٥٠٤ - ٣٥٠٤م) والتحرير (٤٧٢٩).

١١- عمرو بن علي بن بَحر أبو حفص الفلاس الصيرفي، الباهلي، البصري: ثقة حافظ (ع) روى عنه الترمذي ثمانية عشر حديثًا[١].

١٢- قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف الثقفي أبو رجاء البغلاني: ثقة ثبت (ع) روى عنه الترمذي ستمائة حديثًا، وموضوعين نقديين، وهو أكثر من روى عنه الترمذي[٢].

١٣- محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي أبو عبدالله البُخاري: جبل الحفظ، وإمامُ الدنيا في فقه الحديث (ت س)، أكثر الترمذي الأخذ عنه في العلل والنقد والمناظرة في الحديث وأحكامه فروى عنه الترمذي واحداً وأربعين حديثًا، وله مائة وثلاثون موضوعًا نقديًا في الجامع[٣].

١٤- محمد بشار بن عثمان العَبدي، البصري أبو بكر بُندار: ثقة (ع)، له في الجامع أربعمائة وثلاثة وستون حديثًا، وله موضوعان نقديان[٤].

١٥- محمد بن العلاء بن كريب الهمداني أبو كريب الكوفي: الحافظ (ع) أكثر الترمذي الرواية عنه حتى بلغت أحاديثه في الجامع مائة وثمانية وسبعون حديثًا[٥].

---

(١) انظر الجامع (١٤٤ - ٤٠٩)...(٢٣١٣)...(٣٢٥٠ - ٣٣٤٢) والتحرير (٥٠٨١).

(٢) انظر الجامع (١ - ٢ - ٥٣)...(٧٣١)...(١٥٩٩)...(٣٠٩٩)...(٣٩٢٥ - ٣٩٣٥ - ٣٩٥٠) والتحرير (٥٠٨١).

(٣) انظر الجامع (٧-١٨٢م-٣٦٠)...(٢٧٣٢)...(٣١٩٤)...(٣٦٣٧)...(٣٦٧٥ - ٣٧٦٥ - ٣٨٩٧ - ٣٩٤٦) و(١٣٠١) - (١٣٧٧) - (١٤٣٣) - (١٥٩٩) - (١٩٤٩) - (٢٠١٠) - (٢١٤١) - (٢٥٣٤) - (٢٦١١) - (٢٦٣١) - (٢٨٦٨) - (٣١١٩) - (٣١٢٥) - (٣١٧٠) - (٣٤٩٣) - (٢٩١٠) والتحرير (٥٧٢٧).

(٤) انظر الجامع (٣-٩-٢٠-٤٢)...(١٥٥٤م)...(٢٩٧٩)...(٣٩٥٠ - ٣٩٥٤ - ٣٩٥٥) و(٢٨٨٨) - (٣٩٢٧) والتحرير (٥٧٥٤).

(٥) انظر الجامع (٢٢ - ٤٢-٤٣-٧٠)...(١١٥٨)...(٣٨٣٢-٣٨٦٥-٣٩٠٨) والتحرير (٦٢٠٤).

١٧- محمد بن يحيى بن عبدالله الذهلي النيسابوري: ثقة حافظٌ جليل (خ٤) روى له الترمذي ثمانية أحاديث، وذكره الترمذي بلفظ: (حدثنا محمد بن يحيى)[١].

١٨- محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني، ثقة صنف (المسند). (م ت س ق)، أكثر الترمذي الرواية عنه حتى بلغت أحاديثه مائة وثلاثة وثمانون حديثًا[٢].

١٩- محمود بن غيلان العدوي -مولاهم- أبو أحمد المروزي: ثقة (خ م ت س ق) له في الجامع ثلاثمائة وحديث واحد[٣].

٢٠- نصر بن علي بن نصر بن علي الجهضمي، ثقة ثبت طُلب للقضاء فامتنع (ع) له في الجامع ستون حديثًا[٤].

٢١- هَنَّادُ بن السري بن مصعب التميمي أبو السري الكوفي: ثقة (عخ م٤) له في الجامع مائتان وثلاثة وثمانون حديثًا[٥]، والله تعالى أعلم.

---

(١) انظر الجامع (٢٩٦-٦٢٩ - ١١٨٢ - ١٤٥٤ - ١٥٦٤ - ١٦٧٢ - ١٧٠٦ - ٢٧٢٠م) والتحرير (٦٣٨٧).

(٢) انظر الجامع (١٥-٢٩-٣٠-٤٧)...(٢٨٢٥)...(٣٧٨٥-٣٨٥٢) والتحرير (٦٣٩١).

(٣) انظر الجامع (٣-٦٣-٦٤-٦٨)...(٢٠٥٦م)...(٢٦٦٧)...(٣٩٠٦-٣٩٢٤-٣٩٥٢) والتحرير (٦٥١٦).

(٤) انظر الجامع (٢٥-٥٠-٩٠-١٠٦)...(١٩٠٩)...(٣٥٨٤-٣٦٥١-٣٧٣٣) والتحرير (٧١٢٠).

(٥) انظر الجامع (١-٣-٥-١١)...(١٥٣٤)...(٢٠٢٥)...(٣٨١٠-٣٨٥٣م-٣٨٥٩) والتحرير (٧٣٢٠).

المسألة الثالثة: تلامذة الإمام الترمذي

بعد أن توفي الإمام البخاري لم يَخْلف في العلم والمعرفة بعلل الرجال في خُراسان مثل الترمذي، هذا الأمر جعل طلاب العلم الحديثي يحثون الخطا إليه ويطلبون الرواية عنه والإفادة من علوم الجرح والتعديل ومعرفته بالكنى وأسماء الرواة وعلل الحديث وغيرها من العلوم الحديثية، ونقل الجامع عنه وروايته بالإجازة، وفيما يلي أشهر تلامذة الإمام الترمذي:

١- أحمد بن عبدالله بن داود أبو حامد المروزي التاجر.

٢- أحمد بن علي المقريء.

٣- أسد بن حمدويه أبو الحارث النسفي.

٤- حَمَّاد بن شاكر الوَرَّاق.

٥- داود بن نصر بن سهيل البزدوي.

٦- علي بن عمر بن كُلثوم أبو الحسن السمرقندي الوذّاري.

٧- محمد بن أحمد بن محبوب أبو العباس المحبوبي المروزي، -راوية الجامع-

٨- محمد بن سُفيان بن النضر أبو جعفر النسفي المعروف بالأمين.

٩- محمد بن محمود بن عنبر أبو علي النسفي.

١٠- محمد بن المنذر بن سعيد الهروي شكَّر.

١١- المُسبِّح بن أبي موسى أبو الفضل الكاجَريُّ.

١٢- نصر بن محمد بن سبرة الشيركثي.

١٣- الهيثم بن كليب الشاشي -رواية الشمائل- وآخرون[١] .

وقد ندر العثور على تراجم كاملة مستقلة لهم إلا ذكرٌ في مواطن مبثثة هنا وهناك في كتب الجرح والتعديل، وفيما يلي ترجمة لخمسة منهم:

١- حَمَّاد بن شاكر بن سَوِيَّة الإمام المَحدّث الصدوق أبو محمد النسفي. حَدَّث عن عيسى بن أحمد العسقلاني، ومحمد بن إسماعيل البخاري، أبو عيسى الترمذي، وطائفة.

وهو أحد رُواه صحيح البخاري عنه، حَدَّث عنه غيرُ واحد[٢] .

قال الحافظ جعفر المُستغفريُّ: هو ثقة مأمون رحل الى الشام.

حدثني عنه أبو أحمد قاضي بخارى.

وقال ابن ماكولا: توفي إحدى عشرة وثلاثمائة.

٢- المحبوبي الإمام المُحدّث، مفيد مرو، أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب بن فضيل، المحبوبي المروزي راوي (جامع أبي عيسى) عنه.

وسمع من سعيد بن مسعود -صاحب النضر بن شميل- ومن الفضل بن عبدالجبار الباهلي، وأبي الموجّه، وعِدَّة.

حدَّث عنه: أبو عبدالله بن قندَة، وأبو عبدالله الحاكم، وعبدالجبار بن الجراح، وإسماعيل بن ينال المحبوبي مولاه، وجماعة.

وكانت الرِّحلةُ إليه في سماع (الجامع)، وكان شيخ البلد ثروةً وإفضالاً، وسماعه مضبوط بخط خاله أبي بكر الأنجول، وكانت رحلته الى ترمذ للقى

---

(١) انظر تهذيب الكمال ٢٦/ ٢٥٠-٢٥٢، سير أعلام النبلاء ٣/ ٢٧١-٢٧٢، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٨٧-٣٨٩.

(٢) انظر تهذيب الكمال ٢٦/ ٢٥٠-٢٥٢، سير أعلام النبلاء ١/ ٧٤ و٨٧ و٢/ ٤٠٨.

أبي عيسى في خمس وستين ومائتين، وهو ابن ست عشرة سنة، قال الحاكم: سماعه صحيح.

قال الذهبي: توفي في شهر رمضان سنة ست وأربعين وثلاثمائة، وآخر أصحابه موتًا مولاه سماعيل بن بَنال الذي أجاز لأبي الفتح الحَدَّاد مروياته[1].

٣- الشَّاشيُّ: الإمامُ الحافظ الثقة الرَّحّال أبو سعيد الهيثم بن كُليب بن شريح بن معقل الشاشي -نسبة الى مدينة وراء نهر سيحون- التركي (صاحب المُسند الكبير).

سمع عيسى بن حمد العسقلاني، وأبا عيسى محمد بن عيسى الترمذي وزكريا بن يحيى المروزي، ومحمد بن عبيدالله بن المُنادي، وحمدان بن علي الوَرَّاق، وأحمد بن مُلاعب، ومحمد بن عيسى المدائني وأبي البختري بن شاكر، وعلي بن سهل، وإبراهيم بن عبدالله القصَّار، وعباس بن محمد الدُّوري، ويحيى بن أبي طالب، ومحمد بن إسحاق الصاغاني وطبقتهم.

حدَّث عنه: أبو عبدالله بن مَندَة، وعلي بن أحمد الخُزاعي، ومنصور بن نصر الكاغديُّ وآخرون.

وأصله من مرو، توفي بسمرقند سنة خمس وثلاثين وثلاثمائة[2].

٤- مكحول بن الفضل: الحافظ الرَّحالة الفقيه، أبو مطيع النسفي، صاحب كتاب (اللؤلئيات) في الزهد والآداب، ومكحول لقبه.

روى عن داود الظاهري، وأبي عيسى الترمذي، وعبدالله بن أحمد بن حنبل، ومحمد بن أيوب بن الضُريس، وخلق كثير.

روى عنه: أبو بكر أحمد بن محمد بن إسماعيل، شيخ لجعفر المستغفري، ذكره المستغفريُّ في (تاريخ نسف)، وذكر أن اسمه محمدُ بن

(١) سير أعلام النبلاء ١٥/ ٥٣٧.

(٢) الأنساب للسمعاني ٧/ ٢٤٤. وسير أعلام النبلاء ١٥/ ٣٥٩-٣٦٠.

الفضل، توفي في صفر سنة ثمان وثلاثمائة.

قال الذهبي: رأيت له مؤلفًا مخرومًا عند الشيخ عبدالله الضرير، وله نظم حسن[1].

٥- شَكَر: الإمام العالم، الحافظ المتقن، أبو عبدالرحمن، وأبو جعفر، محمد بن المنذر بن سعيد بن عثمان بن رجاء بن عبدالله بن الصحابي العباس بن مِرْداس السُّلميُّ الهروي.

سمع محمد بن رافع القُشيري وعلي بن خشرم، وعمر بن شبَّه، وعلي ابن حرب، وأحمد بن منصور الرَمادي، وأحمد بن عيسى المصري وخلقًا كثيرًا، وكان واسع الرواية جيد التصنيف.

حَدَّث عنه أبو الوليد حسَّان بن محمد، وأبو حامد بن الشرقي، وأبو بكر أحمد بن علي، وأبو عمر محمد بن جعفر بن قطر، ويحيى بن منصور وآخرون.

قال الحاكم: حَدَّث شكر بمرو، وطُوس، وسرخس، ومَرو الرُّوذ، وبخارى، ونيسابور حَدَّث بها سنة سبع وتسعين ومائتين.

مات شكر في أحد الربعين سنة ثلاث وثلاثمائة، وقيل: بل مات في سنة إثنتين وثلاثمائة، وكان يسافر في التجارة أيضاً، والله تعالى أعلم[2].

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٥/ ٣٣.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٤/ ٢٢١-٢٢٢. تذكرة الحفاظ ٢/ ٧٤٨ - ٧٤٩، شذرات الذهب ٢/ ٢٤٢.

المطلب الثاني: مكانته بين العلماء وآثاره العلمية.

المسألة الأولى: منزلة الترمذي بين العلماء.

كان للترمذي بين العلماء قديمًا وحديثًا منزلة عظيمة تمثلت في الثناء عليه وتعداد مناقبه ووصف جامعه يقول أبو بكر بن العربي المالكي واصفا الجامع: (ليس فيها مثل كتاب أبي عيسى حلاوة مقطع ونفاسة منزع، وعذوبة مشرع، وفيه أربعة عشر علما: فوائد صنف وذلك الى العمل أقرب، وأسند وصحح، وحكم، وعدد الطرق، وجَرَح وعَدَّل، وأسمى وأكنى، ووصل وقطع، وأوضح المعمول به والمتروك، وبيَّن اختلاف العلماء في الرد والقبول والإثارة، وذكر أختلافهم في تأويله، وكل علم في هذه العلوم أصل في بابه، وفرد في نصابه، فالقارئ لا يزال في رياض أنقة وعلوم متفقة متسقة)(١).

وقال الحافظ المزي: (أحد الأئمة الحفاظ المبرزين، ومن نفع الله به المسلمين)(٢).

وقال الحافظ ابن حجر: (صاحب الجامع، أحد الأئمة، طاف البلاد وسمع خلقا من الخُراسانيين والعراقيين والحجازيين)(٣).

وقال ابن الأثير وطاش كبرى: (هو أحد العلماء الحفاظ الأعلام وله في الفقه يد صالحة)(٤).

---

(١) عارضة الأحوذي شرح جامع الترمذي لأبي بكر بن العربي المالكي ١/٦.
(٢) تهذيب الكمال ٢٦/ ٢٥٠-٢٥٢.
(٣) تهذيب التهذيب ٩/ ٣٨٧-٣٨٨، التحرير (٦٢٠٦).
(٤) جامع الأصول ١/ ١١٤، مفتاح السعادة ٢/ ١١.

وقال المباركفوري: (الإمام الترمذي إمام مشهور ثقة حافظ متقن متفق عليه)[1].

ولكن أعظم المناقب جائت على لسان أمير المؤمنين في الحديث النبوي الشريف الإمام البخاري، فقد قال له مرة: (ما انفعت بك أكثر مما انتفعت بي)[2]

ويقول أبو أحمد الحاكم: سمعت عمر بن عليك يقول: (مات البخاري فلم يخلّف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والحفظ والورع والزهد)[3]

(١) تحفة الأحوذي: المقدمة ص ١٦٩.
(٢) تهذيب التهذيب ٩/ ٢٨٩.
(٣) سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٧٣.

المسألة الثانية: مصنفات الإمام الترمذي

لم يشتهر مؤلف من مؤلفات الترمذي بقدر كتابه الجامع فقد سطر كنوزا ثرية بالحديث والعلل والفقه، مما جعله أحد دواوين الإسلام الستة وامتاز بمميزات هي:

١- حكم على أحاديثه من حيث الصحة والسقم، وأبان عللها في الغالب.

٢- حوى آراء أشهر الفقهاء الذين عاشوا قبله وأدلتهم ونَقَدَها وبين أن جميع هذه الأحاديث مما عمل به بعض هؤلاء الفقهاء.

٣- أعتنا بذكر (العلل) وأحوال الرواة وبيان منازلهم.

٤- رتب الجامع ترتيب واضح سهل على الأبواب الفقهية، حتى عدَّه أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي أنفع من كتابي البخاري ومسلم[1]، وكذلك وصفه عز الدين بن الأثير بأنه (أحسن الكتب)[2].

وقال الترمذي: (صنفت هذا الكتاب -يعني الجامع- فعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به، ومن كان في بيته هذا الكتاب فكأنما في بيته نبي يتكلم)[3].

وسبب تأليف هذا الكتاب أنه رأى أن يجمع أدلة الفقهاء من الأحاديث والآثار فيتكلم عليها ويكشف عن عللها وبيان حالها من الصحة والسقم لأسباب:

الأول: قوله (جميع ما في هذا الكتاب من الحديث فهو معمول به، وقد أخذ به بعض هل العلم...)[4]

---

(١) انظر سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٧٧.
(٢) الكامل له ٧/ ٤٦٠.
(٣) تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٣٤.
(٤) جامع الترمذي ٦/ ٢٢٧.

الثاني: قوله (وإنما حملنا على ما بينا في هذا الكتاب من قول الفقهاء وعلل الحديث، لأنا سُئلنا عن هذا فلم نفعله زمانا ثم فعلناه، لما رجونا فيه من منفعة الناس)[1] .

الثالث: أنه كان يسوق الحديث المعلول في بعض الأبواب مع معرفته وإشارته الى الحديث الصحيح في أحاديث الباب، وإنما يفعل ذلك لأن فقيها من الفقهاء قد عمل بهذا الحديث الضعيف، ولم يلتفت الى ما هو أصح منه[2] .

وقد أختلف في تسمية الجامع على أقوال:

١- أطلق ابن الأثير والعلائي عليه أسم (الجامع الكبير)[3] .

-وهو أصح التسميات التي يميل إليها الباحث-

٢- صحيح الترمذي وهو إطلاق الخطيب -كما ذكره السيوطي-[4]

٣- أطلق الحاكم عليه اسم: (الجامع الصحيح)[5] .

٤- سنن الترمذي: وهو اسم شائع يطلق عليه تجوزا لاشتماله على أحاديث مرتبة ترتيبا فقهيا على الأبواب[6] .

٥- الجامع -جامع الترمذي- وهو اسم مشهور كثير الإستعمال بين المحدثين والفقهاء وغيرهم لاشتماله على فنون عديدة، ولأنه مطلق فيطابق حال الكتاب وهي أصح التسميات عند المباركفوري والشيخ نورالدين العتر[7]

---

(١) جامع الترمذي ٦/ ٢٣٠.

(٢) انظر مقدمة جامع الترمذي ١/ ٨-٩ تحقيق العلامة الدكتور بشار العيدي.

(٣) انظر الكامل لابن الأثير ٧/ ٤٦٠، مخطوطة الأحاديث المستمرية ق١/أ.

(٤) انظر تدريب الراوي ١/ ٩٥، الإمام الترمذي والموازنة ص(٥٠).

(٥) انظر تدريب الراوي ١/ ٩٥.

(٦) انظر الإمام الترمذي والموازنة ص(٥٠).

(٧) انظر مقدمة تحفة الأحوذي ص(٢٣-٢٦)، الإمام الترمذي والموازنة ص(٥٠-٥١).

وللترمذي كتب أخرى إضافة الى الجامع الكبير هي:

١- الشمائل المحمدية له.

٢- كتاب العلل الكبير-وهو غير العلل الصغير الذي في آخر الجامع-[١]

٣- كتاب الزهد -مفرد-[٢]

٤- كتاب الأسماء والكنى[٣].

٥- الكتاب الذي فيه الموقوف -وهو الكتاب الذي أشار إليه الترمذي في العلل الصغير-[٤]

٦- كتاب أسماء الصحابة[٥].

٧- كتاب التأريخ[٦].

ولم يصل إلينا من هذه الكتب سوى الجامع الكبير، والشمائل المحمدية، والعلل الكبير، والعلل الصغير الذي في اخر الجامع.

---

(١) انظر البداية والنهاية ١١/٦٦، الإمام الترمذي والموازنة ص(٣٧).
(٢) انظر تهذيب التهذيب ٩/٣٨٩.
(٣) نفس المصدر.
(٤) انظر الجامع/ العلل الصغير ٦/٢٢٦.
(٥) انظر البداية والنهاية ١١/٦٦.
(٦) نفس المصدر.

المبحث الثاني: منهج الإمام الترمذي في تصنيف كتابه الجامع

المطلب الأول: طريقة الترمذي في تصنيف كتابه الجامع

المطلب الثاني: أحكام الترمذي في كتابه الجامع

المطلب الأول: طريقة الترمذي في تصنيف كتابه الجامع

المسألة الأولى: طرق رواية الحديث.

أ- طريقة الأداء بـ(حدثنا) فلان، وهي أبرز طريقة قام الترمذي برواية أحاديث الجامع فيها، بل أن الجم العظيم من هذه الأحاديث رويت بهذه الطريقة، ومثاله الأحاديث برقم (١) و(٢) و(٣)، وغيرها.

ب- طريقة أداء الحديث بسبق المتن للسند والتصريح بالتحديث بلفظ (حدثنا بذلك)، وقد أعددت إحصائية إستقرائية لجميع هذه الأحاديث في الجامع والتي بلغت مائة وثلاثة وستون حديثا، ومثاله الأحاديث (١٠-٢١-٥٩-٨٣-٨٤-٩٤-١٧٤-٢١٨-٢٢٥-٢٤١-٢٥٦-٣١٩-٣٥٤-٤٤٤-٤٥٤-٤٥٥-٤٩٣-٤٩٤-٥٢٣-٦٧٤-٧٠٨-٧٠٩-٧٣٥-٧٣٧)...(٢١٢٩)... (٣٢٠٧)...(٣٣٣٠)...(٣٨٢٣)...(٣٩٤٥-٣٩٤٦).

ج- طريقة الإنتخاب على الشيخ.

لم أجد للترمذي استعمالا لهذه الطريقة إلا في موضع واحد وهو في الحديث رقم (١٣٨٠).

المسألة الثانية: طرق تصنيف الحديث في الجامع

كان للترمذي طرق متعددة استعملها في جامعه لتصنيف الحديث أُوجزها على النحو التالي:

١- جمع أسانيد الحديث في سياق واحد: وهو أن يروي الحديث بسنده ثم يروي حديث آخر عَقِبَه بنفس الطريقة، ومثاله الأحاديث برقم (١٧٠-١٧١-١٧٢-١٧٣-١٧٤).

أ- العطف بين الأسانيد وهو أن يسوق إسنادين فأكثر ويعطف بينهما بحرف التحويل (ح) ويلتقيان في رجل واحد، ومثاله الحديث رقم (١).

ب- العطف بين الشيوخ: وهو أن يروي الحديث عن شيخين أو أكثر، يلتقيان في أسناد واحد، ومثاله الأحاديث برقم (٢٦٨٠)-(٢٦٨٩)-(٢٧٢٧).

٢- تعداد الأسانيد وذكر المتن عقب الإسناد الأول والإشارة الى المتن الأول بقوله: (مثله) أو (نحوه)، ومثال ذلك الحديث رقم (٢٧٢٠).

٣- إفراد كل إسناد وعقبه متنه لمراعات دقة اللفظ وطرق الأداء والتحمل، ودرجة كل حديث وعلله إن وجدت، ومثاله الأحاديث برقم: (٢٧٢١)-(٢٧٢٢)-(٢٧٢٣).

٤- الإشارة الى الأسانيد بلفظ (وقد روي من هذا الوجه) أو نحوه، أو ما يماثله من ألفاظ.

أستعمل الترمذي هذه الطريقة وانفرد بها وأكثر منها حتى بلغت أكثر من مائتي حديث في الجامع، بل أن الترمذي قد يتعمد تخريج الحديث المعلول أولاً، والإشارة الى ما صح من غير طريقه الذي أخرجه منه، ومثاله الأحاديث برقم (٢٧٢٧)-(٢٧٣٦)-(٢٧٨٠)-(٢٨١٧) وغيرها.

والحقيقة أن كتاب الجامع الكبير حافل بهذه الطريقة التي يشير بها الى ما صح من طرق هذه الأحاديث، لأن غاية الكتاب بيان علل الحديث وطرقها وما صح منها ونقدها وبيان درجة هذه الأحاديث، وقد أصّل الترمذي هذه الطريقة واستعملها على نطاق واسع، والله تعالى أعلم.

المسألة الثالثة: طريقة الترمذي في اختصار أحاديث الجامع

كان للترمذي استعمالات واسعة وفنون متعددة في الجامع وكانت بعض هذه الطرق طريقته في الإختصار:

أ- طريقة اختصار السند.

للترمذي طريقة في اختصار السند كله، وهو أن يروي الحديث بسنده ثم يذكر متنه، وبعد ذلك يذكر متنا آخر دون ذكر الإسناد الأول ويختصره بقوله (وبهذا الإسناد عن النبي ﷺ) ويذكر المتن الثاني، ومثاله الأحاديث برقم (٢٦٩٩)-(٣٤٦٨)-(٣٥٧٢)-(٣٦١٣)-(٣٩٠٠)-(٣٩١٦).

ب- طريقة اختصار المتن.

للترمذي طريقة في اختصار المتن، وهو ان يروي الحديث مختصرا ثم يقول: (وفي الحديث قصة)، أو (وفي الحديث كلام أكثر من هذا)، ومثاله الحديث برقم (١٤٨٤).

المسألة الرابعة: التمييز بين ألفاظ التحمل والأداء

كان الترمذي دقيقا في نقل ألفاظ التحمل والسماع، فمن خلال استعراض الجامع مرات وجدت أنه كان يتحرى ألفاظ التحمل فيلاحظ أعلى ألفاظ التحمل مثل (حدثنا) و(سمعت) و(أخبرنا) في أول السند.

وأدنى ألفاظ التحمل في آخر السند مثل (عن) و(أن)، وليس للترمذي في جامعه إلا أحاديث قليلة صرح فيها بأعلى درجات التحمل في جميع طبقات السند وهي (حدثنا) و(أخبرنا) ومثاله الحديث رقم (٢٨٠٦)، وقد بين الترمذي الفرق بين ألفاظ التحمل والسماع التي استعملها في جامعه في العلل الصغير آخر الجامع فينظر لمن شاء الزيادة[1].

---

(١) انظر جامع الترمذي ٦/٢٢٨.

المسألة الخامسة: طريقة الترمذي في تسمية الرواة

سار الترمذي على خُطا من سبقه من المحدثين -ومنهم شيخه البخاري- في اختصار أسماء الرواة والإقتصار على الألقاب أو النسبة الى الأباء أو بالإسم المجرد اعتمادا على شهرته، لسهوة حفظه وتدوينه وهي طريقة المحدثين قبله وبعده، وهذا مختصر لإحصائية استقرائية في طريقة الترمذي بذكر الرواة:

١- الإختصار بالنسبة الى اللقب.

ومثال ذلك: الأعرج[١] ... الأعمش[٢] ... الأوزاعي[٣]، وغيرهم.

٢- الإختصار بذكر اسم الراوي المجرد دون ذكر اسم أبيه أو لقبه بالأعتماد على شهرته، أو لتفرده بهذا الإسم في طبقته.

ومثاله شعبة[٤] ... قتيبة[٥] ... ليث[٦]، وغيرهم.

٣- الإختصار بذكر الراوي بال التعريف العهدية لغرض التمييز بين الرواة اعتمادا على شهرته الواسعة، ومثال ذلك: الأحمر[٧] ... الحسن[٨]

---

(١) هو عبدالرحمن بن هرمز الأعرج. انظر الجامع (١٨٦-٢٣٦-٢٦٩-١٩٨٨-٣٠٧٣)، والتحرير (٤٠٣٣).

(٢) هو سليمان بن مهران الأعمش. انظر الجامع (١٣-١٤-١٦-٨١) والتحرير (١١٠١).

(٣) هو عبدالرحمن بن عمر الأوزاعي. انظر الجامع (٤-١٠٨-٢٩٧) والتحرير (٣٩٦٧).

(٤) هو شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي -مولاهم- أول من فتش بالعراق عن الرجال، أمير المؤمنين في الحديث. انظر الجامع (٦٢٤-٦٢٧-٦٣٦) والتحرير (٢٧٩٠).

(٥) هو قتيبة بن سعيد بن جميل أبو رجاء البغلاني البصري، شيخ الستة. انظر الجامع (٦٢٦-٦٣٧-٦٤٢-٦٤٦-١٣٤٠) والتحرير (٥٥٢٢).

(٦) هو ليث بن أبي سليم بن زنيم. انظر الجامع (٨٢٢-١١٨٦-١٢٩٣) التحرير (٥٦٨٥).

(٧) هو سليمان بن حيّان أبو خالد الأحمر. انظر الجامع (١٤٠٠) والتحرير (٢٥٤٧).

(٨) هو الحسن بن أبي الحسن البصري، ثقة فقيه فاضل مشهور. انظر الجامع (١٤١٤-١٤٣٤-١٤٦٠-٢٠٩٩) والتحرير (١٢٢٧).

. . . الليث[1] ، وغيرهم.

٤- إختصار اسم الرواة بذكر كنيته الذي اشتهر بها.

ومثال ذلك: أبو أُسامة[2] . . . أبو إسحاق[3] . . . أبو عمار[4] ، وغيرهم.

٥- الإختصار بالنسبة الى أسماء آباء الرواة، وهو قسمين:

أ- النسبة الى أسم الأب للأبناء المشهورين ومثال ذلك: ابن سيرين[5] . . . ابن لهيعة[6] . . . ابن عُيينة[7] ، وغيرهم.

ب- النسبة الى اسم الأب للأبناء غير المشهورين.

ومثال ذلك: ابن عجلان[8] . . ابن مُحَيْريز[9] . . ابن يعلى[10]، وغيرهم.

٦-الإختصار بالنسبة الى كنى آباء الرواة.

ومثال ذلك ابن أبي قتادة[11] . . . ابن أبي نجيح[12].

---

(١) هو الليث بن سعد بن عبدالرحمن الفهمي أبو الحارث المصري، فقيه، إمام مشهور ثقة ثبت. انظر الجامع (٢٨٦-٢٩٠-٣٢٢-٣٨٦-٤٩٥) والتحرير (٥٦٨٤).

(٢) هو حمّاد بن أُسامة الكوفي. انظر الجامع (١٤٥٩-١٨١٦-١٨٣١) والتحرير (١٤٨٧).

(٣) هو عَمرو بن عبدالله أبو إسحاق السبيعي. انظر الجامع (١٤٩٨-١٥١١-١٥٦٨-٢٠٠٦-٢٥٧٢) والتحرير (٥٠٦٥).

(٤) هو الحُسين بن حُريث أبو عمار المروزي. انظر الجامع (٢٩٦٤) والتحرير (١٣١٤).

(٥) هو محمد بن سيرين. انظر الجامع (٧٢١-٧٢٢-٩١٢) والتحرير (٥٩٤٧).

(٦) هو عبدالله بن لهيعة. انظر الجامع (٦٣٧-٧١٤-١١١٧) والتحرير (٣٥٦٣).

(٧) هو سفيان بن عيينة. انظر الجامع (٣٠١٥) والتحرير (٢٤٥١).

(٨) هو محمد بن عجلان. انظر الجامع (١٠٨٤-١٢٤٧) والتحرير (٦١٣٦).

(٩) هو عبدالله بن محيريز. انظر الجامع (٢٦٣٨) والتحرير (٦٩٩).

(١٠) هو صفوان بن يعلى بن أُمية. انظر الجامع (٨٥٩) والتحرير (٢٩٤٥).

(١١) هو عبدالله بن أبي قتادة. انظر الجامع (٩٢) والتحرير (٣٥٣٨).

(١٢) هو عبدالله بن أبي نجيح بن يسار. انظر الجامع (٧٥١-٩٥٣-١١٣٨-١٣١١) والتحرير (٣٦٦٢).

٧- الإختصار بالنسبة الى أسماء وكنى أجداد الرواة:

أ- الإختصار بالنسبة الى أسماء أجداد الرواة.

ومثال ذلك: ابن أشوع[١] . . . ابن جُدعان[٢] ، وغيرهما.

ب- الإختصار بالنسبة الى كنا أجداد الرواة.

ومثال ذلك ابن أبي ذئب[٣] . . . ابن أبي عدي[٤] . . . ابن أبي عمر[٥] .

إن ذكر أسماء الرواة بالنسبة الى آبائهم وأجدادهم، أو كناهم أو ألقابهم شائع في الجامع -باعتباره كتابا حديثيا- وغيره من الكتب الحديثية الأخرى، باعتبار هذا الأسلوب طريقة سهلة للتمييز بين راو وآخر، وطريقة لحفظ الأسانيد كانت شائعة في العصور الأولى قبيل تدوين الحديث، وحتى الأختصار في ذكر ألفاظ التحمل والسماع مثل (حدثنا: ثنا) و(أخبرنا: نا) و(أنبأنا: أنا)، وهذه الأمثلة شواهد لحالات كثيرة لجأ إليها المحدثون للوصول للغاية المقصودة من رواية أو التصنيف، والله الى أعلم.

---

(١) هو سعيد بن عمر بن أشوع. انظر الجامع (٢٦٨٣) والتحرير (٢٣٦٨).

(٢) هو علي بن زيد بن جدعان. انظر الجامع (٢٨٢٩) والتحرير (٤٧٣٤).

(٣) هو محمد بن عبدالرحمن بن أبي ذئب. انظر الجا (٢٣٩-٢٤٠) والتحرير (٦٠٨٢).

(٤) هو محمد بن إبراهيم بن أبي عدي. انظر الجامع (٨٠٣) والتحرير (٥٦٩٧).

(٥) هو محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني. انظر الجامع (٢٥٥) والتحرير (٦٣٩١).

المطلب الثاني: أحكام الترمذي في كتابه الجامع

المسألة الأولى: عرض وجيز لجملة أحكام الترمذي في جامعه

انفرد الترمذي بإبداع أحكام لم يُسبق إليها، تضمنت درجة كل حديث، ووصفا دقيقا لسنده من ناحية التفرد والمدار والعلة، وكانت أبرز هذه الأحكام: (حسن صحيح)-(حسن صحيح غريب)-(صحيح)-(صحيح غريب)-(حسن)-(حسن غريب)-(غريب)-(والمسكوت عنه)، وغيرها.

أما فيما يتعلق بوصف الغرابة فقد بلغت أحاديثها ألف وواحدٌ وثمانون حديثا، فإن مدار هذه الأحكام جميعا (غريب)، فهو مصطلح مطلق فإذا أُريد تقييده بقيود الصحة أو الحُسن أو كلاهما علا الى حكم (حسن صحيح غريب)، أو (صحيح غريب) أو الى حكم (حسن غريب)، فهي قيود ترتفع بالحديث الى درجة الإحتجاج، وسواها قيود أخرىٰ ذات حيثيات متعددة تفيد الحكم على الحديث الغريب مثل: (هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه)، أو (هذا حديث غريب من هذا الوجه)، أو قيود متعلقة بالرواة مثل: (غريب من حديث ابن عباس)، أو (غريب إنما نعرفه من حديث ابن مسعود) وهكذا قيود الصحابة والتابعين حتى شيوخ المصنف.

والملاحظ في جميع هذه الأحكام كثرة إطلاق مصطلح الغرابة بإعتباره وصفا للسند أو المتن أو كليهما، والذي توصلت إليه من خلال دراستي للجامع:

١- إن الأحاديث التي وصفها الترمذي بحكم (حسن صحيح) هي التي أخرجها الشيخان أو أحدهما أو كانت على شرط الشيخين أو أحدهما، أو كان رجال سند الحديث بمثابة رجال أخرج لهما الشيخان وقد نص الحافظ ابن حجر على نحو من هذا[1].

---

(١) انظر النكت على ابن الصلاح ١/ ٢٧١.

٢- إن أطلاق وصف الحُسن ثم الصحة، وهما وصفان من أوصاف القبول -للحديث النبوي الشريف- يجعل الحديث في مرتبة فوق حكم (صحيح) وحده.

وقد تعددت أقوال العلماء في هذا المصطلح فقيل أنه حسن المعنى وصحيح الإسناد، أو العكس، وقيل أنهما طريقان احدهما حسن والآخر صحيح وقيل غير ذلك أقوال كثيرة[1]، وصحيح أنه مصطلح خاص بالترمذي.

٣- إن إطلاق حكم الترمذي (صحيح) أو(صحيح غريب) دون قرانه بوصف (حسن) يعني حكم (حسن صحيح) أو (حسن صحيح غريب) وأمثاله.

فإن الأحاديث التي أطلق عليها الترمذي حكم (صحيح) أو (صحيح غريب) أعداد قليلة، منها التي أخرجها الشيخان أو أحدهما أو كانت على شرط شيخين وهذا يدل على مرتبة الحكم دون المرتبة الأولى يعني (حسن صحيح) ووصف الصحة لا يختلف عليه إثنان أنه أعلى مراتب الإحتجاج عند العلماء.

٤- إن إطلاق حكم (حسن) أو (حسن غريب) وهو وصف لا يختلف عليه أحد من الطلاب طلبة العلم أنه دون مرتبة الصحة، نلاحظ أن الأحاديث التي وصفت بهذا الحكم لم يشترك الترمذي مع الشيخين أو أحدهما إلا بتخريج أحاديث قليلة معدودة منها.

أخلص بالقول أن الحديث في أعلى مراتب الإحتجاج هو الذي أطلق عليه الترمذي (حسن صحيح) ثم (حسن صحيح غريب) لأن وصف الحسن والصحة قد لطريق واحد فقط موصوف بالغرابة، ثم حكم (صحيح) وهو حكم

(١) انظر شرح نخبة الفكر ص(١١-١٢)، النكت على ابن الصلاح للحافظ ابن حجر ١/(٢٧١-٤٨٦-٤٩٢)، فتح المغيث للسخاوي ١/(٨-٩-١٣-٣١-٣٢).

لا يختلف على حجيته أثنان، ثم حكم (صحيح غريب) وهو دون الأول لأن وصف الصحة قيد لهذا الطريق الواحد الغريب، ثم حكم (حسن غريب) وهو وصف للحديث الذي نزلت مرتبته عن درجة الصحة وهو في الغالب وصفًا لطريق واحد دون تعضيده بالشواهد ثم حكم (حسن) وهو في الغالب وصف للحديث باعتبار شواهده وهو أدنى مراتب الإحتجاج والقبول عند الترمذي[1]

ثم حكم (غريب) دون تقييده بقيود الصحة والحسن أو أحدهما فهنا تعرى الحكم عن أوصاف القبول المعروفة فنزل عن مرتبة الإحتجاج الى مرتبة الرد، وكذا الأمر مع قيود أخرى مثل (غريب من حديث ابن عباس) وغيرها، والله تعالى أعلم.

المسألة الثانية: ترتيب جامع الترمذي بين الكتب الستة

عَدَّ العلماءُ رتبة الجامع بعد البخاري ومسلم وأبي داود، وانفرد الذهبي بترتيبه بعد هؤلاء الثلاثة والنسائي وكل ذلك لأنهم عددوا الأحاديث الصحيحة فيه، وعدوا هذا الكتاب جامع للحديث من مشاربه الأصلية، ولهم اعتبارات أُخرى، منها علو الإسناد، وعدة الرواة الضعفاء والمتروكين وغير ذلك.

غير أن صحيح البخاري غير صحيح مسلم وأن أتفقا على ثلثي أحاديث الكتابين، والسنن لأبي داود غير المجتبى بالنسائي، والترمذي غير هذه الكتب جميعا، فالبخاري أول في منهجه، ومسلم أول في طريقته، وأبو داود أول في طريقته والمصنف أول في طريقته.

لقد وضع الترمذي كتابه الجامع ليس لجمع الصحيح من الحديث وإنما

---

(١) وانظر رأي الحافظ في النكت على ابن الصلاح ١/ ٢٧١، ورأي الشيخ نور الدين العتر في كتابه الإمام الترمذي والموازنة ص(١٨١).

كان كتابا نقديا حاويا لفنون الحديث وبيان العلل منها -يعني التطبيق العملي لعلوم الحديث النظرية- بالإضافة الى أنه كتاب فقهي يبين آراء العلماء الفقهية وعمل أهل العلم والأحاديث التي عملوا بها وبيان عللها والإشارة الى الصحيح من الحديث في أحاديث الباب، والأحاديث المعلقة) ومن كل ذلك نتوصل الى هذه النتائج:

١- أشار الترمذي الى أحاديث رويت من غير الطريق الذي أخرجها به بقوله (وقد روي من غير هذا الوجه عن فلان) بطريقة التعليق على أكثر من ألف ومائتي حديث.

٢- أشار الترمذي الى أكثر من أربعة آلاف حديث بقوله (وفي الباب عن فلان من الصحابة) يعني أكثر من أحاديث الجامع.

٣- ساق الصحيح من الحديث في مقابلة المعلول من الحديث لبيان علته من خلال مقارنة الحديثين.

٤- تحرزه في نقل ألفاظ الحديث بدقة ونقل ألفاظ طرق التحمل والرواية.

٥- تفرُّده على أكثر من ثلاثة آلاف حديث بمصطلحات علمية دقيقة ذات دلالات خاصه.

٦- نقد أدلة الفقهاء المشهورين في زمانه.

٧- اختصاره المتن والسند وتعديده طرق الرواية لبيان مدار الحديث وتفرد الراوي به، لأن الغالب أن تكون علة الحديث مداره.

فالصحيح الذي يقود إليه المتتبع هو أن جامع الترمذي لا يشبهه مصنفا آخر من مصنفات الحديث، ولا يشبهه منها مصنف، وإنما له منهج مستقل تفرد به الترمذي، ويتفق مع النهج الذي اختطه لكتابه ولا علاقة له بالصحيحين أو غيرهما، لأنه لم يكن من وكده إخراج الأحاديث الصحيحة، والله تعالى أعلم.

المسألة الثالثة: تنقيدات العلماء على الجامع والرأي المختار:

بالرغم من مدح العلماء الجم والكبير للإمام الترمذي وجامعه، كان هناك في المقابل أئمة انتقدوا الترمذي ومصطلحاته، فهذا ابن حزم يقول عن الإمام الترمذي: (إنه مجهول) ويقول أيضًا: (ومن محمد بن عيسى؟)[1].

وقد ردَّ العلماء على ابن حزم قوله في أبي عيسى وانكروا عليه تسرعه وشذوذه، ويبدو لي أن ابن حزم لم يصله الجامع ولو وصله لما جهل الترمذيَ، والحقيقة أن رواة الجامع إثنان: المحبوبي، والتاجر[2]، فجامع الترمذي لم يشتهر إلا بعد ذلك، ولكن الحافظ الذهبي يقول (في ميزانه في ترجمة محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني الكوفي): وأخرج له الترمذي حديث (يقول اللهُ من شغله قراءة القرآن عن دعائي ومسألتي، أعطيته أفضل ثواب الشاكرين) حسنه الترمذي فلم يُحْسِن[3].

ولكنه يرجح حكم الترمذي على حكم عبدالحق وابن القطان، فقد قال في ترجمة محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى: أخرج له الترمذي حديث (إن المشركين أرادوا أن يشتروا جسدَ رجلٍ أُصيبَ يوم الخندق) حسنه الترمذي وقال عبد الحق في أحكامه، وابن القطان: إسناده ضعيف ومنقطع، لا سماع للحكم من مقسم إلا لخمسة أحاديث، ما هذا منها وضَعَفاه من جهة ابن أبي ليلى وقول الترمذي أولى[4].

---

(١) انظر جامع الأصول ١/ ١١٤، البداية والنهاية ١١/ ٦٧، مقدمة تحفة الأحوذي ص ١٦٩، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٨٨.

(٢) انظر سير أعلام النبلاء ١٥/ ٥٣٧.

(٣) ميزان الاعتدال ٣/ ٥١٥.

(٤) ميزان الاعتدال ٣/ ٦١٥، وللذهبي أقوال عديدة في نقد الترمذي، وانظر سير أعلام =

ولكنه يقول عن الترمذي: (إنه يترخص في قبول الأحاديث ولا يشدد، ونَفَسُه في التضعيف رخو)[1]، ويقول في الميزان (إن العلماء لا يعتمدون على تصحيح الترمذي)[2]!.

وينبغي للباحث في أقوال الذهبي النقدية بحث المسألة بشيء من الدقة، فإن الترمذي كان له رأيٌ خاصٌ في الرجال فرُبَّ حديث فيه راوٍ ضعيف أو مجهول وهو ليس بذاك عند الترمذي، فربما قد قواه أو عرفه بالإضافة إلى ذلك فإن النقاد لم يتفقوا على تضعيف أو تعديل راوٍ بعينه وكل ذلك يرجع إلى منهج كل ناقد في جرحه أو تعديله فرُبَّ ناقد ينتقد راويًا لعله يعتبرها قادحة ولكنها عند غيره غير مخلة، وبحث كل مسألة بدقة لأن الحديث ينجبر بالمتابعات -فوق المدار- والشواهد - وإنْ كان الترمذي لا يعتد كثيرًا بالشواهد في الأحاديث الغريبة - والمسألة تحتاج إلى دراسة موسعة.

والمكانة العلمية لكتاب معين لا تثبت إلا بقدر انتفاع العلماء به، فقد أُلفت كتب جمة في رواية الحديث وتصنيفه باختلاف طرق التصنيف على المسانيد أو على الأبواب الفقهية، وهذه الكتب ذات قيمة علمية عظيمة ولكل مُصنِفٍ طريقة مختصة وضعها واشترطها على نفسه في تصنيف كتابه، فمسند أحمد والحميدي وعبد بن حميد وابن أبي شيبة وموطأ مالك، وغيرها من الكتب الحديثة التي سبقت الكتب الستة كانت ذات قيمة عظيمة لكل باحثٍ ومحدِّث مختصٍ، ولكل واحدٍ منها فائدته وميزته

= النبلاء: ١٣/٢٩ و٢٣٥-٢٣٦ و٥/١٦٧.

(١) سير أعلام النبلاء ١٣/٢٧٦.

(٢) ميزان الاعتدال ٣/٤٠٧.

الخاصة به، ولكن العلماء قديمًا وحديثًا أفردوا كتب الأئمة الستة بمزيد عناية، وتناولها العلماء وداروا بالكلام على أحاديثها بالشرح المتعلق بالمتن مثل كتاب فتح الباري للحافظ ابن حجر، وشرح النووي لصحيح الإمام مسلم، وغيرهما، أو المتعلق بالإسناد مثل كتاب تحفة الأشراف للحافظ المزي، وإتحاف المهرة والنكت الظراف للحافظ ابن حجر.

ولم ينكر أحد من العلماء القيمة العلمية للمصنفات التي سبقت الكتب الستة أو حتى التي عقبتها وهي كثيرة فلكلٍ ميزته وطريقته وسمته، أما شرط الترمذي في الرواة فإن هذه مسألة لا دليل عليها، والله تعالى أعلم.

المبحث الثالث

الحديث الغريب مفهومه عند المحدثين وما يتصل به من زيادات الرواة والشذوذ والنكارة والاضطراب

ويتضمن:

المطلب الأول: مفهوم الحديث الغريب وما يتصل به.

المطلب الثاني: مفهوم الحديث الغريب وأنواعه عند الإمام الترمذي.

المطلب الثالث: زيادات الرواة.

المطلب الرابع: مفهوم الحديث الشاذ والمنكر والمضطرب.

المطلب الأول: مفهوم الحديث الغريب وما يتصل به.

المسألة الأولى: الحديث الغريب- لغةً واصطلاحًا -.

الحديث الغريب لغةً: هو المنفرد، أو البعيد عن أقاربه[1]

واصطلاحًا: هو الحديث الذي تفرَّد به راويه -في أي طبقة من طبقات السند- سواء تفرَّد به عن إمام يجمع حديثه - كالزهري وقتادة- أو لا يجمع حديثه[2].

ومثاله حديث -إنما الأعمال بالنيات- رواه عن النبي ﷺ من الصحابة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ولم يروه عنه إلا علقمة بن وقاص الليثي، ولم يروه عن علقمة إلا محمد بن إبراهيم التيمي، ولم يروه عن محمد إلا يحيى بن سعيد الأنصاري ثم اشتهر[3].

وقد سمي الحديث الغريب هكذا لأنه كالغريب الوحيد الذي لا أهل عنده، أو لبعده عن مرتبة الشهرة فضلاً عن التواتر.

المسألة الثانية: أنواع الحديث الغريب عند المحدثين.

قَسَّمَ المحدثون الغريب من الحديث حسب موضع الغرابة فيه

---

(١) علوم الحديث من (٢٢٦). منهج النقد لنورالدين العتر ص٣٩٦.

(٢) النكت على ابن الصلاح للحافظ بن حجر ٢/٤٨٦، نزهة النظر له ص٢٨، فتح المغيث ١/٢٥٣-٢٥٤، علوم الحديث لصبحي الصالح ص٢٢٦-٢٢٩، منهج النقد في علوم الحديث للعتر ص٣٩٦.

(٣) هذا الحديث أخرجه البخاري ١/٥-٦ و٤/٢٠٢ و١٥٨ و١/٢٠ و٣/٣٨ و٤/٨٠، ومسلم في (١٩٠٧)، وأبو داود (٢٢٠١) والترمذي (١٦٤٧)، والنسائي ١/٥٨-٦٠ و٦/١٥٨-١٥٩ و٧/١٣ وابن ماجة (٤٢٢٧)، وانظر نصب الراية للزيلعي ١/٣٠١-٣٠٣.

أقسامًا كثيرة تزجع إلى قسمين رئيسيين:

الأول: الغريب متنًا وإسنادًا: وهو الحديث الذي لا يروى إلا من وجه واحد.

ومثاله حديث عمر بن واقد، عن يونس بن حلبس، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ (في الزهادة في الدنيا)[1]. وقال الترمذي (هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه).

الثاني: الغريب إسنادًا لا متنًا: وهو الحديث الذي اشتهر بزرود من عدة طرق عن راوٍ أو عن صحابي أو عدة رواة، ثم تفرَّد به راوٍ فرواه من وجه آخر غير ما اشتهر به الحديث، ومثاله ما ذكره الترمذي في العلل: حديث أبي موسى الأشعري عن النبي ﷺ قال: «الكافر يأكل في سبعة أمعاء والمؤمن يأكل في معى واحد».

قال الحافظ بن رجب (فهذا المتن معروف عند النبي ﷺ من وجوه متعددة وقد خرجاه في الصحيحين حديث أبي هريرة وابن عمر، وأما حديث أبي موسى هذا فخرجه مسلم عن أبي كريب ... غريب واحد من هذا الوجه وذكروا أن أبا كريب تفرد به، منهم البخاري وأبو زرعة[2].

والترمذي يُعَبِّر عن هذا النوع بقوله (غريب من هذا الوجه)[3].

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٣٤٠) وابن ماجة (٤١٠٠) وانظر تحفة الأشراف (١١٩٣٥) وجامع الأصول ٤/ ٦٧٠.

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب ١/ ٤٤-٤٤١.

(٣) منهج النقد في علوم الحديث للعتر ص٣٩٨.

والأقسام الأخرى:

أ- غريب بعض المتن:

وهو ما انفرد فيه رواية بزيادة في متنه، مثل حديث (جعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا) روي عن تسعة من الصحابة على هذا اللفظ ورواه عمرو بن يحيى بن عمارة المازني، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري بلفظ (الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام)، وقال الترمذي (هذا الحديث فيه اضطراب[1] فقد زاد فيه الاستثناء وهذا يرجع إلى النوع الأول، فإنه غريب الإسناد والمتن من حديث الزيادة.

ب- الغريب بعض السند:

ومثاله حديث قتيبة، عن جعفر الضبعي، عن ثابت، عن أنس قال: (كان النبي ﷺ لا يدخر شيئًا) وقال (غريب) و (وقد روي هذا الحديث، عن جعفر ابن سليمان، عن ثابت، عن النبي ﷺ). ولهذين القسمين صلة بموضوع زيادات الثقات.

---

(١) جامع الترمذي (٣١٧).

المسألة الثالثة: الحديث الفرد وأقسامه.

الحديث الفرد: وهو الحديث الذي تفرَّد به راويه. وينقسم الى:

١- الفرد المطلق: وهو ما كانت الغرابة في أصل سنده -وأصل السند هو طرفه الذي فيه الصحابي- ومثاله حديث (نهى النبي ﷺ عن بيع الولاء، وعن هبته).

٢- الفرد النسبي: وهو ما كانت الغرابة أو التفرد في أثناء سنده، ومثاله حديث مالك، عن الزهري، عن أنس أن النبي ﷺ دخل مكة وعلى رأسه المغفر) تفرَّد به مالك، عن الزهري.

وينقسم الفرد المطلق الى نوعين:

الأول: تفرَّد شخص من الرواة بالحديث.

الثاني: تفرَّد أهل بلد بالحديث دون غيرهم.

والأول ينقسم الى نوعين:

أ- يفيد كون المنفرد ثقة.

ومثاله حديث ضمرة بن سعيد، عن عبيد الله بن عبدالله، عن أبي واقد -في القراءه في الأضحى- لم يروه أحد من الثقات إلا ضمرة بن سعيد.

ب- لايفيد:

ومثاله حديث عائشة في صلاة النبي ﷺ، عن سهيل بن بيضاء، له طريقان رواتهما كلهم مدنيون(١). قال الحاكم: تفرَّد أهل المدينة بهذه السنة(٢).

وينقسم الفرد النسبي الى أنواع:

١- تفرَّد شخص عن شخص.

---

(١) أخرجه مسلم (٩٩-١٠١)، وأبو داود (٣١٨٩-٣١٩٠)، والترمذي (١٠٣٣).

(٢) انظر علوم الحديث للحاكم ص(٩٧).

٢-تفرّد أهل بلد عن شخص.

٣- تفرّد أهل بلد عن أهل بلد أخرى.

٤- تفرّد شخص عن أهل البلد.

ومثال الأول: حديث سعيد المقبري، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (من وليَ القضاءَ أو جُعِل قاضيا بين الناس فقد ذبح بغير سكين) وقال (حسن غريب من هذا الوجه) و(قد روي أيضا من غير هذا الوجه عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ)[١].

ومثال الثاني: حديث (القضاة ثلاثة)[٢]، تفرَّد به أهل مرو، عن عبدالله ابن بُريدة، عن أبيه.

ومثال الثالث: حديث جابر (في قصة المشجوج)[٣].

قال ابن أبي داود -فيما حكاه الدارقطني في السنن-[٤] هذه سنة تفرَّد بها أهل مكة وحملها عنهم أهل الجزيرة.

ومثال الرابع: حديث خالد الحذاء عن سعيد بن عمرو، عن الشعبي، عن داود، عن المغيرة بن شعبة (في النهي عن قيل وقال) تفرَّد به البصريون، عن الكوفيين وإنما تفرَّد به خالد الحذاء وهو واحد[٥].

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٥٧١-٣٥٧٢)، والترمذي (١٣٢٥)، وابن ماجة (٢٣٠٨).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٥٧٣)، والترمذي (١٣٢٢)، وابن ماجة (٢٣٧٣)، وانظر معرفة علوم الحديث للحاكم ص (٩٩)، والنكت على ابن الصلاح للحافظ ابن حجر ٢/ ٤٨٩.

(٣) أخرجه أبو داود (٤٣٦٦)، وانظر النكت على ابن الصلاح للحافظ ٢/ ٢٩٠.

(٤) انظر النكت على ابن الصلاح ٢/ ٢٩٠.

(٥) انظر معرفة علوم الحديث للحاكم ص(١٠٠-١٠٢)، والنكت على ابن الصلاح للحافظ ٢/ ٤٩٠.

المسألة الرابعة: الصلة بين الحديث الغريب والفرد

بين الفرد والغريب رابط مشترك لغة واصطلاحا: وهو مفهوم التفرّد.

والحق أن أكثر المحدثين يطلقون الغريب ويعنون الفرد أو العكس والفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق الذي لم يقيد بقيد م . والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي الذي قُيِّد بالنسبة إلى شيء معين[1].

والفرق بينهما أن يقع التفرّد في الغريب في أثناء سنده مقيد بالموضع الذى وقع فيه، كأنه يروي عن الصحابي أكثر من واحد ثم ينفرِدُ بروايته عن واحد منهم شخص واحد.

بينما يقع التفرد في الحديث الفرد في أصل السند -وهو طرفه الذي فيه الصحابي- ولو تعددت الطرق عليه، وحين يكون التقييد في الغريب بأهل بلد ما لا يتجاوز من تفرُّدهم بالانفراد واحد منهم تجوزا، فراوي الغريب شخص واحد على جميع الأحوال.

أخلص بالقول أن الحديث الغريب والفرد مصطلحان لمعنى واحد[2].

ومثال الفرد -النسبي- حديث أنس (أن النبي ﷺ أولَمَ على صفية بسويق وتمر)[3] فلم يروه عن بكر إلا وائل، ولم يروه عن وائل غير ابن عيينة فهو غريب، وكذا قال الترمذي (حسن غريب)، وقد رواه غير واحد عن ابن عيينة، عن الزهري -يعني بدون وائل وولده- قال: (وكأن ابن عيينة ربما دلسهما).

قال السخاوي: ممن رواه عنه كذلك إبراهيم بن المنذر وأبو الخطاب زياد

---

(١) انظر شرح نخبة الفكر ص(٨)، علوم الحديث ص(٢٢٦).

(٢) انظر شرح نخبة الفكر ص(٦-٨)، علوم الحديث ص(٢٦٦-٢٧٧)، فتح المغيث ١/ ٢٥٣-٢٥٥، تدريب الراوي ص(٨٨١)

(٣) أخرجه ابن داود (٣٧٢٦)، والترمذي (١٩٥٠)، والنسائي (في الكبرى) -كما في تحفة الأشراف ١/ ٣٧٧- وابن ماجة (١٩٠٩)، وانظر فتح المغيث ١/ ٢٥٤.

ابن يحيى، وعبدالله بن محمد الزهري وعلي بن عمر الأنصاري، وابن المقرىء، وصرَّح عبدالله من بينهم بأن ابن عيينة قال: سمعته من الزهري ولم أحفظه، فسمعته من أخر، ورواه سهيل بن صقير، عن ابن عيينة بدون بكر وحده[1].

المسألة الخامسة: الصلة بين الحديث الغريب والشاذ والمنكر

أن الحديثَ الغريب يلاحظ فيه مطلق التفرُّد، وقد عُرِّف بأنه:

(الحديث الذي انفرد به راو واحد وإنْ تعددت الطرق إليه)[2].

بينما نلاحظ في الشاذ من الحديث شرطان -التفرد والمخالفة- فكل حديث شاذ هو فرد مطلق، وليس العكس لأن الفردَ قد يحكم له بالصحة أو الحُسن أو الضعف تبعا لحال رواته.

ومثال الفرد المطلق الصحيح الحديث (النهي عن بيع الولاء وهبته) فقد تفرَّد به عبدالله بن دينار -وهو ثقة ضابط متقن- عن ابن عمر[3].

والفرد النسبي: هو الحديث الغريب كما صرَّح بذلك الحافظان العراقي في ألفيته والسخاوي في شرحه لها[4].

وأما الفرد المطلق فإذا أُضيف إليه المخالفة صار شاذا، هذا إذا انفرد به ثقة، وأما إذا انفرد به ضعيف مخالفا للثقات فهو منكر، والله تعالى أعلم.

(١) انظر فتح المغيث للسخاوي ١/ ٢٥٤-٢٥٥.
(٢) انظر ألفية الحديث للسيوطي ص(٩٥).
(٣) شرح نخبة الفكر ص(٨)، علوم الحديث ص(٢٢٦-٢٢٧).
(٤) انظر فتح المغيث ١/ ٢٥٣.

المطلب الثاني. الحديث الغريب وأنواعه عند الإمام الترمذي

المسألة الأولى: تأصيل مصطلح الغرابة عند الإمام الترمذي

لا أعلم أحدا أصّل الغرابة على الوجه الذي ذكره الترمذي في العلل الصغير. قد استعمل هذا المصطلح في جامعه في ألف وواحد وثمانين حديثا، في حين أستعمل العلماء الذين سبقوه وعاصروه عبارات عامة تدل على معنى الغرابة والتفرد مثل (هذا الحديث لا نعلم رواه عن فلان إلا فلان) أو قولهم (هذا حديث فلان).

فالبخاري لم يستعمل لفظة الغرابة إلا مرة واحدة من خلال أكثر من ثمانين حديثا وصفها بأوصاف تدل على التفرد في كتاب الترمذي العلل الكبير[1].

وأبو داود استعمل ست وعشرين لفظة تدل على معنى التفرد، ولم يستعمل لفظة غريب الا مرتين[2].

وقد زادت مقولات النسائي الدالة على معنى التفرد على عشرين لفظة لم يستعمل لفظة (غريب) إلا مرة واحدة فقط[3].

وهكذا مع بقية العلماء فقد استعملوا ألفاظا عامة تدل على الغرابة وقلّما استعملوا لفظة الغرابة أو التفرد للدلالة على ذلك، وهذا يعطينا فكرة واضحة على تاصيل معنى الغرابة عند الترمذي، والله تعالى أعلم.

---

(١) انظر العلل الكبير ٢/ ٨٣٦، ودراسة إستقرائية في جامع الترمذي لأسامة نمر ص(٧٧).

(٢) مقولات أبي داود النقدية لمحمد سعيد حوى ص(٢٦٦-٢٢٧-٣٧١).

(٣) دراسة إستقرائية في جامع الترمذي لأسامة نمر ص(٧٨).

المسألة الثانية: تعريف الحديث الغريب عند الإمام الترمذي

إن معنى الغرابة عند الترمذي هو مطلق التفرد يدل على ذلك:

أولا- إستقراء أنواع الغرابة عند الترمذي بإعتباره أول من أصّل هذا المصطلح، قال الترمذي (وما ذكرنا في هذا الكتاب من حديثٍ غريب، فإن أهل الحديثِ يستغربون الحديثَ لمعانٍ: رُبَّ حديثٍ يكون غريبا لا يُروى إلا من وجه واحد. . .ورُبَّ حديثٍ إنما يُستغرب لزيادة تكون في الحديث. . . ورُبَّ حديث يروى من أوجه كثيرة، وإنما يُستغرب لحال الإسناد. . .)[1].

وهذا موافق لما قاله العلماءُ في تعريف الحديث بأنه: (ما انفرد راو بروايته مطلقا، سواء أكان عن إمام يجمع حديثه -كالزهري وقتادة- أو لا يجمع حديثه، أو انفرد في زيادة في متنه أو إسناده)[2].

وهذا وهو مفهوم الترمذي لتعريف الحديث الغريب فوافق غيره من المحدثين، ولذلك يقول: (فإن أهل الحديث يستغربون الحديثَ لمعانٍ. . .) فأفاد بأنه جرى على اصطلاحهم.

ثانيا- إستقراء طريقة الترمذي وغيره من العلماء في التعبير عن الغرابة.

فالترمذي يقول مثلا: (هذا حديث غريب تفرَّد به عمر الرماح لا يعرف إلا من حديثه)[3].

والنسائي يقول: (هذا حديث غريب من حديث مالك عن هشام بن عروة لم يروه أحد إلا أشهب)[4].

---

(١) انظر جامع الترمذي / العلل ٦/ ٢٢٧-٢٣٠ بتجريد العبارة عن الإمثلة التي ذكرها، وشرح علل الترمذي لابن رجب ٢/ ٦٢٠-٦٢٩، والموازنة للعتر ص(١٦٤).

(٢) انظر علوم الحديث ص(٢٧٠)، فتح المغيث للسخاوي ١/ ٢٥٣.

(٣) انظر جامع الترمذي (٤١١).

(٤) انظر سنن النسائي ١/ ١٣٢.

هاتان العبارتان تدلان بوضوح على أن الغرابةَ هي التفرد، وهو مثل صنيع الحاكم ففي النوع الرابع والعشرين -وهو معرفة الغريب من الحديث- قال عقب حديث جعله مثالا على هذا النوع: (هذا حديث صحيح، وقد تفرد به عبدالواحد بن أيمن، عن أبيه) وهو من غرائب الصحيح [1].

وهو معنى قول الحافظ ابن حجر[2]، والله تعالى أعلم.

المسألة الثالثة: أنواع الحديث الغريب عند الإمام الترمذي

ينقسم الحديث الغريب بحسب موضع التفرّد إلى قسمين:

القسم الأول: (غريب المتن والإسناد)

وهو الحديث الذي تفرَّد برواية متنه راوٍ واحد لم يروه عن غيره[3].

وهذا النوع يقول فيه الترمذي: (رُبَّ حديثٍ يكون غريبا لا يروى إلا من وجه واحد)، وهذا النوع سوف أطلق عليها اسم الصلبي اسم: (غريب السند والمتن)[4]، وهو الذي أطلق عليه الحافظ ابن حجر: (الفرد المطلق) أو (الغريب المطلق)[5]، ويدخل تحت هذا النوع التفرد بزيادة في المتن أيضا[6].

وقد مَثَّل الترمذي الحديث الغريب متنا وأسنادا بمثالين هما في الحقيقة كما قال الحافظ ابن رجب نوعان:

أحدهما: أن يكون ذلك الإسناد لا يروى به إلا ذلك الحديث أيضا.

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم ص(٩٤).
(٢) انظر شرح نخبة الفكر له ص(٢٩).
(٣) انظر علوم الحديث ص(٢٧١)، شرح العراقي على ألفيته ٤/١، تدريب الراوي ٣٧٦/١.
(٤) انظر علوم الحديث ص(٢٧١).
(٥) شرح نخبة الفكر ص(٢٨).
(٦) انظر الإمام الترمذي والموازنة للعتر ص(١٦).

ومثاله حديث حماد بن سلمة، عن أبي العشراء، عن أبيه قال: قلت يا رسول الله أما تكون الذكاة إلا في الحلق واللبة؟ فقال: (لو طُعنت في فخذها أجزأ عنكَ) و(هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث حماد بن سلمة، ولا نعرف لأبي العشراء، عن أبيه غير هذا الحديث).

وقال الحافظ ابن رجب: (هذا حديث غريب لا يعرف إلا من حديث حماد بن سلمة، عن أبي العشراء ثم أشتهر عن حماد ورواه عنه خلق، فهو في أصل إسناده غريب ثم صار مشهورا عن حماد)[1].

قال الإمام أحمد: (هو غلط لايعجبني، ولا أذهب إليه إلا في حال الضرورة)[2] وحكى عن البخاري قوله: (لايعرف لأبي العشراء شيء غير هذا)[3].

الثاني: أن يكون الإسناد مشهورا رويت به أحاديث، لكن لم تصح رواية هذا المتن إلا بهذا الإسناد، ومثاله حديث عبدالله بن دينار، عن ابن عمر (أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الولاء وعن هبته) وقال(هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديث عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم)[4].

قال الحافظ بن رجب: (فهذا الحديث لا يصح عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه ومن رواه عن غيره فقد وهم وغلط)[5].

(١) أخرجه الترمذي برقم (١٤٨١)، وانظر شرح علل الترمذي ٢/٦٢٧-٦٢٨، والإمام الترمذي والموازنة ص(١٦٥).

(٢) تهذيب التهذيب ١٢/١٦٧.

(٣) [illegible] علل الترمذي لابن رجب ٢/٦٢٨.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الفرائض ٨/١٩٢، ومسلم ٢/(١١٤٥)، والترمذي (١٢٣٦).

(٥) انظر شرح علل الترمذي لابن رجب ٢/٦٢٩، الإمام الترمذي والموازنة ص(١٦٥).

والحديث معدود من غرائب الصحيح فإن الشيخين خرّجاه، ولا تنفي غرابة الحديث وتفرد الراوي به أن يحكم عليه بالصحة إذا توافرت فيه شروط الصحة. وإذا لم يستوفي هذه الشروط فهو غير صحيح.

وعلى ذلك فالحديث الغريب ينقسم من حيث القبول والرد الى أقسام:

١- الغريب الصحيح: وهو ما توافرت فيه شروط الصحة. كحديث (إنما الأعمال بالنيات) فقد أخرجه الستة ولا يصح إلا من حديث يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاص الليثي عن عمر، به.

ومن هذا النوع جملة وافرة من الصحيحين تبلغ المئتان وتعرف بغرائب الصحيحين، ومنها مجموعة من الأحاديث التي وصفها الترمذي في جامعه بـ(حسن صحيح غريب) مطلقة ومقيدة وتبلغ مائة وأربعة وتسعون حديثا، والأحاديث التي أطلق عليها حكم: (صحيح غريب) مطلقة ومقيدة وتبلغ إثنان وعشرون حديثا.

٢- الغريب الحسن: وهو الحديث الغريب الذي توفرت فيه شروط الصحة، لكن خف ضبط رواته عن درجة رواة الصحيح، ولا يسير المصنفُ على هذه القاعدة دائما فقد يُحسن لمتروكين أو ضعفاء، لأن له رأيا خاصا في نقدهم، والأحاديث التي وصفها الترمذي بـ(حسن غريب) مطلقة ومقيدة نحو أربعمائة وستة وسبعون حديثا في الجامع.

٣- الغريب الضعيف: وهو ما لم تتوافر فيه في صفات الصحيح أو الحسن[1]، وهو الكثير الغالب في الأحاديث الغريبة، لأن تفرّد الراوي بالحديث مظنة الخطأ والوهم، ومن ثم كثرة الضعف والعلل الخفية في الغرائب، حتى حَذَّر العلماء منها ونهو عن الإستكثار من روايتها وأطلق بعضهم على الغريب الفرد أسم (المنكر)، لذلك يقول الإمام يوسف: (من

(١) انظر علوم الحديث لابن الصلاح (٢٧١)، تدريب الراوي ١/ ٦٢.

اتبع غريب الحديث كذب)، وقال الإمام أحمد: (شرُّ الحديث الغرائب التي لا يعمل بها ولا يعتمد عليها)[1].

وقد عَبَّر الإمام الترمذي عن هذا القسم بمصطلح: (حديث غريب) أو(غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه) أو(إلا من حديث فلان)، وقد أستغرب الترمذيُ أحاديث مطلقة أو مقيدة (بغير قيود الصة أو الحسن) بلغت ثلاثمائة وتسعة وثلاثون حديثا، منها مائة وسبعة وأربعون حديثا غريبا -مطلقا- منها مائة وسبعة أحاديث استغربها الترمذي وبين علتها، والباقي أربعون حديثا استغربها وسكت -وهو جملة القسم التطبيقي من الرسالة-

القسم الثاني: (الغريب إسنادا لامتنا)[2].

وهو ما قال فيه الترمذي: (وربَّ حديث يروى من أوجه كثيرة، وإنما يستغرب لحال الإسناد)[3]، يعني أن يتفرد الراوي بروايته عن شخص لم يروه الآخرون عنهم فهو غريب من جهة الإسناد، والمتن نفسه مشهور لروايته من طرق أُخرى، وسماه الحافظ (الفرد النسبي)، لأن التفرد حصل بالنسبة الى شخص معين[4]. والتفرد في هذا القسم من الغريب على ضربين:

الأول: أن يكون الحديث معروفا من رواية صحابي أو أكثر من طريق أو طرق معروفة، ثم يروى عن صحابي آخر من وجه يستغرب عنه بحيث لايعرف حديثه إلا من ذلك الوجه، ومثاله عند الترمذي: (حدثنا أبو كريب وأبو هشام الرفاعي وأبو السائب والحسين الأسود قالوا: ثنا أبو أُسامة، عن بريد بن عبدالله بن أبي بردة، عن جده أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ قال:

---

(١) انظر الكفاية للخطيب البغدادي ص(١٤٠)، تدريب الراوي ١/ ٣٧٦.

(٢) انظر الإمام الترمذي ص(١٦٦)

(٣) انظر شرح علل الترمذي لابن رجب ٢/ ٦٤٣.

(٤) انظر شرح نخبة الفكر ص(٤٩)، علوم الحديث لابن الصلاح ص(٢٧١).

(الكافر يأكل في سبعة أمعاء، والمؤمن يأكل في معى واحد) و(هذا حديث غريب من هذا الوجه من قبل إسناده، وقد روي من غير وجه عن النبي ﷺ وإنما يستغرب من حديث أبي موسى).

وسألت محمود بن غيلان عن هذا الحديث فقال: هذا حديث أبي كريب، عن أبي أُسامة.

وسألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال: هذا حديث أبي كريب، عن أبي أُسامة ولم نعرفه إلا من حديث أبي كريب، عن أبي أُسامة.

فقلت: حدثنا غير واحد عن أبي أُسامة بهذا، فجعل يتعجب! ويقول ما علمت أن أحدا حدث بهذا غير أبي كريب.

قال محمد: وكنا نرى أن أبا كريب أخذ هذا الحديث عن أبي أُسامة في المذاكرة[1]. فالحديث غريب السند، والمتن مشهور لا غرابة فيه.

والغريب: أن يكون الحديث يروى عن النبي ﷺ معروفا من رواية صحابي عنه من طريق او من طرق، ثم يروى عن ذلك الصحابي من وجه آخر يُستغرب من ذلك الوجه خاصة، ومَثَّلَ له الترمذي بحديث شيخه الدارمي: أخبرنا مروان، عن معاوية بن سلام بن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سعيد -مولى المهري- عن حمزة بن سفينة، عن السائب سمع عائشةو عن النبي ﷺ (مَنْ تبع جنازة فله قيراط، ومن تبعها حتى يقضي قضاؤها فله قيراطان) قالوا يا رسول الله، وما القيراطان؟ قال: (أصغرهما مثل أُحد).

هذا الحديث مروي من وجوه متعددة عن عائشة أنها صَدَّقت أبا هريرة بما حَدَّث به عن النبي ﷺ، وأما من حديث السائب بن يزيد عنها فلا يعرف إلا من هذا الوجه من رواية عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي شيخ الترمذي فيه[2].

---

(١) انظر شرح علل الترمذي لابن رجب ٢/ ٦٤٣-٦٤٤.

(٢) انظر شرح علل الترمذي لابن رجب ٢/ ٦٤٩.

والحديث أخرجه الشيخان وغيرهما من حديث أبي هريرة وثوبان والبراء ابن عازب وعبدالله بن مغفل[1].

وحكم الغريب إسنادا لا متنا، ينظر في أسانيده فإن صح من بعض الوجوه التي ورد بها لاستيفائه شروط الصحة، فهو صحيح مقبول ولا يضره أن يكون في بعض أسانيده الأخرى ضعف لأن العمدة على الصحيح، ولا يعَلُّ الصحيح بالضعيف[2].

والترمذي يعبر عن هذا القسم بقوله: (غريب من هذا الوجه) أو يقول (غريب من حديث فلان)، وقد يجمع العبارتين فيقول (هذا حديث غريب من هذا الوجه من حديث فلان)، وقد يطلق عليه حكم الغربة المطلقة، أو يقرنه بالصحة أو الحُسن أو كليهما.

القسم الثالث: تسمية الحديث الغريب متنا لا إسنادا كما ذكره الإمام أبو عمرو بن الصلاح

وهو قسم تقضي النظرية العقلية في احتمال وقوع الغرابة، والإمام فتح الدين بن سيد الناس اليعمري قسّم الحديث الغريب خمسة أقسام:

١- غريب سندا ومتنًا.

٢-غريب متنا لاسندًا

٣- غريب سندا لا متنًا

٤- غريب بعض السند فقط.

٥- غريب بعض المتن فقط[3].

(١) انظر هذه الأحاديث ومظان تخريجها في شرح علل الترمذي ٢/٦٤٩.
(٢) انظر الإمام الترمذي والموازنة ص(١٦٨).
(٣) انظر شرح العراقي على الألفية ٤/ ٥، الإمام الترمذي والموازنة ص(١٦٨).

وبالتأمل نلاحظ بأن النوع الأول والخامس قد اشتمل عليها القسم الأول من الغريب -كما مرَّ بنا- والثالث والرابع قد اشتمل عليها القسم الثاني من أقسام الترمذي، وبقي النوع الثاني وهو (الغريب متنا لا إسنادا).

قال ابن الصلاح: (لايوجد ما هو غريب متنا وليس غريبا سنادا إلا إذا اشتهر " ... ث الفرد ... تفرَّد به فرواه عنه عدد كثير فإنه يصير غريبا مشهورا، غريب متنا وغير غريب إسنادا، لكن بالنظر الى أحد طرفي الإسناد فإن إسناده متصف بالغربة في طرفه الأصل، متصف بالشهرة في طرفه الآخر، كحديث (إنما الأعمال بالنيات) وسائر الغرئب التي اشتملت عليها التصانيف المشهورة[1].

فقيَّد ابن الصلاح وجوده بما ذكر من التأويل، وجعله بالنسبة لآخر السند، وتقسيم الترمذي قد استوعب هذا النوع في القسم الأولي لأنه في الحقيقة: غريب متنا وإسنادا لأنه غريب السند ابتداءا، فتقسيم الترمذي هو الصحيح وما عداه لايخلوا من تكلف مصدره تتبع القسمة العقلية ويؤيد هذا الرأي الحافظ ابن حجر، فقد قَسَّمَ الحديث الغريب نوعين: الفرد المطلق، والفرد النسبي ولم يرَ للقسمة ثالثا[2]، والله تعالى أعلم.

---

(١) انظر علوم الحديث لابن الصلاح ص(٢٧١).

(٢) انظر الإمام الترمذي والموازنة ص(١٦٩).

المطلب الثالث: زيادات الرواة

المسألة الاولى: زيادة الثقة ، تعريفها وحكمها وأنواعها.

زيادة الثقة: هي ما ينفرد به الثقة في رواية الحديث من لفظة، أو جملة في السند، أو المتن[1] .

وقد اختلف المحدثون والفقهاء والاصوليون في حكم زيادة الثقة اختلافًا كثيرًا أدى إلى الاختلاف في كثير من الفروع الفقهية كنتيجة للإختلاف في الحكم على تلك الزيادات قبولاً وردًا، وتنقسم الزيادة إلى: (الزيادة في السند، والزيادة في المتن).

الأول: الزيادة في السند: وفيها ما يكثر من اختلاف الرواة في وصل الحديث وإرساله ورفعه.

وقد اختلف العلماء في ترجيح الوصل على الإرسال والرفع على الوقف، وإلى هذا القول ذهب الأئمة المحققون في هذا الفن[2] .

يقول الخطيب البغدادي (وهذا القول هو الصحيح عندنا، لأن إرسال الحديث ليس بجرح لمن وصله ولا تكذيب له، ولعله أيضًا مسند عند الذين رووه مرسلاً، أو عند بعضهم إلا أنهم أرسلوه لغرض أو نسيان والناسي لا يقضي على الذاكر، وكذلك حال راوي الخبر إذا أرسله مرة

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث للعتر ص٤٠٠.

(٢) انظر شرح النووي على صحيح مسلم ١/ ٣٢. فتح المغيث ١/ ١١٤. تدريب الراوي ١/ ٢٢١-٢٢٢.

ووصله أخرى لايضعف ذلك أبدًا، لأنه قد ينسى فيرسله ثم يذكر بعده فيسنده، أو يفعل الأمرين معًا عن قصد منه لغرض فيه)[1]. وقال النووي (الصحيح بل الصواب الذي عليه الفقهاء والأصوليون ومحققو المحدثين أنه إذا روي الحديث مرفوعًا وموقوفًا، أو موصولاً ومرسلاً: حكم بالرفع والوصل لأنها زيادة ثقة، وسواء كان الرافع والواصل أكثر أو أقل في الحفظ والعدد)، ومثلُ ذلك قال أبو عمرو بن الصلاح وقال: (هو الصحيح في الفقه والأصول)[2].

وتعقب الإمام برهان الدين البقاعي فقال: (إن ابن الصلاح خلط هنا طريقة المحدثين بطريقة الأصوليين وإنما يديرون ذلك على القرائن)[3].

فترجيح المحدثين رواية الوصل على الإرسال والرفع على الوقف مقيد بما إذا كان راويهما حافظًا متقنًا ضابطًا ولم تكن قرينة أقوى ترجح إرساله أو وقفه[4]، ولذلك فإن الترمذي في العلل الصغير يقول: (وإنما يصح إذا كانت الزيادة ممن يعتمد على حفظه)، وهذا يفيد بأنها تقبل من العدل الضابط إذا كان في غاية الضبط والحفظ[5].

يقول الحافظ ابن رجب: (وكلام أحمد وغيره من الحفاظ يدور على اعتبار الأوثق في ذلك والأحفظ أيضًا)، وقد قال أحمد في حديث

---

(١) انظر الكفاية ص (٥٨١).
(٢) انظر شرح النووي على صحيح مسلم ٦/٢٩، علوم الحديث لابن الصلاح ص (٦٥).
(٣) انظر توضيح الأفكار للصنعاني ١/٣١٠-٣٤٠.
(٤) انظر تدريب الراوي ١/٢٢٢، أسباب الاختلاف في قبول الأحاديث وردها ص (٣٢١).
(٥) انظر شرح علل الترمذي لابن رجب ١/٤١٨.

أسنده حمّاد بن سلمة: (أي شيءٍ ينفع وغيره يرسله)[1] .

يقول الحافظ (وهذا العمل الذي حكاه عنهم إنما هو فيما يظهر لهم في الترجيح، وأما ما لا يظهر في الترجيح فالظاهر أنه المفروض في أصل المسألة)[2] .

ومثاله: حديث إسرائيل بن يونس، عن جده أبي إسحاق السبيعي، عن أبي بردة، عن أبيه أبي موسى الأشعري، عن النبي ﷺ (لا نكاح إلا بولي)[3] ، هكذا مسندًا متصلاً.

ورواه الثوري وشعبة، عن أبي إسحاق السبيعي، عن أبي بردة، عن النبي ﷺ مرسلاً، ولما سُئِلَ البخاري عنه، حكم لمن وصل وقال: (الزيادة من الثقة مقبولة)، وقول البخاري هذا مع علمه أن من أرسل شعبة والثوري، وهما غاية في الحفظ والضبط والإتقان، وسبب ترجيح البخاري لمن وصله أن الحديث إرثٌ حديثي يُعتز به بالإضافة إلى ذلك فإن إسرائيل قال في ابن مهدي: (كان يحفظ حديث جده كما يحفظ سورة الحمد)، ولذلك قال الدارقطني: (يشبه أن يكون القول قوله)، ووافقه على الوصل عشرة من أصحاب أبي إسحاق ممن سمعه من لفظه واختلفت مجالسهم في الأخذ منه كما جزم به الترمذي - أما شعبة والثوري فكان أخذهما له عنه عرضًا في مجلسٍ واحدٍ -لما رواه الترمذي من طريق الطيالسي: حدثنا شعبة قال سمعت الثوري يسأل أبا إسحاق

---

(١) انظر المصدر السابق ١/ ٤٢٧.

(٢) انظر فتح المغيث ١/ ٢٠٣، شرح علل الترمذي ١/ ٤٢٩.

(٣) أخرجه أبو داود (٢٠٨٥)، والترمذي (١١٠١)، وابن ماجة (١٨٨٠).

أسمعت أبا بريدة يقول: قال رسول الله ﷺ (لانكاح إلا بولي؟)، قال: نعم[1].

قال الترمذي: (فدل هذا الحديث على أن سماع شعبة والثوري، عن مكحول هذا الحديث في وقت واحد)[2]، ولهذا رَجَحَ البخاري رواية الوصل مع أن شعبة والثوري أحفظ وأثبت من جميع هؤلاء الذين رووا عن أبي إسحاق هذا الحديث.

قال الحافظ: (التحقيق أنهما - يعني الشيخين - ليس لهما في تقديم الوصل عمل مطرد بل هو دائر مع القرينة. نعم إذا ترجح بها اعتمدا، وإلا فكم حديث أعرضا عن تصحيحه للاختلاف في وصله وإرساله)[3].

ومن خلال القرائن حكم الترمذي على أحاديث كثيرة لتحسين الإرسال على الوصل.

الثاني: ترجيح الإرسال على الوصل والوقف على الرفع.

حكى الخطيب البغدادي عن أكثر أصحاب الحديث بالنسبة لترجيح الإرسال على الوصل، وحكم الوقف والرفع مثل الإرسال والإسناد، واستدل أصحاب هذا القول بدليلين:

١- إن الإرسال نوع قدح في الحديث، فترجيح وتقديمه من قبيل تقديم الجرح على التعديل.

٢- إن الظاهر هو نسبة الوهم إليه - أي لمن زاده - لوحدته وتعددهم فوجب رده.

---

(١) انظر الكفاية ص (٥٨١-٥٨٢)، علوم الحديث لابن الصلاح ص (٦٥)، فتح المغيث ١/١٦٦.

(٢) انظر جامع الترمذي (١١٠١).

(٣) انظر فتح الباري ١٠/٢٠٣.

والدليل الأول أجاب عنه الحافظ ابن الصلاح فقال: (إنْ قُدِّمَ لما فيه من زيادة العلم ، والزيادة هاهنا مع من وصل)[1] .

وأجيب عن الثاني (بأن سهو الإنسان فيما لم يسمع حتى جزم بأنه سمع بعيد جدًا، بخلاف سهوه عما سمع فإن ذهول الإنسان كما يجري بحضوره لاشتغاله عنه كثير الوقوع، هذا إذا اتحد المجلس، أما إذا تعدد فتقبل باتفاق)[2] .

وقد يشكل قول الحافظ الخطيب هنا (إن أكثر أهل الحديث يُرَجِّحون الإرسال على الوصل، ويلحق به ترجيح الوقف على الرفع فإنه مثله)، مع أنه ذكر في موضع آخر في الكفاية (إن جمهور المحدثين والفقهاء يقولون بقبول زيادة الثقة مطلقًا).

فأجاب الحافظ السخاوي: (أن يقال إن المحكي هناك عن أهل الحديث خاصةً وهو كذلك، وأما هنا فعن الجمهور من الفقهاء والمحدثين والأكثرية بالنظر للمجمع من الفريقين، ولا يلزم ذلك اختصاص أهل الحديث بالأكثرية)[3] .

القول الثالث: إن الحكم للأكثر .

فإن كان من أرسله أكثر مما وصله فالحكم للإرسال، وإن كان من وصله أكثر ممن أرسله فالحكم للوصل، وكذا الرفع والوقف، لأن تطرق السهو والخطأ إلى الأكثر أبعد، وحكى هذا القول الحاكي النيسابوري في (المدخل)

---

(١) انظر علوم الحديث له ص (٧٩).
(٢) أسباب الاختلاف في قبول الأحاديث وردها ص (٣٢٦).
(٣) المصدر السابق.

عن أئمة الحديث[1].

وانتقد الحافظ ابن رجب الحاكمَ على صنيعه في (المستدرك) بخلاف ما نقل عن أئمة الحديث فقال: (وذكر الحاكم أن أئمة الحديث على أن القول قول الأكثرين الذين أرسلوا الحديث، وهذا يخالف تصرفه في المستدرك)[2]

وأجاب الشيخ نور الدين العتر: (لا إشكال في هذا لأن الحاكم عندما ذكر أن أئمة الحديث يُرَجِّحون رواية الأكثر، أراد من قوله (أئمة الحديث) أكثر أئمة الحديث ثم اختار رأيًا آخر هو الذي انتهى إليه المحققون في مسألة زيادة الثقة في السند، وعمل عليه في المستدرك نحو صنيعه في حديث يحيى بن أيوب في التحذير من الرياء في طلب العلم (١/ ٨٦))[3]

القول الرابع: إن المعتبر ما قاله الأحفظ من وصل أو إرسال.

فإذا كان من أرسله أحفظ ممن وصله فالحكم لمن أرسله، وإن كان من وصل أحفظ فالحكم له.

والذين قالوا أن الحكم للأكثر أو للأحفظ اختلفوا، هل تكون مخالفة الأكثر والأحفظ قدحًا في عدالته؟

والراجح أن ذلك لا يقدح في عدالة من وصله وأهليته، ومنهم من قال (من أسند حديثًا قد أرسله الحفاظ فإرسالهم له يقدح في مسنده وفي عدالته وأهليته)[4].

---

(١) انظر فتح المغيث ١/ ٤٢٧.
(٢) انظر شرح علل الترمذي ١/ ٤٢٧.
(٣) انظر أسباب الاختلاف في قبول الأحاديث وردها ص (٣٢٨).
(٤) انظر علوم الحديث لابن الصلاح ص (١٤)، فتح المغيث ١/ ١٦٦-١٦٧.

ويقول العلامة الصنعاني عن القولين الثالث والرابع: قيل (وليسا بشيء لأن مرجع ذلك إلى الترجيح ولا يدفع الريبة لأن الشك في أحد المتقابلين شك في الآخر، والشك لايعمل به وفاقًا)[1] ، والله تعالى أعلم.

المسألة الثانية: الزيادة في المتن تعريفه وأقوال العلماء في حكمها

الزيادة في المتن: هي أن يروي أحد الرواة لفظةً أو جملةً في متن الحديث لا يرويها غيرهم، وقد وقع الخلاف بين العلماء في حكم الزيادة على أقوال:

الأول: ذهب الجمهور من الفقهاء والمحدثين؛ كابن حبان والحاكم وجماعة من الاصوليين منهم الغزالي - في المستصفى - وجرى عليه النووي في مصنفاته، وهو ظاهر تصرف مسلم في صحيحه، إلى أن **زيادة الثقة مقبولة إذا انفرد بها ولم يفرق بين زيادة يتعلق بها حكم شرعي** أو لا يتعلق بها حكم، وبين زيادة توجب نقصانها من أحكام تثبت بخبر ليست فيه تلك الزيادة، وبين زيادة توجب الحكم الثابت، أو زيادة لا توجب ذلك، سواء كانت الزيادة في خبر رواه راويه مرة ناقصا ثم رواه بعد ذلك وفيه تلك الزيادة، أو كانت الزيادة قد رواها غيره ولم يروها هو[2] .

وادعى ابن طاهر الاتفاق على هذا القول عند المحدثين فقال: (لا خلاف نجده بين أهل الصنعة أن الزيادة من الثقة مقبولة)[3] .

---

(١) انظر توضيح الأفكار ١/ ٣٤٣.

(٢) انظر الكفاية ص(٥٩٧)، فتح المغيث ١/ ٢٠٠، شرح علل الترمذي ١/ ٤٥٦.

(٣) شرح العراقي لألفيته ١/ ١٧٧، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص (٩٢).

ورجح الخطيبُ هذا الأمرَ فقال: (والذي نختاره من هذه الأقوال: أن الزيادة الواردة مقبولة على كل الوجوه ومعمول بها إذا كان راويها عدلاً حافظًا ومتقنًا ضابطًا، والدليل على ذلك صحة ذلك أمور:

أحدها: إن كانوا عرفوه، وذهابهم عن العلم به معارضًا، ولا قادحًا في عدالة راويه، ولا مبطلاً له، وكذلك سبيل الانفراد بالزيادة، ويدل أيضًا على صحة ما ذكرناه أن الثقة العدل يقول: سمعت وحفظت ما لم يسمعه الباقون، وهم يقولون ما سمعنا ولا حفظنا، وليس ذلك تكذيبًا له وإنما هو إخبار عن عدم علمهم بما علمه، وذلك لا يمنع علمه به، ولهذا المعنى وجب قبول الخبر إذا انفرد به دونهم)[1].

وَرَدَّ العلامة الصنعاني فقال: (وَرَدُّ هذا الاحتجاج من لم يقبله، لأنه ليس كل حديث تفرد به ثقة كان مقبولاً كما سبق بيانه في نوع الشاذ، والفرق بين تفرد راوي الحديث من أصله وبين تفرده بالزيادة، فإن تفرده بالزيادة إذا لم يروها من هو أتقن منه حفظًا أو أكثر عددًا فإن الظن غالب بترجيح روايتهم على روايته ومبنى الأمر على غلبة الظن)[2].

وَرَدَّ الخطيب على ذلك فقال (إن هذا غلط من [illegible]

١- أن يكون الراوي حَدَّثَ بالحديث في وقتين، وكانت الزيادة في أحدهما دون الوقت الآخر.

٢- ويحتمل أيضًا أن يكون قد قرأ الراوي الحديث، فرواه أولاً بالزيادة، وسمعه الواحد ثم أعاده بغير زيادة، اقتصارًا على أنه قد كان أتمه من قبل وضبطه عند من يجب العمل بخبره إذا رواه عنه وذلك غير ممتنع.

---

(١) انظر الكفاية ص (٥٩٧-٦٠١).
(٢) المصدر السابق.

٣- وربما كان الراوي قد سهى عن ذكر تلك الزيادة لمّا كرر الحديث وتركها غير متعمد لحذفها .

٤- ويجوز أن يكون ابتدأ بذكر ذلك الحديث وفي أوله الزيادة، ثم دخل فأدرك بقية الحديث ولم يسمع الزيادة، فنقل ما سمعه فيكون السامع الأول قد وعاه بتمامه، (وذكر الخطيب شواهد على صحة ما ذهب إليه).

٥- ويجوز أن يسمع من الراوي الإثنان والثلاثة، فينسى إثنان منهما الزيادة ويحفظها الواحد ويرويها.

٦- ويجوز أن يحظر الجماعة سماع الحديث، فيتطاول حتى يغشى النوم بعضه أو يشغله خاطر نفس وفكر قلب في أمرٍ آخر فيقتطعه كما سمعه غيره.

٧- وربما عرض لبعض سامعي الحديث أمر يوجب القيام ويضطره إلى ترك استتمام الحديث، وإذا كان ما ذكرنا جائزًا فَسَدَ قوله المخالف.

أ هـ. كلام الخطيب البغدادي[1] .

القول الثاني: إنها لا تقبل مطلقًا لا ممن رواه ناقصًا، ولا من غيره.

حكاه الخطيب عن قوم من المحدثين، وابن الصباغ في (العدة)[2] .

ودليلهم على ذلك كما حكاه أبو بكر الأبهري (إن ترك الحفاظ لنقلها وذهابهم عن معرفتها يوهنها ويضعف أمرها ويكون معارضًا لها، وليست كالحديث المستقل إذ غير ممتنع في العادة سماع واحدٍ فقط للحديث من الرواة، وانفراده به، يمتنع فيها سماع الجماعة لحديث واحد، وذهاب زيادة فيه عليهم

---

(١) انظر الكفاية ص (٥٩٨-٦٠٠).

(٢) انظر الكفاية ص (٥٩٧)، شرح العرقي لألفيته ١/ ٢١٢.

ونسيانها إلا واحد)[1].

القول الثالث: قبول الزيادة إذا كان الراوي لها غير الذي روى الحديث بدونها فأمن بأن كان راوي الحديث بدون الزيادة هو راويه مع الزيادة ، فإن هذه الزيادة لا تقبل.

وإلى هذا القول ذهبت جماعة من الشافعية كما حكاه الخطيب وردّ هذا القول فقال: (إنه قد سمع الحديث متكررًا تارةً بزيادةٍ وتارةً بغير زيادةٍ كما يسمعه على الوجهين من راويين، وقد يسمى الزيادة تارةً فيرويها بحذفها مع النسيان لها والشك فيها، ويذكرها فيرويها مع الذكر واليقين، وكما أنه لو روى الحديثَ ونسيه فقال: (لا أذكر أني رويته وقد حفظ عنه ثقة، وجب قبوله برواية الثقة عنه فكذلك هذا)، وكما لو روى حديثًا مثبتًا للحكم وحديثًا ناسخًا له، وجب قبولهما، فكذلك خبره إذا رواه تارةً زائدًا وتارةً ناقصًا وهذا جملة كافية)[2].

القول الرابع: هو مذهب الإمام فخر الدين الرازي حيث قال: (الراوي الواحد إذا روى الزيادة مرة ولم يرو غير تلك المرة، فإن أسندهما إلى مجلسين قبلت الزيادة، سواء غيرت إعراب الباقي أو لم تغير، وإن أسندهما إلى مجلس واحد فالزيادة إن كانت مغيرة للإعراب تعارضت روايتاهما تعارضتا من راويين، وإن لم تغير الإعراب فإما أن تكون روايته للزيادة مرات أقل من مرات الإمساك أو بالعكس أو يتساويان، فإن كانت مرات الزيادة أقل من مرات الإمساك لم تقبل الزيادة، لأن حمل الأقل على السهو أولى من حمل الأكثر عليه، اللهم إلا أن يقول الراوي: (إني سهوت في تلك المرات، وتذكرت في هذه المرة)، فهنا يُرَجِّحُ المرجوح على الراجح لأجل هذا التصريح، وإن

(١) انظر فتح المغيث ١/ ٢٠١.
(٢) الكفاية ص (٥٩٧).

كانت مرات الزيادة أكثر قبلت لا محالة لوجهين: أحدهما: ما ذكرنا - أن حمل الأقل على السهو أولى - والثاني: ما ذكرنا أن حمل السهو على لسان ما سمعه أولى من حمله على توهم أنه سمع ما لم يسمعه وإما إن تساويا: قبلت الزيادة لما بينا، لأن هذا سهو أولى من ذلك) أ هـ. كلام الرازي[1].

القول الخامس: (إن كان من لم يرد الزيادة قد انتهوا إلى عدد لا يتصور في العادة غفلة مثله عن سماع تلك الزيادة وفهمها، فإن هذه الزيادة لا تقبل، سواء أبلغ الرواة للحديث بدونها حد التواتر أم لم يبلغوه، وإن لم ينتهوا إلى هذا الحد قبلت).

وإلى هذا القول ذهب ابن الصباغ والسيف الآمدي وابن الحاجب والسمعاني وزاد: (أن يكون مما تتوفر الدواعي على نقله[2]).

القول السادس: وهو ما قاله إمام الحرمين الجويني، حيث قبل الزيادة إذا سكت الباقون ممن لم يروها عن نفيها، أما مع النفي على وجه يقبل فلا[3].

القول السابع: إن الزيادة إن غيرت الإعراب لم تقبل، وكان الخبران متعارضان وإلا قبلت، حكاه ابن الصباغ عن المتكلمين، والصفي الهندي عن الأكثرين[4].

القول الثامن: وهو الذي قاله الإمام ابن حبان في مقدمة صحيحه فقال:

---

(١) المحصول في علم أصول الفقه ٢/ ٦٨٠-٦٨١.
(٢) انظر الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٢/ ١٥٥، فتح المغيث ١/ ١٠١، تدريب الراوي ١/ ٢٤٦.
(٣) انظر البرهان في أصول الفقه له ١/ ٦٦٤-٦٦٥.
(٤) انظر تدريب الراوي ١/ ٢٤٦.

(وأما زيادة الألفاظ في الروايات فإنا لانقبل شيئًا منها إلا عن من كان الغالب عليه الفقه . . . وكذلك لا أقبل عن صاحب حديث حافظ متقن أتى بزيادة لفظة في الخبر، لأن الغالب إحكام الإسناد وحفظ الأسامي، والإغضاء عن المتون وما فيها من الألفاظ). أ هـ. كلام ابن حبان[1].

القول التاسع: قبول زيادة الثقة مطلقا.

وقد صار هذا مذهب جمهور المتأخرين من المحدثين والفقهاء منهم: ابن التركماني والعراقي والحافظ وا[illegible]ري والسيوطي، ومن المعاصرين الشيخ أحمد شاكر والشيخ ناصر الدين الألباني وكثير من تلامذتهم.

والأخذ بمثل هذه القاعدة على الاضطراد فيه تقليل من شأن كتب العلل الأولى، ذلك إن أكثر العلل في كتابي ابن أبي حاتم والدارقطني تدور على هذا النوع[2].

والرأي الراجح في نظر الباحث أن زيادة الثقة لا تقبل مطلقًا بل مرتبطة بالقرائن، وهو مذهب الترمذي وعمله وإن قال: (وإنما تصح - يعني زيادة الثقة - إذا كانت الزيادة ممن يعتمد على حفظه)[3]، لأن عمله يخالف قوله فهو يدير ذلك على القرائن، ومثال ذلك كثير منه حديث جعفر بن محمد، عن جابر (أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد الواحد)[4]، رواه أولاً من طريق عبدالوهاب الثقفي، عن جعفر مسندًا

---

(١) انظر صحيح ابن حبان ١/ ١٢٠.
(٢) انظر تدريب الراوي ١/ ٢٢١. شرح النووي لمسلم ٦/ ٢٩ و٣/ ٧، الجامع ١/ ٣٨.
(٣) انظر شرح علل الترمذي لابن رجب ٢/ ٣٤٠.
(٤) أخرجه أبو داود (٣٦١٠-٣٦١١)، الترمذي (١٣٤٣) وقال (حسن غريب)، وانظر جامع الأصول ١٠/ ١٨٥.

متصلاً، ثم رواه من طريق إسماعيل بن جعفر بن محمد مرسلاً، ثم قال (وهذا أصح، وهكذا روى سفيان، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن النبي ﷺ).

فالترمذي هنا رجح رواية الإسناد عن الوصل في الروايتين المتعارضتين، ووجه عمله: أن عبدالوهاب الثقفي تَفَرَّدَ به دون غيره من الرواة.

قال الذهبي: (في ترجمة عبدالوهاب الثقفي) ومن إفراده أنه روى عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر حديث: (قضى باليمين مع الشاهد) وقد رواه مالك والقطان والناس عن جعفر، عن أبيه مرسلاً[1].

وعبدالوهاب ثقة أخرج له الجماعة إلا أنه كان في حفظه بعض وهن، وقد عَدَّه ابن مهدي فيمن كان يحدث من كتب الناس ولا يحفظ ذلك الحفظ، وقال محمد بن سعد (كان ثقة وفيه ضعف)[2].

لذلك رَجَّحَ الترمذي رواية الإرسال على رواية الوصل بالقرينة[3].

وهو مذهب البخاري أيضًا، وهو الصحيح من مذهب المتقدمين، وقد ساق العلامة الدكتور بشار العبيدي أمثلة كثيرة على صحة هذا المذهب[4]، والله تعالى أعلم.

---

(١) انظر ميزان الاعتدال ٢/ ١٦١.
(٢) انظر تهذيب التهذيب ٦/ ٤٥٠.
(٣) انظر الإمام الترمذي والموازنة للمعترص (١٢٧).
(٤) انظر مقدمة جامع الترمذي ١/ ٣٧-٤١.

ثانيًا: الزيادة في المتن.

ليس للترمذي فعل مطرد في قبول الزيادة أو ردها، فزيادة الثقة تقبل أو ترد بالقرائن- وقد مر الكلام عليها -[1]، والله تعالى أعلم.

المسألة الثالثة: المزيد في متصل الأسانيد، والمرسل الخفي والصلة بالغريب

المزيد في متصل الأسانيد: هو أن يزيد راو في الإسناد المتصل رجلاً لم يذكره غيره[2]، ومثاله ما أخرجه الترمذي في العلل الكبير، عن جرير بن حازم، عن ابن أبي إسحاق، عن الزهري، عن عمر بن عبد العزيز، عن الربيع بن سبرة، عن أبيه (أن النبي ﷺ نهى عن المتعة يوم الفتح)، قال الترمذي: سألت محمدًا عن هذا الحديث فقال: هذا حديث خطأ والصحيح: عن الزهري، عن الربيع بن سبرة، عن أبيه ليس فيه عمر بن عبدالعزيز، وإنما أتى الخطأ من جرير بن حازم[3]، ولعل سبب الخطأ ما ورد أن الزهري سمع الحديث من الربيع عند عمر بن عبدالعزيز فظنه حدث من الزهري، عن عمر بن عبدالعزيز، عن الربيع، والحديث روي من عدة أوجه عند مسلم وأحمد عن الزهري، عن الربيع ليس فيها ذكر عمر بن عبدالعزيز[4].

وقد جمع الخطيب مصنفين مفردين سمى الأول (التفصيل لمبهم

---

(١) انظر مقدمة جامع الترمذي ١/٣٧-٤١.

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح ص (٢٥٩-٢٦٠)، فتح المغيث ٤/٦٩-٧٤.

(٣) العلل الكبير للترمذي ١/٣٦١ (١٦٥).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٣/٤٠٤، ومسلم (١٣٣).

المراسيل)، والثاني (تمييز المزيد في متصل الأسانيد).

المرسل الخفي: وهو الحديث الذي رواه الراوي عمن عاصره ولم يسمع منه ولم يلقه[1]، وهو نوع من المنقطع إلا أن الانقطاع فيه خفي، لما أن تعاصر الراويين يوهم اتصال السند بينهما، ومن أمثلة المرسل الخفي ما رواه الترمذي في العلل الكبير (حدثنا إبراهيم بن عبدالله الهروي: حدثنا هشيم: أخبرنا يونس بن عبيد، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ (مَطْلُ الغنيِّ ظُلْمٌ، وإذا أحلتَ على ملإٍ فأتبعه، ولا تبع بيعتين في بيعة)[2]، فهذا الإسناد ظاهره الاتصال، يونس بن عبيد أدرك نافعًا وعاصره معاصرة حتى عد فيمن سمع من نافع، لكن أئمة النقد قالوا أنه لم يسمع منه، وقال البخاري: ما أرى يونس بن عبيد سمع من نافع) وهو رأي ابن معين وأحمد وأبي حاتم أيضًا[3]، والفرق بين المرسل الخفي والمدلس:

١- إن المدلِس يروي عمن سمع منه أو لقيه ما لم يسمع منه بصيغة موهمة للسماع، أما المرسِل فإنه يروي عمن لم يسمع منه ولم يلقه إنما عاصره فقط فهما متباينان.

٢- إن التدليس إيهام سماع ما لم يسمع، وليس في الإرسال إيهام، فلو بَيَّنَ المُدَلِسُ أنه لم يسمع الحديث من الذي دَلَّسَه عنه، لصار الحديث مرسلاً لا مدلَسًا، ونبه على ذلك الخطيب البغدادي وابن عبدالبر[4].

ومن وسائل معرفة المرسل الخفي ان ير في بعض طرق الحديث زيادة اسم راو بينهما كحديث عبدالرزاق، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن زيد بن

---

(١) انظر شرح نخبة الفكر ص (٢٩١)، فتح المغيث ٤/ ٦٩-٧٢.

(٢) العلل الكبير ١/ ٤٤٤ (٢٠٦).

(٣) انظر تهذيب التهذيب ١١/ ٤٤٥، جامع التحصيل ص (٣٧٧).

(٤) انظر الكفاية ص (٣٥٧)، التمهيد لابن عبدالبر ١/ ١٥-١٩ و٢٧.

يشيع. عن حذيفة مرفوعًا (إنْ وليتموها أبا بكر فقوي أمين)، فهذا منقطع في موضعين، لأنه روي عن عبدالرزاق قال: حدثني النعمان بن أبي شيبة، عن الثوري، وروي عن الثوري، عن شريك، عن أبي إسحاق. وقد يقع في ذلك إشكال إذ يمكن أن يعارض بكونه من المزيد في متصل الأسانيد، لا من المرسل الخفي، وصيغة الرواية في المزيد في متصل الأسانيد تُثبت سماع الراوي للحديث ممن فوقه في الإسناد الخالي من الزيادة صراحة أو بالقرائن الدالة على السماع، أما صيغة الرواية في المرسل الخفي فإنها لا تثبت سماعه منه في الإسناد الناقص، فإذا جاءت رواية بزيادة واسطة بينهما كان الحكم لها[1]، والصلة بين المزيد في متصل الأسانيد والمرسل الخفي والحديث والغريب، أن ميزة الحديث الغريب تفرد الراوي مطلقًا، أو أن الغرابة في أصل السند، على ذلك فإن أكثر السنة النبوية الشريفة غرائب؛ إما مطلقة أو نسبية، وتفرد الراوي بالحديث مظنة الشك والريبة والوهم من عدم ضبط الراوي خاصة إن كان الراوي المتفرد من أصحاب الأوهام أو الضعف، والحديث العزيز أو المشهور أبعد من ذلك لأن الراوي الواحد توبع من آخر أو من ثالث، وهو عاضد ينفي عنه الضعف والوهم، فالزيادة في السند المتصل تكون من الراوي المتفرد، وإن وهم استدراك على تابعه، وكذا مع المرسل الخفي فظاهره الاتصال ولكنه ليس كذلك فهو منقطع، ولا يمكن معرفة الانقطاع إلا بتصريح الراوي بأنه لم يلقَ ذلك الراوي الذي حَدَّثَ عنه، أو بتنصيص واحد من الأئمة، يعني بالقرينة، من ذلك فإن صلة الشذوذ والنكارة والاضطراب وزيادات الرواة وزيادة الثقة والمزيد في متصل الأسانيد، بالإضافة إلى المرسل الخفي مرتبطة بتفرد الراوي فهي مشتركة مع الحديث الغريب فهي مباحث منه ونتائج له، والله تعالى أعلم.

---

(١) انظر تدريب الراوي ٢/ ٢٠٣-٢٠٦.

المطلب الرابع: مفهوم الحديث الشاذ والمنكر والمضطرب

المسألة الأولى: الحديث الشاذ في اللغة واصطلاح المحدثين

الشاذ في اللغة: من شَذَّ يَشِذُّ، ويَشُذُّ شُذوذًا: أي انفرد عن الجمهور وندر، فهو شاذ[1].

وفي الاصطلاح له تعاريف متعددة:

١- عَرَّفَه الإمام الشافعي بقوله: (ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يرويه غيره، هذا ليس بشاذ إنما الشاذ: أن يروي الثقة حديثًا يخالف فيه الناس، هذا الشاذ من الحديث)[2].

٢- عَرَّفَه الحاكم النيسابوري بقوله: (أما الشاذ: فإنه حديث يتفرد به ثقة من الثقات وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة)[3].

٣- ذهب الحافظ أبو يعلى الخليلي في تعريفه مذهبًا آخر فقال: (الذي عليه حفاظ الحديث أن الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد، يشذ بذلك شيخ ثقة كان أو غير ثقة، فما كان عن غير ثقة فمتروك لا يقبل، وما كان عن ثقة يتوقف فيه ويحتج به)[4].

فالشافعي قيد التفرد بقيدين: الثقة والمخالفة، والحاكم قصره على قيد: الثقة وحده، فيلزم على قوله أن يكون في الصحيح: الشاذ وغير الشاذ كما قال الحافظ ابن حجر[5].

---

(١) انظر لسان العرب مادة شذذ ٣/ ٤٩٤، مختار الصحاح ص (٣٥٥).
(٢) انظر معرفة علوم الحديث للحاكم ص (٤٨٤)، الكفاية ص (٢٢٣).
(٣) انظر معرفة علوم الحديث ص (١٤٨)، فتح المغيث ١/ ١٨٧.
(٤) انظر علوم الحديث لابن الصلاح ص (٦٩).
(٥) انظر توضيح الأفكار للصنعاني ١/ ٣٧٨.

قال السخاوي: (بل اعتمد ذلك في صنيعه -يعني الحاكم- حيث ذكر في أمثلة الشاذ حديثًا أخرجه البخاري في صحيحه من الوجه الذي حكم عليه بالشذوذ).

وأما تعريف الحافظ أبي يعلى الخليلي للحديث الشاذ فهو: (ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ بذلك شيخ ثقة كان أو غير ثقة، فما كان من غير ثقة فمتروك لا يقبل وما كان عن ثقة متوقف فيه ولا يحتج به) فواضح منه أنه اعتبر في الشذوذ مطلق التفرد ولم يقيده بالمخالفة، فسوى بين التفرد المطلق وبين الشذ

مما تقدم نلخص: أن الشافعي قيد الشاذ بقيدين: الثقة والمخالفة والحاكم قيد بالثقة فقط، والخليلي لم يقيده بشيء فكلامه أعم، وأخص منه كلام الحاكم، وأخص منه كلام الشافعي[1].

والراجح من هذه الأقوال كلام الإمام الشافعي رحمه الله تعالى-

المسألة الثانية: مفهوم الحديث الشاذ عند الإمام الترمذي

الشاذ: هو ما رواه المقبول أو الصدوق أو الثقة مخالفًا من هو أولى منه وأوثق منه، سواء كان الترجيح بكثرة عدد أو بفضل حفظ وإتقان، أو غير ذلك من المرجحات، ويقابل الشاذ: المحفوظ وهو الراجح، فمصطلح الشاذ يقابله مصطلح (غير محفوظ) عند الترمذي.

ومثال ذلك حديث حماد بن سلمة عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر: (إن بلالاً أذن بليلٍ فأمره النبي ﷺ أن ينادي: إن العبد نام)، فحماد بن سلمة ثقة، لكنه خالف الثقات في هذا الحديث، لأن المحفوظ عن نافع، عن ابن عمر؛ هو حديث (إن بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا

(١) انظر فتح المغيث ١/١٨٧، باب الاختلاف في قبول الأحاديث وردها ص (٣٤٨).

حتى يؤذن ابن أم مكتوم)، أخرجه الترمذي من حديث سالم، عن ابن عمر، ثم ذكر حديث حمَّاد تعليقًا وقال: (هذا حديث غير محفوظ . . .) فحكم الترمذي على الحديث بأنه غير محفوظ وهو حديث ثقة فيكون شاذًا واستدل الترمذي على ذلك بما يلي:

-إن عبيدالله بن عمرو وغيره رووا عن نافع، عن ابن عمر حديث (إن بلالاً يؤذن بليل) فرواية حماد عن نافع، عن ابن عمر، هذا الحديث مخالفًا للمعروف من روايتهم عنه.

-إن حديث حمَّاد فاسد المعنى لمعارضته الحديث الصحيح عن ابن عمر؛ لأن النبي ﷺ إنما أمرهم فيما يستقبل فقال (إن بلالاً يؤذن بليل) إذ لا يكون له معنى فهذا يدل على خطأ حماد، ومن ثمة قال ابن المديني في الحديث (إنه غير محفوظ وأخطأ فيه حماد)[1].

من ذلك يتبين لنا: أن معنى الشذوذ عند الترمذي موافقٌ للمحدثين في قيد التفرد والمخالفة، فَفَسَّرَ معنى الشذوذ بقوله (غير محفوظ)، والله تعالى أعلم.

المسألة الثالثة: الحديث المنكر في اللغة واصطلاح المحدثين

المنكر لغة: اسم مفعول فعله أنكره بمعنى جَحَدَه أو لم يعرفه، وهو يقابل المعروف: الذي هو اسم مفعول فعله عرفه[2].

---

(١) انظر الإمام الترمذي والموازنة للمعلمي ص (١٣٣-١٤١)، جامع الترمذي (٣٥٢٥) و(٢٥٦٧-٢٥٦٨).

(٢) انظر أسباب الاختلاف في قبول الاحاديث وردها ص (٣٥٣).

وقد تباينت أقوال العلماء في تعريفه اصطلاحًا كما يأتي:

١- تَحَدَّثَ الإمام مسلم في مقدمة صحيحه عن الحديث المنكر فقال: (وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضى، خالفت روايتُه روايتَهم أو لم تكن توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبول ولا مستعمله)[1]، قال الحافظ تعليقاً على كلام مسلم فقال: (فالرواة الموصوفون بهذا هم المتروكون) وقال (فعلى هذا رواية المتروك عند مسلم تسمى منكر وهذا هو المختار)[2]

٢- عَرَّفَه الإمام أبو بكر أحمد بن هارون البرديجي (إن المنكر هو الذي يحدث به الرجل عن الصحابة أو عن التابعين عن الصحابة لا يعرف ذلك الحديث إلا من طريق الذي رواه فيكون منكرًا)، وقال الحافظ ابن رجب (وهذا كالتصريح بأنه كل ما ينفرد به ثقة، ولا يعرف المتن من غير ذلك الطريق فهو منكر)[3]، ومثاله: حديث رواه عمرو بن عاصم عن همام بن إسحاق بن أبي طلحة، عن أنس، أن رجلاً قال للنبي ﷺ: (إني أصبت حدًا فأقمه عليَّ) فهذا منكر فقد وَهِمَ به عمرو بن عاصم، وقال أبو حاتم: (هذا حديث باطل لهذا الإسناد)[4].

٣- والمنكر عند الإمام أبي عمرو بن الصلاح هو بمعنى الحديث الشاذ وقسَّمَه إلى قسمين كما فعل مع الشاذ وهما:

١- الفرد المخالف لما رواه الثقات.

---

(١) مقدمة صحيح مسلم ١/ ٧.
(٢) انظر فتح المغيث ١/ ١٩١.
(٣) انظر شرح علل الترمذي لابن رجب ١/ ٤٥٠.
(٤) علل الحديث لابن أبي حاتم ١/ ٤٥٤-٤٥٥، شرح علل الترمذي ١/ ٤٥٣.

٢- الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرّده، وهذا القسم يختلف من حال الى حال، فالراوي إن خالف وكان عدلاً حافظًا موثوقًا بضبطه كان تفرّده صحيحًا، وإن لم يوثق بضبطه ولم يبعد عن درجه الضابط، كان حسنًا، وإن بَعُدَ كان شاذًا منكرًا مردودا[1] .

وقد تبع ابن صلاح على تقسيمه وارتضاه النووي وابن كثير والعراقي، إلا أن الحافظ تعقب ابن الصلاح في جعله الشاذ والمنكر بمعنى واحد وقال (قد غفل من سوى بينهما).

فالشاذ والمنكر يجتمعان في مطلق التفرّد أو مع قيد المخالفة ويفترقان في أن الشاذ راويه ثقة أو صدوق غير ضابط، والمنكر راويه ضعيف بسوء حفظه أو جهالته أو نحو ذلك)[2] .

٤- والحافظ بن حجر المنكر عنده: ما رواه الراوي الضعيف مخالفًا للثقات، وعلى هذا كثير من المحدثين، وهو الذي استقر عليه الاصطلاح عند المتأخرين.

ويقع مقابل المنكر: المعروف: وهو حديث الثقة الذي خالف رواية الضعيف. ومثّل الحافظ للمنكر بما رواه ابن أبي حاتم؛ من طريق حبيب بن حبيب، عن أبي إسحاق، عن العيزار بن حُرَيث، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال (مَنْ أقام الصلاةَ، وآتى الزكاة، وحج البيتَ وصامَ، وقرَى الضيف، دخل الجنةَ).

قال أبو حاتم: (هو منكر لأن غيره من الثقات رواه عن أبي إسحاق

---

(١) انظر علوم الحديث ص(٧٢).

(٢) انظر شرح نخبة الفكر ص(٣٠١)، فتح المغيث ١/ ١٩١، اختصار علوم الحديث بشرح الباعث الحثيث ص(٦٣).

موقوفًا وهو المعروف)[1].

ومفهوم المنكر عند الإمام الترمذي: (هو الحديث الذي تفرَّد به الراوي الضعيف سواء كان ثمة ثقة خالفه -فينطبق على الاصطلاح المعروف عند العلماء- أو لم يخالفه بل انفرد عن الحافظ).

نفهم هذا الأمر من بضعة أحاديث أخرجها الترمذي أطلق عليها مصطلح (منكر) سواء كان قوله (غريب منكر) أو (منكر لا نعرفه إلا نت هذا الوجه) ومثاله حديث الفضل بن صباح: ثنا سعيد بن زكريا، عن عنبسة بن عبدالرحمن، عن محمد بن زاذان، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبدالله قال: قال رسول الله ﷺ (السلام قبل الكلام) وبهذا الإسناد عن النبي ﷺ قال (لا تدعو أحد الى الطعام حتى يُسَلِّم) وقال (هذا حديثٌ منكر لانعرفه إلا من هذا الوجه) و(سمعتُ محمدًا يقول: عنبسة بن عبدالرحمن ضعيف في الحديث، ومحمد بن زاذان منكر الحديث)[2].

والمستفاد من كلام الإمام مسلم والترمذي؛ أنهما يخصان المنكر بتفرّد الضعيف ولاتمنع المخالفة عندهما؛ إذ المخالفة قرينة نعرف بها أن الحديث منكر إذا توافرت فيه الشروط الأخرى -ضعف الراوي وتفرّده- ولكن مفهوم المخالفة نراه واضحا في حديث إسماعيل بن موسى: ثنا محمد بن عمر بن الرومي: ثنا شريك، عن سلمة بن كهيل، عن سويد بن غفلة، عن الصنابحي، عن علي قال: قال رسول الله ﷺ: (أنا دارُ الحكمة وعليٌ بابها) وقال (هذا حديث غريب منكر وروى بعضهم هذا الحديث، عن شريك ولم يذكر فيه الصنابحي ولا نعرف هذا الحديث، عن واحد من الثقات، عن شريك)[3].

---

(١) انظر شرح نخبة الفكر ص(٣٥)، تدريب الراوي ١/ ٢٤٠-٢٤١.

(٢) انظر جامع الترمذي (٢٧٠٠).

(٣) انظر جامع الترمذي (٣٧٢٣).

مما سبق نستنتج ما يلي:

١- إن الإمامين مسلم والترمذي يخصّان المنكر بتفرّد الضعيف مع المخالفة.

٢- إن الحافظ أبا بكر البديجي يعتبر أن كل ما ينفرد به ثقة من ثقة، ولايعرف المتن من غير ذلك الطريق فهو منكر.

٣- المنكر عند ابن الصلاح: يمكن أن يكون فيه مخالفة ويمكن أن لا يكون، والمقبول عنده لاتقع فيه مخالفة إلا أنه يدور بين الصحة والحسن على حسب وضع راويه من الثقة والضبط.

٤- والمنكر عند الحافظ ابن حجر: راويهُ ضعيف أولاً وفيه مخالفة لما يرويه الثقات ثانيًا، فهما قيدان له فمفهومه للمنكر ينطبق مع مفهوم الترمذي ومسلم له. والله تعالى أعلم.

المسألة الرابعة: الحديث المضطرب في اللغة والإصطلاح وصلته بالغريب

الحديث المضطرب في اللغة: المضطرب بكسر الراء المهملة، وقيل بفتحها لغة: اسم فعل من الإضطراب وهو اختلال الأمر وفساد نظامه، وأصله اضطراب الموج لكثرة حركته وضرب بعضه بعضًا، ولو كان (المضطرَب) بفتح الراء لكان اسم مكان للإضطراب، ولكان ذلك أظهر فيه اضطراب الراوي أو الرواة[1].

والمضطرب في اصلاح المحدثين: هو الحديث الذي يُروى من قبل راو واحد أو أكثر على أوجه مختلفة متساوية، لامرجح بينها، ولا يمكن الجمع[2].

يقول الحافظ ابن حجر (الإختلاف على الحافظ في الحديث لا يوجب

---

(١) انظر أسباب الإختلاف في قبول الأحاديث وردها ص(٣٥٠).

(٢) انظر الإمام الترمذي والموازنة للعتر ص (١٣٥).

أن يكون مضطربًا إلا بشرطين:

أحدهما: استواء وجوه الإختلاف، فمتى رُجِّحَ أحد الأقوال قُدِّم، ولا يُعَلَّ الصحيح بالرجوح.

ثانيهما: مع الإستواء أن يتعذر الجمع على قواعد المحدثين، ويغلب على الظن أن ذلك الحافظ لم يضبط ذلك الحديث بعينه، فحينئذ يحكم على تلك الرواية وحدها بالإضطراب ويتوقف عن الحكم بصحة ذلك الحديث لذلك).

والإضطراب قد يكون في السند -وهو الغالب- وقد يكون في المتن وهو قليل، حتى أن الحافظ السخاوي صَرَّح بأن أمثلته أقل من يوجد مثال سالم له[1].

صور الاضطراب في السند

للإضطراب في السند صور متعددة

١- تعارض الوصول والإرسال.

٢- تعارض الوقف والرفع

٣- تعارض الإتصال والإنقطاع.

٤- أن يروي الحديث قوم؛ مثلاً عن رجل، عن تابعي، عن صحابي ويرويه ذلك الرجل عن تابعي آخر عن صحابي بعينه -يعني الوهم فيه- متصل الأسانيد-

٥ - زيادة رجل في أحد الإسنادين -وسلم أن يكون هذا من المزيد في

٦- الإختلاف في اسم الراوي ونسبه إذا كان مترددًا بين ثقة وضعيف.

ومثال الحديث المضطرب: حديث سيدنا أبي بكر الصديق قال: يا رسول الله ﷺ: أراك شبت؟ قال: (شيبتني هود والواقعة والمرسلات وعمَّ يتساءلون وإذا الشمس كورت) قال (هذا الحديث غريب لا نعرفه من حديث

(١) انظر المصدر السابق.

ابن عباس إلا من هذا الوجه)[1]

فهذا الحديث مضطرب كما قال الحافظ الدارقطني لم يرد إلا من طريق أبي إسحاق السبيعي، وقد اختلف عليه فيه:

١- فقيل عنه عن عكرمة، عن أبي بكر.

٢- ومنهم من زاد بينهما ابن عباس.

٣- وقيل عنه عن أبي ميسرة، عن أبي بكر.

٤- وقيل عنه عن البراء، عن أبي بكر.

٥- وقيل عنه عن أبي ميسرة، عن أبي بكر.

٦- وقيل عنه عن مسروق، عن أبي بكر.

٧- وقيل عنه عن مسروق، عن عائشة، عن أبي بكر.

٨- وقيل عن علقمة، عن أبي بكر.

٩- وقيل عنه عن عامر بن سعد البجلي، عن أبي بكر.

١٠- وقيل عنه عن عامر بن سعد البجلي، عن أبيه، عن أبي بكر.

١١- وقيل عنه عن مصعب بن سعد، عن أبيه، عن أبي بكر.

١٢- وقيل عنه عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود.

فهذا الحديث مما اختلف فيه الثقات مع تساويهم مما لا يمكن معه ترجيح بعضهم على بعض والجمع متعذر بين ما أتوا به، وأما إذا ترجحت إحدى الروايات بحيث لا تقاومها الروايات الأخرى على وجوه الترجيحات المتعددة فالحكم للراجحة، ولا يطلق عليه حينئذ وصف المضطرب ولا له حكمه[2].

---

(١) انظر جامع الترمذي (٣٢٩٧)

(٢) انظر علوم الحديث لابن الصلاح ص(٨٤)، فتح المغيث ١/ ٢٢٤، تدريب الراوي ١/ ٢٦٥.

صلة الحديث المضطرب بالغريب

إن تفرّد الراوي وضعفه عند الترمذي كان من دواعي استغربه للحديث مطلقًا (كما سيرى ذلك القاري في الدراسة)، وهذه نفس الأسباب التي تؤدي بالحديث الى الإضطراب، فرواية الحديث مرة مرسلاً و خرى موصولاً أو رواية الحديث بزيادة رجل في الإسناد أو انقاص رجل آخر بسبب وهم الراوي او خطئه أو ضعفه أما إذا جاء الحديث من طريق آخر؛ فإنه عاضد للحديث أزال الغرابة عنه سواء كانت متابعة تامة أو قاصرة، أو أن الحديث روي عن صحابي آخر فيكون شاهدًا له بمعناه، وكذا الحال مع الحديث الـ شهور، وهذا يلقي الضوء على أنَّ تفرّد الراوي مع ضعفه هو الرابط الذي ربط هذين النوعين عند الترمذي، والله تعالى أعلم.

الباب الثاني

الدراسة الاستقرائية التطبيقية

اتخريج ونقد أحاديث الغرابة المطلقة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

أبواب الصلاة

(٥١) (51) باب ما جاء في فضل العشاء والفجر في جماعة

٢٢٣- حَدَّثَنَا عباسٌ العَنْبَرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يحيى بن كثير أبو غَسَّانَ العنبرِيُّ، عن إسماعيلَ الكَحَّالِ، عن عبدالله بن أوْسٍ الخُزَاعِيِّ، عن بُرَيْدَةَ الأسْلَمِيِّ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «بَشِّرِ المشَّائِينَ في الظُّلَمِ إلى المساجد بالنُّورِ التَّامِّ يوم القيامة»[١].

هذا حديثٌ غريبٌ.

قال الباحث:

دار الحديث على إسماعيل بن سُليمان الكحال الضبعي.

رواهُ عنهُ يحيى بن كثير -عند الترمذي- وهو ثقة[٢]، وأبو عبيدة الجدَّاد -عند أبي داود- وهو ثقة تكلم فيه الأزدي بغير حُجة[٣]. لذلك قال الطبراني في الأوسط: «لم يُرْوَ هذا الحديث عن بُريدة إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به إسماعيلُ الكحال».

فعلة الحديث في إسماعيل الكحال، وشيخه عبدالله بن أوس فالأول: ضعيفٌ يُعتبر به عند المتابعة[٤]، ولم يتابع. وشيخه مجهولٌ، تفرد بالرواية

---

(١) أخرجه أبو داود (٥٦١)، والطبراني في الأوسط (٤٢١٩)، والبيهقي ٣/ ٦٣، والبغوي (١٩٤٦)، والمـ ـح ٣/ ١٨٨-١٨٩ حديث (١٨٣٢).

(٢) انظر التحرير (٧٦٢٩).

(٣) انظر التحرير ٤/ ٢٣٣ والترجمة (٤٢٤٩).

(٤) انظر التحرير (٤٥١).

عنه إسماعيل الكحال[1].

فإسنادُ الحديث ضعيفٌ لذلك استغربه المصنف مطلقًا، والله تعالى أعلم.

أبواب الجنائز

(٨) (٥) باب مَا جَاءَ في التَّشْدِيدِ عندَ الموتِ

٩٧٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، قال: حَدَّثَنَا اللَّيثُ، عن ابن الهادِ، عن موسَى بن سَرجِسَ، عن القاسم بن محمدٍ، عن عائشةَ انها، قالت: رَأَيتُ رَسُولَ الله ﷺ وَهوُ بالموتِ وعِنْدَهُ قَدَحٌ فيه ماءٌ، وهو يدخلُ يدَهُ في القَدَحِ، ثُمَّ يمسَحُ وَجهَهُ بالماءِ، ثُمَّ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ أَعِنِّي على غَمَرَاتِ الموتِ»، أو «سَكَرَاتِ الموتِ»[2].

هذا حديثٌ غريبٌ.

قال الباحث:

دار الحديث على الليث بن سعد الفَهْمي -وهو ثقةٌ ثبتٌ فقيهٌ إمامٌ

---

(١) انظر التحرير (٣٢١٨).

(٢) أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة ٢٥٨/١٠، وأحمد ٦/ ٦٤ و٧٠ و٧٧ و١٥١، وابن ماجة (١٦٢٣)، والمصنف في الشمائل (٣٨٧)، وفي عمل اليوم والليلة للنسائي (١٠٩٣)، وأبو يعلى (٤٥١٠)، والطبراني في الأوسط (٣٢٦٨)، والمزي في تهذيب الكمال ٢٩/ ٦٨. وانظر تحفة الأشراف ١٢/ ٢٨٦ حديث (١٧٥٥٦)، والمسند الجامع ١٩/ ٥٥٢ حديث (١٦٤٠٨)، وضعيف الترمذي، له (١٦٤)، وضعيف ابن ماجة للعلامة الألباني (٣٥٧)،

مشهورٌ -[1] ، رواه عنه قتيبةُ بن سعيد - عند الترمذي - وهو ثقة ثبت[2] . ويونس بن محمد -عند ابن ماجة وبن أبي شيبة- هو ثقة ثبت[3] . ويونس بن محمد ومنصور بن سلمة الخزاعي وهاشم بن القاسم[4] -عند الإمام أحمد- وعبدالله بن وهب بن مسلم -عند النسائي- وهو ثقة حافظ عابد-[5] فهو من مشهور حديث الليث بن سعد.

وجميع رجال سند الترمذي ثقات[6] ، سوى موسى بن سَرْجِس[7] ، فهو مجهول الحال، تفرَّد بالرواية عنه اثنان، ولم يوثقهُ أحدٌ وليس له إلا حديثٌ واحدٌ استغربه الترمذي مطلقًا -يعني ضعف إسناده- والله تعالى أعلم.

أبواب البيوع

(٢٧) (27) باب

١٢٤٨- حَدَّثَنَا نَصْرُ بنُ عَلِيٍّ، قال: حَدَّثَنَا أبو أحمدَ، قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بنُ أيُّوبَ، وهو البَجَلِيُّ الكُوفِيُّ، قال: سَمِعْتُ أبا زُرعَةَ بنَ عَمْرِو

---

(١) انظر التحرير (٥٦٨٤).

(٢) انظر التحرير (٥٥٢٢).

(٣) وقع في رواية ابن ماجة (ثنا ابن أبي شيبة: ثنا يونس بن محمد: ثنا الليث، عن يزيد ابن أبي حبيب، عن موسى بن سرجس، عن القاسم بن محمد به) وهو وهم من ابن ماجة إذ رواه ابن أبي شيبة عن الليث عن يزيد (بغير نسبه) فلعل ابن ماجة نسبه من قبل نفسه لأن الليث مصريًا ويزيد بن أبي حبيب كذلك وجميع اصحاب الليث رووه عن الليث عن يزيد بن الهاد والله تعالى أعلم. انظر المسند الجامع ١٩/ ٥٥٢-٥٥٣ وترجمة يونس بن محمد في التحرير (١٩١٤).

(٤) انظر التحرير (١٩١٤) - (٦٩٠١) - (١٢٥٦).

(٥) انظر التحرير (٣٦٩٤).

(٦) انظر التحرير (٥٥٢٢) - (٥٦٨٤) و(٧٧٣٧) و(٥٤٨٩).

(٧) انظر التحرير (٦٩٦٤).

ابن جَرِيرٍ يُحَدِّثُ، عن أبي هُرَيْرَةَ، عن النبيِّ ﷺ، قال. «لَا يَتَفَرَّقَنَّ عن بَيْعٍ إلا عن تَرَاضٍ»(١).

هذا حديثٌ غريبٌ.

قال الباحث:

دار الحديث على يحيى بن أيوب البجلي الكوفي.

رواه عنه مروان الفزاري -عند أبي داود- وهو ثقة حافظٌ وكان يُدَلِّسُ أسماءَ الشيوخ(٢). وأبو أحمد الزبيري محمد بن عبدالله بن الزبير -عند الترمذي- وهو ثقة ثبت قد يخطيء في حديث الثوري(٣).

وعلة الحديث في يحيى بن أيوب فهو وإن كان لا بأس به حسن الحديث(٤). لكنه أخطأ في هذا الحديث. وبيّن ذلك العقيلي بعد أن ساق الحديث في ترجمته فقال: «والحديث يروى بغير هذا اللفظ من طريق يثبت» فإسناد الحديث ضعيف لذلك استغربه المصنف مطلقًا. والله تعالى أعلم.

أبواب الأحكام

(٣٩) (39) باب ما جاء في القَطائعِ

١٣٨٠- قلتُ لِقُتيبةَ بن سَعيدٍ: حَدَّثَكُمْ محمدُ بن يحيى بن قَيْسٍ

---

(١) أخرجه أحمد ٢/٥٣٦، وأبو داود (٣٤٥٨)، والعقيلي ٤/٣٩١. وانظر تحفة الأشراف ١٠/٤٤٩ حديث (١٤٦٢٤)، المسند الجامع ١٧/٢٦٣ حديث (١٣٦٠٣).

(٢) انظر التحرير (٦٥٧٥).

(٣) انظر التحرير ٤/١٤٥ والترجمة (١٧ ت).

(٤) انظر التحرير (٧٥١٠).

المَأْرِبيُّ، قَال: حَدَّثَني أبي، عن ثُمامةَ بن شَرَاحِيلَ، عن سُمَيٍّ بن قَيْسٍ، عن شُمَيْرٍ، عن أبْيضَ بن حَمَّالٍ؛ أنَّهُ وَفدَ إلى رَسولِ اللهِ ﷺ، فَاسْتَقْطعهُ المِلْحَ، فقطَعَ لهُ، فَلمَّا أنْ وَلَّى، قال رَجُلٌ من المَجْلسِ: أتَدْرِي مَا قَطعْتَ لهُ؟ إنَّما قَطعْتَ لهُ المَاءَ الْعِدَّ. قال: فَانْتزَعهُ مِنْهُ. قال، وَسألهُ عَمَا يُحْمىٰ من الأرَاكِ؟ قال: مَا لم تَنلْهُ خِفَافُ الإبلِ.

فأقرَّ بهِ قُتيبةُ، وقال: نَعَمْ[1].

١٣٨٠(م)- حَدَّثَنَا ابن أبي عُمَر، قَال: حَدَّثَنَا محمدُ بن يحيى بن قَيْسٍ المَأْربيُّ، بهذا الإسْنادِ، نحْوهُ[2].

المَأْرِبُ: نَاحِيةٌ من الْيَمنِ.

وفي البابِ عن وَائلٍ، وَأسْماءَ بِنْتِ أبي بَكْرٍ.

حديثُ أبْيضَ حديثٌ غريبٌ.

والعملُ على هذا عِنْدَ أهْلِ الْعلمِ من أصْحَابِ النبيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ،

(١) أخرجه أبو عبيد في الأموال (٦٨٦)، وابن سعد ٥/ ٥٢٣، وأبو داود (٣٠٦٤)، وابن حبان (٤٤٩٩)، والطبراني في الكبير (٨٠٩) و(٨١٠)، والدارقطني ٤/ ٢٢١ و٢٤٥، والبيهقي ٦/ ١٤٩، والبغوي (٢١٩٣)، والمزي في تهذيب الكمال ٢٧/ ٧. وانظر تحفة الأشراف ١/ ٧ حديث (١)، والمسند الجامع ١/ ٩٣ حديث (٩٩).

وأخرجه الدارمي (٢٦١١)، وابن ماجة (٢٤٧٥)، والطبراني في الكبير (٨٠٨)، والدارقطني ٤/ ٢٢١ من طريق سعيد بن أبيض، عن أبيه. وانظر المسند الجامع ١/ ٩٢ حديث (٩٨).

وأخرجه الطبراني في الكبير (٨١١) من طريق سمي بن قيس، عن أبيض.

وأخرجه أبو عبيد في الأموال (٦٨٥)، وابن أبي شيبة ٢/ ٣٥٦، والبيهقي ٦/ ١٤٩ من طريق يحيى بن قيس المأربي، عن أبيه، عمن حدثه، عن أبيض به.

(٢) تقدم تخريجه في الذي قبله.

في القَطائِعِ؛ يَرَوْنَ جَائِزاً أنْ يُقْطِعَ الإمَامُ لِمَنْ رَأى ذلكَ.

قال الباحث:

دار الحديث على يحيى بن ق س المأربي -وهو ثقة-(١).

رواه عنه ابنه محمد بن يحيى المأربي عند الترمذي وغيره -وهو لَيِّنُ الحديثِ-(٢) ومعمر بن راشد -عند النسائي -وهو ثقة ثبت فاضلٌ-(٣).

والحديث روي من عدة طرق مضطربة، فمن رواه من طريق شمير فهو مجهول(٤)، ومن رواه عنه سمي بن قيس فهو مجهول(٥) أيضًا. وهذا الطريق ضعيف استغربه الترمذي مطلقًا، ورواه سعيد بن أبيض عن أبيه وهو مجهولٌ أيضًا(٦)، ورواه يحيى بن قيس المأربي، عن أبيه، عمن حدَّثه، عن أبيض وفيه مبهم، والإبهامُ ضربٌ من الجهالة. فهذا الحديث مضطربٌ من جميع رواياته، لا يصح، ولذلك استغربه المصنف مطلقًا، والله تعالى أعلم.

أبواب الأطعمة

(٩) (9) باب ما جاء في كَرَاهِيَةِ أكْلِ الْمَصْبُورَةِ

١٤٧٣- حَدَّثَنَا أبو كُرَيْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبدُالرَّحِيمِ بن سُلَيْمانَ، عن أبي أيُّوبَ الإفْرِيقِيِّ، عن صَفْوانَ بن سُلَيْمٍ، عن سَعِيدِ بن الْمُسَيَّبِ، عن

(١) انظر التحرير (٧٦٢٨).
(٢) انظر التحرير (٦٣٩٣).
(٣) انظر التحرير (٦٨٠٩).
(٤) انظر التحرير (٢٨٢٣).
(٥) انظر التحرير (٢٠٤٠).
(٦) انظر التحرير (٢٢٧١).

أبي الدَّرْدَاءِ، قال: نَهى رَسولُ اللهِ ﷺ عن أكْلِ الْمُجَثَّمةِ وَهِي الَّتِي تُصْبرُ بِالنَّبْلِ[1].

وفي البابِ عن عِرْباضِ بن سَارِيةَ، وَأَنَسٍ، وابن عُمرَ، وابن عَبَّاسٍ، وَجَابرٍ، وأبي هريرةَ.

حديثُ أبي الدَّرْدَاءِ حديثٌ غريبٌ.

قال الباحث:

هذا الطريق معلول بعلته الأفريقي عبدالله بن علي الأزرق وهو ضعيف، يعتبر به عند المتابعة[2]، ولم يُتابع، وبقية رجال هذا السند ثقات[3].

فإسناد الحديث ضعيف لذلك أستغربه المصنف مطلقًا، والله تعالى أعلم.

أبواب السير

(١٤) (14) باب في كَرَاهِيةِ بَيْعِ الْمَغانمِ حتَّى تُقْسَمَ

١٥٦٣- حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، قَال: حَدَّثَنَا حَاتمُ بن إسماعيلَ، عن جَهْضَمَ ابن عَبدِاللهِ، عن محمدِ بن إبراهيمَ، عن محمدِ بن زَيْدٍ، عن شَهْرِ بن

(١) انظر تحفة الأشراف ٨/ ٢٢٣ حديث (١٠٩٣٥)، والمسند الجامع ١٤/ ٣٥٩-٣٦٠ حديث (١١٠١٥)، وأبو أيوب الإفريقي اسمه عبدالله بن علي الأزرق، وهو ضعيف يعتبر به عند المتابعة، ولم يتابع.

وأخرجه الحميدي (٣٩٧)، وأحمد ٥/ ١٩٥ و٦/ ٤٥٥ من طريق عبدالله بن يزيد السعدي، عن أبي الدرداء.

(٢) انظر التحرير (٣٤٨٧).

(٣) انظر التحرير (٦٢٠٤) و(٤٠٥٦) و(٢٩٣٣) و(٢٣٩٦).

حَوْشَبٍ، عن أبي سَعيدٍ الْخُدْرِيِّ، قال: نَهى رَسولُ اللهِ ﷺ عن شِرَاءِ الْمَغانمِ حتَّى تُقْسَمَ(١).

وفي البابِ عن أبي هُريرةَ.

وهذا حديثٌ غريبٌ.

قال الباحث:

دار حديث على جَهْضم بن عبدالله اليماني -وهو ثقة(٢) - رواه عنه حاتم ابن إسماعيل -وهو المدني- وهو ثقة(٣) - وأبو سعيد -عند الإمام أحمد-.

وعلةُ الحديث في محمد بن إبراهيم الباهلي وشيخه محمدُ بن زيد وهما مجهولان(٤)، أما شهرُ بن حوشب فهو ضعيفٌ يعتبر به، عند المتابعة، ولم يتابع(٥). وقال محقق جامع الأصول معلقًا على هذا الحديث: (وفي سنده من لا يعرف)(٦).

فإسنادُ الحديث ضعيف لذلك استغربه الترمذي مطلقًا، والله تعالى أعلم.

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٦/ ١٣١ و١٢/ ٤٣٦، وأحمد ٣/ ٤٢، وابن ماجة (٢١٩٦)، وأبو يعلى (١٠٩٣)، والدارقطني ٣/ ١٥، والبيهقي ٥/ ٣٣٨، والمزي في تهذيب الكمال ٢٤/ ٣٣٥. وانظر تحفة الأشراف ٣/ ٣٦٣ حديث (٤٠٧٣)، والمسند الجامع ٦/ ٣٣٣ حديث (٤٤٠٦)، وضعيف ابن ماجة للعلامة الألباني (٤٧٧).

(٢) انظر التحرير (٩٨٢).

(٣) انظر التحرير (٩٩٤).

(٤) انظر التحرير (٥٧٠٣) و(٥٨٩٥).

(٥) انظر التحرير (٢٨٣٠).

(٦) انظر جامع الأصول ١/ ٨٧، ٤٨٨.

(١٥) (15) باب ما جاء في كَرَاهِيةِ وَطْءِ الْحَبالَى من السَّبَايَا

١٥٦٤- حَدَّثَنَا محمدُ بن يحيى النَّيسابُورِيُّ، قَال: حَدَّثَنَا أبو عَاصِمٍ النَّبِيلُ، عن وَهْبِ أبي خَازِمٍ قال: حَدَّثَتْني أُمُّ حَبِيبَةَ بِنْتُ عِرْباضِ بن سَارِيةَ، أنَّ أبَاها أخبرها؛ أنَّ رَسولَ اللهِ ﷺ نَهى أنْ تُوطأ السَّبَايَا حتَّى يَضَعْنَ مَا في بُطُونِهِنَّ[1].

وفي البابِ عن رُوَيْفعِ بن ثَابتٍ.

وحديثُ عِرْباضٍ حديثٌ غريبٌ.

والعملُ على هذا عِنْدَ أهْلِ العلمِ. وقال الأوْزَاعيُّ: إذا اشْتَرى الرَّجُلُ الْجَارِيةَ من السَّبْي وَهِي حَاملٌ فقد رُوِي عن عُمرَ بن الخَطَّابِ أنَّهُ قال: لَا تُوطَأُ حَاملٌ حتَّى تَضعَ. قال الأوْزَاعيُّ: وَأمَّا الْحَرائرُ فقد مَضتِ السُّنَّةُ فِيهِنَّ بِأنْ أُمِرْنَ بالْعِدَّةِ. كُلُّ هذا حَدَّثَني عَليُّ بن خَشْرمٍ، قال: حَدَّثَنَا عيسى بن يُونُسَ، عن الأوْزَاعيِّ.

قال الباحث:

دار الحديث على أبي عاصم الضحاك بن مخلد النبيل -وهو ثبت[2]- رواه عنه محمد بن يحيى النيسابوري -عند الترمذي والمزي- وهو ثقةٌ حافظ جليل[3] - وأحمد بن حنبل- وهو ثقة حافظٌ فقيهٌ حُجَّةٌ[4]، وأبو مسلم الكشي -عند الطبراني-

---

(١) خرجه الإمام أحمد في مسنده ٤/ ١٢٧ والطبراني في الكبير ١٨/ (٦٤٨) والمزي في تهذيب الكمال ٣٥/ (٧٩٦١) وانظر المسند الجامع ١٢/ ٥٣٥ (٩٧٨٦).

(٢) انظر التحرير ٤/ ٢٢٦ والترجمة (٢٩٧٧).

(٣) انظر التحرير (٦٣٨٧).

(٤) انظر التحرير (٩٦).

وأما وهب بن خالد الحميري أبو خالد الحمصي فهو ثقة[1].

وعلة الحديث في أم حبيبة بنت العرباض وهي مجهولة، تفرَّد بالرواية عنها وهب بن خالد، ولم يوثقها أحد[2].

فإسناد الحديث ضعيف لذلك استغربه المصنف مطلقًا، والله تعالى أعلم.

أبواب البر والصلة

(١٥)(15) باب مَا جَاءَ فِي رَحْمَةِ الصِّبْيَانِ

١٩٢١- حَدَّثَنَا أبو بكرٍ محمد بنُ أبَانٍ، قال: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بنُ هَارُونَ، عن شَرِيكٍ، عن لَيْثٍ، عن عِكْرِمَةَ، عن ابنِ عَبَّاسٍ، قال: قال رسول اللهِ ﷺ: «ليسَ مِنَّا من لم يَرْحَمْ صَغِيرَنَا، ويُوَقِّرْ كَبِيرَنَا، ويَأْمُرْ بِالمَعْرُوفِ ويَنْهَ عن المُنْكَرِ»[3].

قال الباحث:

دار الحديثُ على عكرمة أبي عبدالله مولى ابن عباس، وهو ثقةٌ ثبتٌ عالمٌ بالتفسير[4]، رواه عنه المغيرة بن زياد- عند ابن عدي -وهو صدوقٌ

(١) انظر التحرير (٧٤٧٤).

(٢) انظر التحرير (٨٧١٤).

(٣) أخرجه أحمد ١/٢٥٧، وعبد بن حميد (٥٨٦)، والبزار كما في كشف الأستار (١٩٥٥) و(١٩٥٦)، وابن حبان (٤٥٨)، وابن عدي في الكامل ٦/٢٣٥٣، والقضاعي (١٢٠٣)، والبغوي (٣٤٥٢). وانظر تحفة الأشراف ٥/١٦٥ حديث (٦٢٠٧)، والمسند الجامع ٩/٣٦٤ حديث (٦٧٣٧)، وضعيف الترمذي للعلامة الألباني (٣٦٦).

(٤) انظر التحرير (٤٧٨٣).

حسن الحديث-[1] ونسير بن ذعلوق -عند البزار -وهو ثقة، وليث[2] بن أبي سليم بن زنيم الكوفي -عند الترمذي وغيره- وقد اختلط جدًا فلم يتميَّز حديثه فتُرِك[3]، وقد تُوبع كما بيناه إلا أن الترمذي استغرب الحديث؛ لأن ليث بن أبي سليم بسبب اختلاطه اضطرب في روايته فرواه مرة:

١- عن عكرمة عن ابن عباس.

٢- ورواه مرة عن عبدالملك بن سعيد بن حبير، عن عكرمة (عند أحمد).

٣- ورواه مرة عن عبدالملك بن أبي بشير، عن عكرمة (عند عبد بن حميد)، فضعفه الترمذي باستغرابه مطلقًا لا يعتدُّ بالمتابعات في الأسانيد الضعيفة والواهية، ومتن الحديث قد صح من غير هذا الوجه، عن ابن عباس وغيره من الصحابة، وقال محقق جامع الأصول: (في إسناده ليث وهو ضعيف[4])، والله تعالى أعلم.

(٢٧) (27) باب مَا جاءَ في الخِيَانَةِ والغشِّ

١٩٤١- حَدَّثَنَا عبدُ بنُ حُمَيْدٍ، قال: حَدَّثَنَا زَيْدُ بنُ الحُبَابِ العُكْلِيُّ، قال: حَدَّثَنِي أبو سَلَمَةَ الكِنْدِيُّ، قال: حَدَّثَنَا فَرْقَدُ السَّبَخِيُّ، عن مُرَّةَ بنِ شَرَاحِيلَ الهَمْدَانِيِّ وهو الطَّيِّبُ، عن أبي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «مَلْعُونٌ من ضَارَّ مُؤْمِناً أو مَكَرَ بِهِ»[5].

---

(١) انظر التحرير (٦٨٣٤).

(٢) انظر التحرير (٧١٠٧).

(٣) انظر التحرير (٥٦٨٥).

(٤) انظر جامع الأصول ٦/ ٥٧٣.

(٥) أخرجه أبو يعلى (٩٦)، وابن أبي حاتم في العلل (٢٣٦٧)، والطبراني في الأوسط (٩٣٠٨)، وابن عدي في الكامل ٦/ ٢٠٥٣، وأبو ن . في الحلية ٣/ ٤٩ و٤/ ١٦٤، والخطيب في تاريخه ١/ ٣٤٤. وانظر تحفة الأشراف ٥/ ٣٠٤ حديث (٦٦١٩)، والمسند الجامع ٩/ ٦٣٦ حديث (٧١٢٤)، و ضعيف الترمذي للعلامة الألباني =

هذا حديثٌ غريبٌ.

قال الباحث:

دار الحديث على مُرَّة بن شراحيل الهمداني -وهو ثقة عابدٌ[1]- رواه عنه عامر الشعبي -عند أبي يعلى والطبراني- وهو ثقةٌ مشهور فقيهٌ فاضل[2]، وفرقد بن يعقوب السبخي -عند الترمذي وابن أبي حاتم وابن عدي والخطيب- وهو ضعيفٌ[3].

وللحديث طريقان:

الأول: طريق أبي كريب، عن معاوية بن هاشم، عن شيبان بن عبدالرحمن، عن عامر الشعبي، عن مرة به.

وهذا الطريق فيه غلط فقد سقط من الإسناد بين شيبان والشعبي (جابر الجعفي) وهو ضعيف[4]، فشيبان لا يروي عن الشعبي وقد روى الطبراني في الأوسط من طريق شيبان، عن جابر، عن الشعبي، عن مرة به، وقال: «لم يروِ هذا الحديث، عن الشعبي إلا جابر الجعفي ولا رواه عن جابر إلا شيبان وأبو حمزة السكري»، فهذا الحديث ضعيف فعلته في جابر الجعفي فلا يحتج به.

الثاني: طريق المصنف وغيره وعلته في فرقد السبخي فهو ضعيف أيضًا ولا يحتج به.

فإسناد الحديث ضعيف لذلك استغربه الترمذي مطلقًا، والله تعالى أعلم.

= (٣٢٩)، وسلسلة الأحاديث الضعيفة، له (١٩٠٣).

(١) انظر التحرير (٦٥٦٢).

(٢) انظر التحرير (٣٠٩٢).

(٣) انظر التحرير (٥٣٨٤).

(٤) انظر التحرير (٨٧٨).

أبواب الطب

(٣٠)(30) باب مَا جَاءَ في السَّنَا

٢٠٨١- حَدَّثَنا مُحَمدُ بن بَشَارٍ، قال: حَدَّثَنا مُحَمدُ بن بَكْرٍ، قال: حَدَّثَنا عبدُالحَميدِ بن جَعْفَرٍ، قال: حَدَّثَني عُتْبَةُ بن عبدِالله، عن أسْماءَ بنتِ عُمَيسٍ؛ أنَّ رسولَ الله ﷺ سَألَها: «بمَ تَسْتَمْشِينَ؟» قالَت: بالشُّبْرُمِ، قال: «حَارٌّ جارٌّ»، قالَت: ثُمَّ اسْتَمْشَيتُ بالسَّنا[1]، فقال النبيُّ ﷺ: «لَوْ أنَّ شَيْئاً كَانَ فيهِ شِفاءٌ من المَوْتِ لَكانَ في السَّنَا»[2].

هذا حديثٌ غريبٌ.

قال الباحث:

للحديث طريقان:

الأول: طريق المصنف وغيره.

دار الحديث من هذا الطريق على عبدالحميد بن جعفر -عند الترمذي-

---

(١) السنا: نبت يتداوى به، وقيل: هو شجر كالعشرق، وقيل: هو العشرق.

(٢) أخرجه الطبراني في الكبير ٢٤/حديث (٣٩٨)، والمزي في تهذيب الكمال ١٩/ ٣١٢. وانظر تحفة الأشراف ١١/ ٢٦١ حديث (١٥٧٥٩)، والمسند الجامع ١٩/ ٥٩ حديث (١٥٧٩٥)، وضعيف الترمذي للعلامة الألباني (٣٦٥).

وأخرجه ابن أبي شيبة ٨/ ٧، وأحمد ٦/ ٣٦٩، وابن ماجة (٣٤٦١) من طريق زرعة ابن عبدالرحمن، عن مولى لمعمر التيمي، عن أسماء بنت عميس. وانظر المسند الجامع ١٩/ ٥٩ حديث (١٥٧٩٤)، قال المزي في تهذيب الكمال: «فيحتمل أن يكون المولى المبهم في هذه الرواية هو عتبة المسمى في الرواية الأخرى». ثم قال المزي: ورواه سعيد بن أبي مريم، عن عبدالله بن فروخ، عن ابن جُرَيج، عن سعيد ابن عقبة الزرقي، عن زرعة بن عبدالله بن زياد، عن عمر بن الخطاب، عن أسماء بنت عميس، فالله تعالى أعلم.

وهو ثقة[1] ، وأبو أسامة -عند ابن ماجة- وهو ثقة ثبت ربما دَلَّسَ[2] ، وأبو بكر الحنفي -عند المزي- وهو ثقة[3].

وعلة هذا الطريق في عتبة بن عبدالله فهو مجهول[4] لم يرو إلا عن أسماء ولم يرو عنه إلا عبد الحميد بن جعفر فلا يعرف إلا في هذا الإسناد.

الثاني: من طريق سعيد بن أبي مريم، عن عبدالله بن فروخ، عن ابن جريج، عن سعيد بن عقبة الزرقي، عن زرعة بن عبدالله بن زياد، عن عمر بن الخطاب، عن أسماء به -كما في مستدرك الحاكم- وسعيد بن الحكم بن أبي مريم وهو ثقة ثبت فقيه[5] ، وعبدالله بن فروخ الخراساني ضعيف يعتبر به في المتابعات والشواهد[6] ، ولم يتابع، وعبدالملك بن العزيز بن جريج ثقةفقيه فاضل وكان يُدلس ويُرسل[7].

وعلة هذا الطريق في عبدالله بن فروخ فهو ضعيف -كما ذكرنا- فإسناد الحديث ضعيف، لذلك استغربه الترمذي مطلقًا، والله تعالى أعلم.

(٣٣)(33) باب

٢٠٨٤- حَدَّثَنا أحمدُ بن سَعيدٍ الأشْقَرُ الرِّباطيُّ، قال: حَدَّثَنا رَوْحُ ابن عُبادَةَ، قال: حَدَّثَنا مَرْزوقٌ أبو عبدالله الشَّاميُّ، قال: حَدَّثَنا رَجُلٌ من أهْلِ الشَّامِ، قال: أخْبَرَنا ثَوْبانُ، عن النبيِّ ﷺ قال «إذا أصَابَ أحَدَكُمُ

(١) انظر التحرير (٣٧٥٦).
(٢) انظر التحرير ٤/١٤٧-١٤٨ والترجمة (١٤٨٧).
(٣) انظر التحرير ٤/١٦٢ والترجمة (٤١٤٧).
(٤) انظر التحرير (٤٤٣٤).
(٥) انظر التحرير ٢/٤٣ (٢٢٨٦).
(٦) انظر التحرير (٣٥٣١).
(٧) انظر التحرير (٤١٩٣).

الحُمَّى فإنَّ الحُمَّى قِطْعةٌ من النَارِ فليُطْفئها عَنهُ بالمَاءِ فليَسْتَنْقعْ نَهْراً جَارياً ليَسْتَقبِلَ جَرْيَةَ الماءِ فيقولُ: بسم الله، اللهُمَّ اشْفِ عَبْدَكَ وصَدِّقْ رَسولَكَ، بعْدَ صلاةِ الصُّبْحِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فليَغْتَمِسْ فيهِ ثَلاثَ غَمَسَاتٍ ثلاثَةَ أيَّام، فإنْ لم يَبْرَأْ في ثَلاثٍ فخَمسٍ، وإن لم يَبْرَ في خَمْسٍ فسَبْعٍ، فإن لم يَبْرأْ في سَبْعٍ فتِسْعٍ فإنَّها لاتكادُ تُجاوِزُ تِسْعاً بإذنِ الله»[1].

هذَا حَديثٌ غَريبٌ.

قال الباحث:

دار الحديث على روحُ بن عُبادة القيسي -وهو ثقةٌ فاضلٌ له تصانيف[2]. رواه عنه أحمدُ بن سعيد الأشقر -عند الترمذي- وهو ثقة حافظ[3]. وأحمد بن حنبل -في مسنده- وهو ثقة حافظ فقيهٌ حُجةٌ[4]. وأدريس بن جعفر العطار -عند الطبراني-

وعلة الحديث في مرزوق أبو عبدالله الحمصي، وشيخه المبهم فمرزوق وإن قال فيه الحافظ: لا بأس به[5] إلا أنه أبهم شيخه سعيد، والإبهام ضربٌ من الجهالة[6]، فإسناد الحديث ضعيف لذلك استغربه المصنف مطلقا، والله أعلم.

(١) أخرجه أحمد ٥/ ٢٨١، والطبراني في الكبير (١٤٥٠)، والمزي في تهذيب الكمال ١٠/ ٤٣٣. وانظر تحفة الأشراف ٢/ ١٣١ حديث (٢٠٨٧)، والمسند الجامع ٣/ ٣٣٧-٣٣٨ حديث (٢٠٥٠)، وصحيح الترمذي للعلامة الألباني (٣٦٦).

(٢) انظر التحرير (١٩٦٢).

(٣) انظر التحرير (٣١).

(٤) انظر التحرير (٩٦).

(٥) انظر التحرير (٦٥٥٩).

(٦) لم يُسم الترمذي شيخ مرزوق الحمصي وسماه الإمام أحمد في مسنده: (سعيد رجلٌ من أهل الشام). وانظر المسند الجامع ٣/ (٢٠٥٠).

(35)(٣٥) باب

٢٠٨٧- حَدَّثَنا عبدُالله بن سَعيدٍ الأشَجُّ، قال: حَدَّثَنا عُقْبَةُ بن خالِدٍ السَّكونيُّ، عن موسَى بن مُحَمدِ بن إبْراهيم التَّيميِّ، عن أبيه، عن أبي سعيدٍ الخُدْريِّ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إذا دَخَلْتُم على المَريضِ فنَفِّسُوا لهُ في أجَلِهِ فإنَّ ذلكَ لا يَرُدُّ شَيئاً ويُطَيِّبُ بنَفْسِهِ»[1].

هذا حديثٌ غريبٌ.

قال الباحث:

دار الحديث على عُقبة بن خالد السَّكُوني -وهو ثقة[2]-

رواه عنه عبدالله بن سعيد بن حصين الأشج -عند الترمذي- وهو ثقة[3]،

وأبو بكر بن أبي شيبة -عند ابن ماجة- وهو ثقة حافظ[4].

وعلة الحديث في موسى بن محمد بن إبراهيم التيمي، فهو منكر الحديث[5]، وهذا الحديث من منكراته، لذلك استغربه الترمذي مطلقًا -يعني ضعفه- والله تعالى أعلم.

---

(١) أخرجه ابن ماجة (١٤٣٨)، والـ... في... وانظر تحفة الأشراف ٣/٤٤٩ حديث (٤٢٩٢)، والمسند الجامع ٦/ ٣٩٠ حديث (٤٥٠٤)، وضعيف ابن ماجة للعلامة الألباني (٣٠٣)، وضعيف الترمذي، له (٣٦٧)، وسلسلة الأحاديث الضعيفة، له (١٨٤).

(٢) انظر التحرير (٤٦٣٦).

(٣) انظر التحرير (٣٣٥٤).

(٤) انظر التحرير ٤/١٥٧ والترجمة (٣٥٧٥).

(٥) انظر التحرير (٧٠٠٦).

أبواب الفتن

(٧٩) (79) باب

٢٢٦٩- حَدَّثَنَا قُتيبةُ: قَال: حَدَّثَنَا رِشْدينُ بن سَعْدٍ، عن يُونُسَ، عن ابنِ شِهَابٍ الزُّهْرِيِّ، عن قَبِيصةَ بن ذُؤَيْبٍ، عن أبي هُريرةَ، قال: قال رَسولُ اللهِ ﷺ: «تَخْرُجُ من خُراسَانَ رَاياتٌ سُودٌ لاَ يَرُدُّها شَيْءٌ حتَّى تُنْصبَ بِإيلياءَ»[(١)].

هذا حديثٌ غريبٌ.

قال الباحث:

دار الحديث على رشدين بن سعد، وهو ضعيف[(٢)].

رواه عنه قتيبة بن سعيد -عند الإمام أحمد والترمذي- وهو ثقة ثبت[(٣)]، ويحيى بن غيلان -عند الإمام أحمد- وهو ثقة[(٤)].

وجميع رجال السند ثقات[(٥)]، سوى رشدين وهو علة الحديث، فإسنادُ الحديث ضعيف، لذلك استغربه المصنف مطلقًا، والله تعالى أعلم.

---

(١) أخرجه أحمد ٢/٣٦٥، والبيهقي في الدلائل ٦/٥١٦. وانظر تحفة الأشراف ١٠/٢٩٦ حديث (١٤٢٨٩)، والمسند الجامع ١٨/٣٨٩ حديث (١٥١٧٢)، وضعيف الترمذي للعلامة الألباني (٣٩٥).

(٢) انظر التحرير (١٩٤٢).

(٣) انظر التحرير (٥٥٢٢).

(٤) انظر التحرير (٧٦٢٠).

(٥) انظر التحرير (٧٩١٩) و(٦٢٩٦) و(٥٥١٢).

أبواب الزهد

(١١) (11) باب

٢٣١٦- حَدَّثَنَا سُلَيْمانُ بن عبدالجبارِ البَغْداديُّ، قال: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ ابن حَفْصِ بن غِياثٍ، قال: حَدَّثَنَا أبي، عن الأعْمَشِ، عن أنَسٍ، قال: تُوُفِّيَ رَجُلٌ من أصْحابِهِ، فقال: - يعْني رَجُلٌ - أبْشِرْ بِالْجَنَّةِ، فقال رَسولُ اللهِ ﷺ: «أوَلا تَدْرِي فَلعلَّهُ تكلَّمَ فِيما لا يَعْنِيهِ أو بَخِلَ بمَا لا يَنْقصُهُ»(١).

هذا حديثٌ غريبٌ.

قال الباحث:

دار الحديث على الأعمش، وهو ثقة حافظٌ عارفٌ بالقراءات، وَرِعٌ لكنه يُدلِّس(٢).

رواه عنه حفص بن غياث -عند الترمذي وأبي نعيم والذهبي- وهو ثقةٌ فقيهٌ، تغيَّر حفضهُ قليلاً في الآخر، وهو أوثق أصحاب الأعمش(٣)، ويحيى ابن يعلى الأسلمي -عند أبي يعلى- وهو ضعيفٌ شيعيٌّ(٤).

وعلة الحديث في تدليس الأعمش، وقد ذكر الترمذي في غير موضع ان:

---

(١) أخرجه أبو يعلى (٤٠١٧)، وأبو نعيم في الحلية ٥/٥٥-٥٦، والذهبي في السير ٦/٢٤٠. وانظر تحفة الأشراف ١/٢٣٥ حديث (٦٢٢)، وتضعيف الترمذي للعلامة الألباني (٤٠٢)، والمسند الجامع ١/٤٢٨ حديث (٨٠٣).

(٢) انظر التحرير (٢٦١٥).

(٣) انظر التحرير (٤٣٠).

(٤) انظر التحرير (٦٧٧) وقال العلامة الهيثمي في المجمع ١٠/٣٠٣ (روى الترمذي بعضه، رواه أبو يعلى وفيه يحيى بن يعلى الاسلمي وهو ضعيف).

(الأعمش لم يسمع من أنس بل رآه ونظر إليه)[1].

فإسناد الحديث ضعيف، لذلك استغربه الترمذي مطلقًا والله تعالى أعلم.

(٣٧) (37) باب ما جاء أَنَّ فُقَرَاءَ الْمُهَاجِرِينَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ قَبْلَ أَغْنِيائِهِمْ

٢٣٥٢- حَدَّثَنَا عَبدُالأَعْلَى بن وَاصِلٍ الْكُوفيُّ، قَال: حَدَّثَنَا ثَابتُ بن محمدٍ الْعَابدُ الْكُوفيُّ، قَال: حَدَّثَنَا الحارثُ بن النُّعْمان اللَّيْثيُّ، عن أَنَسٍ؛ أَنَّ رَسولَ اللهِ ﷺ قال: «اللَّهُمَّ أَحْيِنِي مِسْكِيناً وَأَمِتْنِي مِسْكِيناً وَاحْشُرْنِي في زُمْرةِ الْمَساكِين يَوْمَ الْقِيامةِ». فقالت عَائشةُ: لم يَا رَسولَ اللهِ؟ قال: «إِنَّهُمْ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ قَبْلَ أَغْنِيائِهِمْ بِأَرْبَعِينَ خَرِيفاً، يَا عَائشةُ لَا تَرُدِّي الْمِسْكِينَ وَلو بِشِقِّ تَمْرةٍ، يَا عَائشةُ أَحِبِّي الْمَساكِينَ وَقَرِّبِيهِمْ فإِنَّ اللهَ يُقَرِّبُكِ يَوْمَ الْقِيامةِ»[2].

هذا حديثٌ غريبٌ.

قال الباحث:

دار الحديث على ثابت بن محمد العابد الكوفي -وهو صدوقٌ حسنُ الحديث[3]- ورواه عنه عبدالأعلى بن واصل الكوفي -عند الترمذي- وهو ثقة[4] - وأحمد بن حازم الغفاري -عند البيهقي-

(١) انظر جامع الترمذي في (١٤) و(٣٥٣٣).
(٢) أخرجه البيهقي ٧/ ١٢. وانظر تحفة الأشراف ١/ ١٦٣ حديث (٥١٩)، والمسند الجامع ٣/ ١٣ حديث (١٥٦٩)، وضعيف الترمذي للعلامة الألباني (٤١٠)، وإرواء الغليل، له (٨٦١).
(٣) انظر التحرير (٨٢٩).
(٤) انظر التحرير (٣٧٣٩).

وعلة الحديث في الحارث بن النعمان الليثي فهو ضعيف[1].

فإسناد الحديث ضعيف فاستغربه الترمذي مطلقًا، والله تعالى أعلم.

(٤٨) (48) باب ما جاء في الرِّياءِ وَالسُّمْعَةِ

٢٣٨٣- حَدَّثَنَا أبو كُرَيْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي المُحَارِبِيُّ، عن عَمَّارِ بن سَيْفٍ الضَّبِّيِّ، عن أبي مُعَانٍ البَصْرِيِّ، عن ابن سِيرِينَ، عن أبي هُرَيرةَ، قال: قال رَسولُ اللهِ ﷺ: «تَعَوَّذُوا بِاللهِ من جُبِّ الْحَزَنِ»، قالوا: يَا رَسولَ اللهِ: وَمَا جُبُّ الْحَزَنِ؟ قال: «وَادٍ في جَهَنَّمَ تَتَعَوَّذُ مِنْهُ جَهَنَّمُ كُلَّ يَوْمٍ مئةَ مَرَّةٍ». قُلْنا: يَا رَسولَ اللهِ ومن يَدْخُلُهُ؟ قال: «القُرَّاءُونَ المُرَاءُونَ بِأَعْمَالِهِمْ»[2].

هذا حديثٌ غريبٌ.

قال الباحث:

دار الحديث على عمار بن سيف الضبي -وهو ضعيف الحديث، عابد[3]- رواه عنه عبدالرحمن بن محمد المحاربي -عند الترمذي وابن ماجة والمزي- وهو ثقة[4]، وعلي بن محمد، ومحمد بن إسماعيل، ومالك بن إسماعيل -عند ابن ماجة- وهم ثقات...

(١) انظر التحرير (١٠٥٢).

(٢) أخرجه ابن ماجة (٢٥٦)، وابن عدي في الكامل ٥/١٧٢٧، والمزي في تهذيب الكمال ٣٤/٣٠٣. وانظر تحفة الأشراف ١٠/٣٦١ حديث (١٤٥٨٦)، والمسند الجامع ١٨/٢٦٥ حديث (١٤٩٦٣)، وضعيف الترمذي، له (٤١٥).

(٣) انظر التحرير (٤٨٢٦).

(٤) انظر التحرير (٣٩٩٩).

(٥) انظر التحرير (٤٧٩١) و(٥٧٣٢) و(٦٤٢٤).

فالحديث من مشهور حديث عمار الضبعي -وشك مالك بن إسماعيل فقال: قال عمّار: لا أدري محمد، أو أنس بن سيرين-

وعلة الحديث في عمار بن سيف الضبي فهو ضعيف الحديث، عابد، وشيخه أبي معان البصري وهو مجهول[1].

فإسناد الحديث ضعيف لذلك استغربه المصنف مطلقاً، والله تعالى أعلم.

أبواب صفة القيامة والرقائق والورع

(٤٠) (105) باب

٢٤٨٢- حَدَّثَنَا محمدُ بن حُمَيْدٍ الرَّازيُّ، قَال: حَدَّثَنَا زَافرُ بن سُلَيْمانَ، عن إسرائيلَ، عن شَبِيبِ بن بَشِيرٍ هكذا قال محمدُ بن حُمَيدٍ: شَبِيبُ بن بَشِيرٍ، وَإنّما هو شَبِيبُ بن بِشْرٍ، عن أنَس بن مَالِكٍ، قال: قال رَسولُ اللهِ ﷺ: «النَّفَقَةُ كُلُّها في سَبِيلِ اللهِ إلاّ البِناءُ فَلا خَيْرَ فيهِ»[2].

هذا حديثٌ غريبٌ.

قال الباحث:

الحديث غريب من أول السند الى منتهاه.

وشيخ الترمذي محمد بن حميد الرازي حافظ ضعيف وكان ابن معين

---

(١) انظر التحرير (٤٨٢٦) و(٨٣٧٥).

(٢) أخرجه ابن عدي في الكامل ٣/ ١٠٨٧. وانظر تحفة الأشراف ١/ ٢٣٧ حديث (٩٠١)، والمسند الجامع ٣/ ١١ حديث (١٥٦٤)، وضعيف الترمذي للعلامة الألباني (٤٤١)، وسلسلة الأحاديث الضعيفة للعلامة الألباني (١٠٦١).

حسن الرأي فيه[1]، وزافر بن سليمان الإياديُّ ضعيف يعتبر به[2]، ولم يتابع، وإسرائيل بن يونس السبيعي ثقة تُكُلِّمَ فيه بلا حجة[3].

ولكن علة الحديث في شبيب بن بشر البجلي، فهو ضعيف[4].

فإسناد الحديث ضعيف، لذلك استغربه المصنف مطلقاً، والله تعالى أعلم.

(٤٦) (111) باب

٢٤٩٠- حَدَّثَنَا مُوَيْدُبن نَصْرٍ، قال: أخبرنا عَبدالله بن المُبَارِكِ، عن عِمْرَانَ بن زَيْدٍ الثَّعْلَبِيِّ، عن زَيْدٍ الْعَمِّيِّ، عن أَنَس بن مَالِكٍ، قال: كَانَ النبيُّ ﷺ إذا اسْتَقْبلهُ الرَّجُلُ فَصافَحهُ لَا يَنْزِعُ يَدهُ من يَدِهِ حتَّى يَكُونَ الرَّجُلُ الَّذِي يَنْزِعُ، وَلا يَصْرِفُ وَجْهَهُ عن وَجْهِهِ حتَّى يكُونَ الرَّجُلُ هو الَّذِي يَصْرِفهُ ولم يُرَ مُقَدِّماً رُكْبَتَيْهِ بَيْنَ يَدَيْ جَلِيسٍ لهُ[5].

هذا حديثٌ غريبٌ.

---

(١) انظر التحرير (٥٨٣٤).

(٢) انظر التحرير (١٩٧٩).

(٣) انظر التحرير (٤٠١).

(٤) انظر التحرير (٢٧٣٨).

(٥) أخرجه ابن المبارك في الزهد (٣٩٢)، وابن سعد ١/ ٣٧٨، وعلي بن الجعد (٣٥٦٨)، وابن ماجة (٣٧١٦)، وابن عدي في الكامل ٥/ ١٧٤٤، والبيهقي في دلائل النبوة ١/ ٣٢٠، والبغوي (٣٦٨٠)، وانظر تحفة الأشراف ١/ ٢٢١ حديث (٨٤١)، ومصباح الزجاجة (الورقة ٢٣٠)، والمسند الجامع ٢/ ٣٦٨ حديث (١٣٦٠)، وضعيف ابن ماجة للعلامة الألباني (٨١٣)، وضعيف الترمذي، له (٤٤٤).

وأخرجه أبو داود (٤٧٩٤)، وأبو يعلى (٣٤٧١)، وابن حبان (٦٤٣٥)، وأبو الشيخ في أخلاق النبي ﷺ ٣١، والبيهقي في دلائل النبوة ١/ ٣٢٠-٣٢١ من طريق ثابت، عن أنس. وانظر المسند الجامع ٢/ ٣٦٩ حديث (١٣٥٩).

قال الباحث:

دار الحديث على عمران بن زيد الثعلبي؛ وهو ضعيفٌ يعتبر به في المتابعات والشواهد[1]، ولم يتابع.

رواه عنه ابن المبارك -عند الترمذي وغيره- وهو ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد[2]. ووكيع بن الجراح الرؤاسي -عند ابن ماجة وغيره- وهو ثقة حافظ عابد[3].

وعلة الحديث في عمران بن زيد، وشيخه زيد الحواري العَمّي فهو ضعيف أيضًا[4] فإسناد الحديث ضعيف، لذلك استغربه الترمذي مطلقًا، والله تعالى أعلم.

أبواب صفة الجنة

(٤) (4) باب ما جاء في صِفَةِ دَرَجَاتِ الْجَنَّةِ

٢٥٣٢- حَدَّثَنَا قُتيبةُ، قَال: حَدَّثَنَا ابن لَهِيعةَ، عن دَرَّاجٍ، عن أبي الْهَيثم، عن أبي سَعيدٍ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «إنَّ في الْجَنَّةِ مِئةَ دَرجَةٍ، لو أنَّ الْعَالَمينَ اجْتَمعُوا في إحْداهُنَّ لوَسِعَتْهُمْ»[5].

هذا حَديثٌ غَريبٌ.

---

(١) انظر التحرير (٥١٥٦).

(٢) انظر التحرير (٣٥٧٠).

(٣) انظر التحرير (٧٤١٤).

(٤) انظر التحرير (٢١٣١).

(٥) أخرجه أحمد ٣/٢٩، وأبو يعلى (١٣٩٨). وانظر تحفة الأشراف ١/٣٥٩ حديث (٤٠٥٣)، والمسند الجامع ٦/٥٦٣-٥٦٤ حديث (٤٧٧٦)، وضعيف الترمذي للعلامة الألباني (٤٥٥).

قال الباحث:

دار الحديث على عبدالله بن لهيعة - وهو ضعيفٌ يعتبرُ به عند المتابعة[1] - ولم يتابع.

رواه عن قتيبة -عند الترمذي- وهو ثقة ثبت[2]، والحسن بن موسى -عند الإمام أحمد وأبي يعلى- وهو ثقة[3].

وعلة الحديث في عبدالله بن لهيعة، وشيخه دراج بن سمعان[4]، فهو ضعيف أيضًا، وخاصةً في روايته عن أبي الهيثم عن أبي سعيد، وهذا الحديث منها، فإسنادُ الحديث ضعيف لذلك استغربه المصنف مطلقاً، والله تعالى أعلم.

(٨) (8) باب ما جاء في صِفَةِ ثِيابِ أَهْلِ الْجَنَّةِ

٢٥٣٩- حَدَّثَنَا محمدُ بن بَشَّارٍ وأبو هِشامٍ الرِّفَاعيُّ، قالا: حَدَّثَنَا مُعاذُ بن هِشامٍ، عن أبيه، عن عَاصِمٍ الأَحْوَلِ، عن شَهْرِ بن حَوْشَبٍ، عن أبي هُريرةَ، قال: قال رَسولُ اللهِ ﷺ: «أَهْلُ الجَنَّةِ جُرْدٌ مُرْدٌ كُحْلٌ لَا يَفْنَى شَبابُهُمْ وَلا تَبْلَى ثِيابُهُمْ»[5].

هذا حديثٌ غريبٌ.

قال الباحث:

دار الحديث على معاذ بن هشام الدَّستوائي البصري -وهو صدوق حسن

---

(١) انظر التحرير (٣٥٦٣).
(٢) انظر التحرير (٥٥٢٢).
(٣) انظر التحرير (١٢٨٨).
(٤) انظر التحرير (١٨٢٤).
(٥) أخرجه الدارمي (٢٨٢). وانظر تحفة الأشراف ١١٣/١٠ حديث (١٣٤٩٩)، والمسند الجامع ٤٩٢/١٨ حديث (١٥٣٢٤).

الحديث[1] - رواه عنه محمد بن يزيد الرفاعي - عند الدارمي - ومحمد بن بشار ومحمد بن يزيد أبو هشام الرفاعي - عند الترمذي - والأول ثقة والثاني ضعيف[2] ، وهشام بن أبي عبدالله ثقة ثبت رُمي بالقدر[3] ، وعامر بن الأحول صدوق حسن الحديث[4] .

وعنه الحديث في شهر بن حوشب فهو ضعيف يعتبر به[5] عند المتابعة، ولم يتابع فإسناد الحديث ضعيف لذلك استغربه الترمذي مطلقاً، والله تعالى أعلم.

(١٥)(15) باب ما جاء في سوقِ الجَّنة

٢٥٥٠- حَدَّثَنَا أحمدُ بن مَنِيعٍ وَهَنَّادٌ، قَالا: حَدَّثَنَا أبو مُعاويةَ، قَال: حَدَّثَنَا عَبدالرحمنِ بن إسحاقَ، عن النُّعْمانِ بن سَعْدٍ، عن عَلِيٍّ، قال: قال رَسولُ اللهِ ﷺ: «إنَّ في الْجنَّةِ لَسُوقاً مَا فيها شِراءٌ وَلا بَيْعٌ إلاَّ الصُّورَ من الرِّجالِ وَالنِّساءِ، فَإذا اشْتَهى الرَّجُلُ صُورةً دَخلَ فيها»[6] .

هذا حديثٌ غريبٌ.

---

(١) انظر التحرير (٦٧٤٢).

(٢) انظر التحرير (٥٧٥٤) و(٦٤٠٢).

(٣) انظر التحرير (٧٢٩٩).

(٤) انظر التحرير (٣١٠٣).

(٥) انظر التحرير (٢٨٣٠).

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة ١٣/ ١٠٠، وهناد في الزهد (٩)، وعبدالله بن أحمد في زياداته على المسند ١/ ١٥٦، والبزار (٧٠٣)، وأبو يعلى (٢٦٨) و(٤٢٩)، وابن عدي في الكامل ٤/ ١٦١٣، والبيهقي في البعث والنشور (٣٧٦)، والبغوي (٤٣٨٨). وانظر تحفة الأشراف ٧/ ٤٥٣ حديث (١٠٢٩٧)، والمسند الجامع ١٣/ ٤٤٧ حديث (١٠٣٩٥١). وضعيف الترمذي للعلامة الألباني (٤٦٢)، ويتكرر إن شاء الله تعالى في (٢٥٦٤).

قال الباحث:

دار الحديث على أبي معاوية محمد بن حازم -وهو ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش وقد يَهِمُ في حديث غيره[1] -

رواه عنه أحمدُ بن مَنيع وهنَّاد بن السَّري - عند الترمذي وغيره - والأول ثقة حافظ[2]، والثاني ثقة[3]، ورواه أبو بكر بن أبي شيبة - عند عبدالله بن أحمد - وهو ثقة حافظ[4]، فهو من مشهور حديث أبي معاوية.

وعلة الحديث في عبد الرحمن بن إسحاق، فهو ضعيف[5]، وشيخه النُّعمان بن سعْدٍ، فهو مجهول[6].

فإسناد الحديث ضعيف لذلك استغربه الترمذي مطلقاً، والله تعالى أعلم.

(٢٤) (24) باب ما جاء في كَلامِ الحُورِ الْعِينِ

٢٥٦٤- حَدَّثَنَا هَنَّادٌ وَأحمدُ بن مَنِيعٍ: قَالا: حَدَّثَنَا أبو مُعاويةَ، قال: حَدَّثَنَا عَبدالرحمنِ بن إسحاقَ، عن النُّعمانِ بن سَعْدٍ، عن عَليٍّ، قال: قال رَسولُ اللهِ ﷺ: «إنَّ في الْجنَّةِ لَمُجْتمعاً لِلْحُورِ الْعِينِ يَرْفَعْنَ بِأصْواتٍ لم يَسْمعِ الْخَلائقُ مِثْلَها، قال: يَقُلْنَ: نَحْنُ الْخَالِداتُ فَلا نَبِيدُ، وَنَحنُ النَّاعِماتُ فَلا نَبأسُ، وَنَحنُ الرَّاضِياتَ فلا نَسْخَطُ، طوبى لِمنْ كانَ لَنا وَكُنَّا لهُ»[7].

---

(١) انظر التحرير ٤/ ٢٧٤ والترجمة (٥٨٤١).
(٢) انظر التحرير (١١٤).
(٣) انظر التحرير (٧٣٢٠).
(٤) انظر التحرير ٤/ ١٥٧ والترجمة (٥٠٣٥).
(٥) انظر التحرير (٣٧٩٩).
(٦) انظر التحرير (٧١٥٦).
(٧) تقدم تخريجه في (٢٥٥٠). وانظر ضعيف الترمذي للعلامة الألباني (٤٦٩).

وفي البابِ عن أبي هُريرةَ، وأبي سَعيدٍ، وَأنَسٍ.

حديثُ عَليٍّ حديثٌ غريبٌ.

قال الباحث:

مدار الحديث على أبي معاوية محمد بن خازم.

رواه عنه أحمد بن منيع وهنّاد بن السري -عند الترمذي وغيره-

وعلة الحديث في عبدالرحمن بن إسحاق وشيخه النعمان بن سعد.

وقد مرَّ الكلام على هذا الحديث في الحديث الذي قبله والصحيح أنَّ هذين الحديثين حديثًا واحدًا، ساق المصنف قسمًا منه في الحديث (٢٥٥٠) وساق قسمًا آخر في الحديث (٢٥٦٤)[1]، فهو حديث ضعيف ولذلك استغربه الترمذي مطلقًا، والله تعالى أعلم.

٢٨٨٢- حَدَّثَنَا محمدُ بنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبدالرحمنِ بن مَهْدِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بن سَلَمَةَ، عن أشعثَ بن عَبدالرحمنِ الْجَرْمِيِّ، عن أبي قِلابَةَ، عن أبي الاشعثِ الْجَرْمِيِّ[2]، عن النُّعمانِ بنِ بَشيرٍ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «إنَّ اللهَ كَتَبَ كِتاباً قَبلَ أنْ يَخلُقَ السَّمواتِ وَالأرْضَ بألْفَي عَامٍ، أنْزلَ مِنْهُ آيتَيْنِ خَتَمَ بِهِما سُورةَ الْبَقَرَةِ، وَلا يُقْرآنِ في دَارٍ ثَلاثَ لَيالٍ فَيَقْرَبُها شَيْطانٌ»[3].

(١) انظر تحفة الأشراف (١٠٢٩٧) و(١٠٢٩٨) والمسند الجامع ١٣/ ٤٤٧ (١٠٣٩٩).

(٢) هكذا قال الترمذي، وتبعه المزي فوهماه فيه، وقالا: وإنما هو الصنعاني واسمه شراحيل.

(٣) أخرجه أحمد ٤/ ٢٧٤، والدارمي (٣٣٦٠)، والنسائي في عمل اليوم والليلة (٩٦٧)، وابن حبان (٧٨٢)، والحاكم ١/ ٥٦٢ و٢/ ٢٦٠، والبيهقي في الأسماء والصفات ١/ ٣٦٥، والبغوي (١٢٠١). وانظر تحفة الأشراف ٩/ ٣٠ حديث (١١٦٤٤)، والمسند الجامع ١٥/ ٥٢٧ حديث (١١٨٩٥)، وصحيح الترمذي للعلامة الألباني =

هذا حديثٌ غَريبٌ.

قال الباحث:

دار الحديث على حماد بن سلمة -وهو ثقة عالمٌ أثبت الناس في ثابت وتغيَّرَ حفظه بأخرة[1] -

رواه عنه عبدالرحمن بن مهدي -عند الترمذي- وهو ثقة ثبتٌ حافظ عارفٌ بالرجال والحديث[2]، وحجاج بن منهال وعفان بن مسلم -عند النسائي- والأول ثقة[3]، والثاني ثقة ثبت[4]، ورواه عنه روح بن عبادة وعفان بن مسلم -عند الإمام أحمد- وعفان وحده- عند الدارمي -

فهو من مشهور حديث حمَّاد بن سلمة.

وأبو قلابة عبدالله بن زيد ثقة فاضل كثير الإرسال[5]، وأبو الأشعث الجرمي هو الصنعاني وهو شراحيل بن آدة وهو ثقة شهد فتح دمشق[6].

= (٢٣٠١١).

وأخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة (٩٦٦)، والطبراني في الأوسط (١٣٨٢)، وفي الصغير، له (١٤٧) من طريق ريحان بن سعيد، عن عباد بن منصور، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي صالح الحارثي، عن النعمان بن بشير. وإسناده ضعيف لجهالة الحارث هذا وريحان وعباد ضعيفان. قال أبو زرعة مُعلاً هذا الطريق: «الصحيح حديث حماد بن سلمة» يعني المحفوظ في إسناد هذا الحديث. العلل (١٦٧٨).

(١) انظر التحرير (١٤٩٩).
(٢) انظر التحرير (٤٠١٨).
(٣) انظر التحرير (١١٣٧).
(٤) انظر التحرير (٣٣٣٣).
(٥) انظر التحرير ٤/ ١٥٠ والترجمة (٢٧٦١).
(٦) انظر التحرير (٤٦٢٥).

وظاهر الإسناد أنه حسن، ولعل المصنف استغربه لأمرين، أو أحدهما:

الأول: أن الأشعث بن عبدالرحمن وهو صدوق حسن الحديث[1]، قد روى الحديث -لم- وجه آخر فقال: عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن شداد بن أوس، فذكر الحديث بلفظه، رواه عنه حمَّاد بن سلمة -عند الطبراني في الكبير-[2] ولمَّا كان أشعث لا يعرف عنه راوٍ سوى حماد، فالعهدة على أحدهما، فكأنه ذهب إلى اضطرابه.

الثاني: أن في متنه غرابة، وهو أن المحفوظ والمعروف في الكتاب الذي قضاه اللهُ قبل خلق السموات والأرض أن رحمته سبقت غضبه[3]، وأمرٌ آخر أن الشيطان لا يدخلُ البيتَ الذي تقرأ فيه سورة البقرة دون تخصيص جزء منها[4]، والله تعالى أعلم.

(١٢) (12) باب ما جاء في المُعَوِّذَتَيْنِ

٢٩٠٣- حَدَّثَنَا قُتيبةُ، قال: حَدَّثَنَا ابن لَهِيعةَ، عن يَزِيدَ بن أبي حَبِيبٍ، عن عُلَيِّ بن رَبَاحٍ، عن عُقْبَةَ بن عَامِرٍ، قال: أمَرني رَسولُ اللهِ ﷺ أنْ أقرأ بالمُعوِّذَتَيْنِ في دُبرِ كلِّ صَلاةٍ[5].

(١) انظر التحرير (٥٣٠).
(٢) برقم (٧١٤٦).
(٣) كما في صحيح البخاري ٩/ ١٩٦.
(٤) كما في صحيح مسلم ٢/ ١٨٧ وجامع الترمذي (٢٨٧٧).
(٥) أخرجه أحمد ٤/ ١٥٥ و٢٠١، وأبو داود (١٥٢٣)، والنسائي ٣/ ٦٨، وفي الكبرى (١١٦٨)، وابن خزيمه (٧٥٥)، وابن حبان (٢٠٠٤)، والطبراني في الكبير ١٧/ حديث (٨١٢)، والحاكم ١/ ٢٥٣، والبيهقي في الدعوات (١٠٥) من طرق (يزيد بن محمد القرشي، وحنين بن أبي حكيم ويزيد بن أبي حبيب)، عن عُلَيِّ بن رباح اللخمي، عن عقبة بن عامر مرفوعاً.

هذا حديثٌ غريبٌ.

قال الباحث:

دار الحديث على علي بن رباح بن قصير اللهمي -وهوٌ ثقة[1]-

رواه عنه يزيد بن أبي حبيب -عند الترمذي وغيره- وهو ثقةٌ فقيهٌ وابن يُرسل[2]، وحنين بن أبي حكيم -عند الإمام أحمد وأبي داود والنسائي وابن خزيمة والبيهقي- وهو ضعيف[3]، ويزيد بن محمد القرشي -عند الإمام أحمد والنسائي- وهو ثقة[4]، فهذا الحديث من مشهور حديث علي بن رباح.

والمصنف قد ساق الحديث من رواية قتيبة -وهو ثقة ثبت[5]- عن عبدالله ابن لهيعة وهي رواية ضعيفة لضعف ابن لهيعة عند رواية غير العبادلة عنه[6].

= وانظر تحفة الأشراف ٧/ ٣١٢ حديث (٩٩٤٠)، والمسند الجامع ١٣/ ١٧ حديث (٩٨٢٥)، وسلسلة الأحاديث الصحيحة للعلامة الإمام الألباني (٦٤٥) و(١٦١٤).

وأخرجه أحمد ٤/ ١٤٩ و١٥٥ و١٥٩، والدارمي (٣٤٤٢)، والنسائي ٢/ ١٥٨ و٨/ ٢٥٤، وفي الكبرى (٩٣٥) من طرق (الليث بن سعد وحيوة وابن لهيعة برواية عبدالله بن يزيد المقرىء عنه)، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي أسلم عمران التُجيبي عن عقبة بن عامر بلفظ آخر مختلف.

وأخرجه الطبراني في الكبير ١٧/ حديث (٧٨٩) من طريق ليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن عقبة بن عامر بنحو حديث أسلم التجيبي، عن عقبة فإن كان يزيد حفظ هذه الأحاديث، فهي محمولة على تعدد الروايات، وإن كان الاختلاف محمولاً عليه.

(١) انظر التحرير (٤٧٣٢).
(٢) انظر التحرير (٧٧٠١).
(٣) انظر التحرير (١٥٨٩).
(٤) انظر التحرير (٧٧٧٢).
(٥) انظر التحرير (٥٥٢٢).
(٦) انظر التحرير (٣٥٦٣).

وهذا الحديث ليس محمل الإستغراب فيه مداره العام، بل محمله ابن لهيعة، فالمحفوظ عن ابن لهيعة -كما روى عنه أحد العبادلة- وهو عبدالله بن يزيد المقرىء -وهو ثقة[1] - أنه روى هذا الحديث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي عمران التجيبي (وليس عن عُلي بن رباح)، عن عقبة بن عامر، وقد تابعه على ذلك الليث بن سعد، وحيوة بن شريح وهما ثقتان[2] على هذه الرواية[3] علمًا أن كلا الحديثين محفوظ، فلعل هذا مراد الترمذي من إطلاقه حكم الغرابة المطلقة على هذا الحديث، والله تعالى أعلم.

أبواب تفسير القرآن

(٦) (7) باب «ومن سورة الأنعام»

٣٠٦٦- حَدَّثَنَا الحَسَنُ بن عَرَفَةَ، قال: حَدَّثنا إسماعيلُ بن عَيَّاشٍ، عن أبي بَكْرِ بن أبي مَرْيَمَ الغَسَّانِي، عن راشِدِ بن سَعْدٍ، عن سَعْدِ بن أبي وَقَّاصٍ، عن النَّبيِّ ﷺ في هذه الآيَةِ: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ [الأنعام ٦٥] فقالَ النَّبيُّ ﷺ: «أما إنَّها كائِنَةٌ ولَمْ يَأْتِ تَأْوِيلُها بَعْدُ»[4].

هذا حديثٌ غريبٌ.

(١) انظر التحرير (٣٧١٣).
(٢) انظر التحرير (٥٦٨٤)، و(١٦٠١).
(٣) كما أخرجه أحمد ٤/١٤٩ و١٥٥ و١٥٩، والدارمي ٣٤٤٢، والنسائي ٢/١٥٨ و ٨/٢٥٤، والكبرى (٩٣٥).
(٤) أخرجه أحمد ١/ [illegible] والكبرى (٧٤٥)، والطبراني في الأوسط (٤٣٦). وانظر تحفة الأشراف ٣/٢٨٢ حديث (٣٨٥١)، والمسند الجامع ٦/١٥٦-١٥٧ حديث (٤١٧٠)، وضعيف الترمذي للعلامة الألباني (٥٩٢).

قال الباحث:

دار الحديث على أبي بكر بن أبي مريم -وهو ضعيف-(١)

رواه عنه إسماعيل بن عيّاش -عند الترمذي وأبي يعلى- وهو صدوق في روايته عن أهل بلده مخلِّط في غيرهم(٢)، ورواه عنه ابن اليمان الحكم بن نافع -عند الإمام أحمد والطبراني في الأوسط- وهو ثقة ثبت(٣).

قال الطبراني: «لايُروى هذا الحديث عن سعد إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به أبو بكر بن أبي مريم».

فللحديث علتان:

الأولى: في مداره وهو ضعيف كما بينا.

الثانية: الإنقطاع في السند لأن راشد بن سعد -وهو ثقة كثير الإرسال(٤)- لم يسمع من سعد بن ابي وقاص «رضي الله عنه»، كما نص عليه أبو زرعة الرازي.

فإسناد الحديث ضعيف، لذلك إستغربه المصنف مطلقًا، والله تعالى أعلم.

(١٧) (18) باب «ومن سورة بني إسرائيل»

٣١٣٢- حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بنُ إبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ، قال: حَدَّثَنَا أبُو تُمَيْلَةَ، عن الزُّبَيْرِ بنِ جُنَادَةَ، عن ابنِ بُرَيْدَةَ، عن أبيهِ، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «لَمَّا انْتَهَيْنَا إلى بَيْتِ المَقْدِسِ قال جِبْرِيلُ بإصْبَعِهِ، فَخَرَقَ بِهِ الحَجَرَ، وشَدَّ بِهِ البُرَاقَ»(٥).

(١) انظر التحرير ٤/ ١٦١ والترجمة (٧٩٧٤).
(٢) انظر التحرير (٤٧٣).
(٣) انظر التحرير (٤٦٤).
(٤) انظ التحرير (١٨٥٤).
(٥) أخرجه ابن حبان (٤٧)، والحاكم ٢/ ٣٦٠، والبزار (كما في تفسير ابن كثير ٥/ ١٨)، والمزي في تهذيب الكمال ٩/ ٣٠١. وانظر تحفة الأشراف ٢/ ٨٤ حديث (١٩٧٥)، =

هذا حَديثٌ غَريبٌ.

قال الباحث:

دار الحديث على أبي تميلة يحيى بن واضح -وهو ثقة-[1]

رواه عنه يعقوب بن إبراهيم الدَّورقيّ -عند الترمذي- وهو ثقة[2]، وعبدالرحمن بن المتوكل ويعقوب بن إبراهيم -عند ابن حبان والبزار- ومحمد ابن حميد الرازي -عند الحافظ المزي- وهوحافظ ضعيف، وكان ابن معين حسن الرأي فيه[3].

وأما الزبير بن جنادة الهَجَري فهو صدوق حسن الحديث[4].

ومتن الحديث فيه نكارة، لذلك استغربه المصنف مطلقًا -يعني ضعفه-

والله تعالى أعلم.

(٣٧) (38) باب «ومن سورة الصافات»

٣٢٢٨- حَدَّثَنَا أحمدُ بنُ عَبْدَةَ الضَّبِّيُّ، قال: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بنُ سُلَيْمَانَ، قال: حَدَّثَنَا ليثُ بنُ أبي سَلَيْم، عن بِشْرٍ، عن أنَسِ بنِ مَالِكٍ، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «ما مِنْ دَاعٍ دَعَا إلى شَيءٍ إلا كَانَ مَوقُوفاً يومَ القِيَامَةِ لازِماً لهُ لايُفَارِقُهُ، وإنْ دَعا رَجُلٌ رَجُلاً» ثُمَّ قرأ قولَ اللهِ عَزَّ وجلَّ: ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ ۝ مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ ۝﴾[5] [الصافات].

= والمسند الجامع ٣/ ٢٤٣ حديث (١٩٢٠)، وصحيح الترمذي للعلامة الألباني (٢٥٠٤).

(١) انظر التحرير (٧٦٦٣).

(٢) انظر التحرير (٧٨١٢).

(٣) انظر التحرير (٥٨٣٤).

(٤) انظر التحرير (١٩٩٢).

(٥) أخرجه الدارمي (٥٢٢). وانظر تحفة الأشراف ١/ ١٠٠ حديث (٢٤٨)، والمسند =

هذا حديثٌ غريبٌ.

قال الباحث:

دار الحديث على ليث بن أبي سُليم -وهو صدوق اختلط جدًا ولم يتميَّز حديثه فترك-[1]

رواه عنه معتمر بن سُليمان -عند الترمذي- وهو ثقة[2]، وعبدالسلام بن حربٍ -عند الدارمي- وهو ثقة حافظ له مناكير[3].

وعلة الحديث في مدار، فقد ضعفه المصنف في غير هذا الموضع، ونقل عن الإمام أحمد قوله: «ليث لا يُفرح بحديثه، كأن ليث يرفع أشياء لايرفعها غيره، فلذلك ضعفوه»[4]، وأما بشر شيخ ليث بن أبي سُليم فهو مجهول لايُعرف[5].

فإسناد الحديث ضعيف، لذلك إستغربه الترمذي مطلقًا، والله تعالى أعلم.

٣٢٢٩- حَدَّثَنَا عليُّ بنُ حُجْرٍ، قال: أخْبَرَنَا الوَلِيدُ بنُ مُسْلِمٍ، عن زُهَيْرِ بنِ محمدٍ، عن رَجُلٍ، عن أبي العَالِيَةِ، عن أُبَيِّ بنِ كَعْبٍ، قال: سَألتُ رسولَ اللهِ ﷺ عن قَولِ اللهِ تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ

= الجامع ٢/٢٧٨ حديث (١٢١٢)، وضعيف الترمذي للعلامة الألباني (٦٣٢).
وأخرجه ابن ماجة (٢٠٥) من طريق سعد بن سنان، عن أنس. وانظر المسند الجامع ٢/٢٧٨ حديث (١٢١٣).
وأخرجه أحمد ٣/٢٦٦ من طريق مالك بن محمد بن حارثة، عن أنس. وانظر المسند الجامع ٢/٢٧٧ حديث (١٢١١).

(١) انظر التحرير (٥٦٨٥).
(٢) انظر التحرير (٦٧٨٥).
(٣) انظر التحرير (٤٠٦٧).
(٤) انظر جامع الترمذي (٢٨٠١).
(٥) انظر التحرير (٧١٠).

﴿يَزِيدُونَ ﴿١٤٧﴾﴾ [الصافات] قال: عِشْرُونَ ألفاً[1].

هذا حديثٌ غريبٌ.

قال الباحث:

دار الحديث على زهير بن محمد التميمي -رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة فضعُف بسببها، ولم يخرج له البخاري سوى حديثين متابعة-[2]

رواه عن زهير، الوليد بن مسلم الدمشقي -عند الترمذي- وهو ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية[3]، وأبو سلمة موسى بن إسماعيل المنقري -عند الطبري في تفسيره- وهو ثقة ثبت[4].

وعلة الحديث في شيخ زهير بن محمد فهو مبهم، والابهام ضرب من الجهالة. فإسناد الحديث ضعيف، لذلك استغربه المصنف مطلقًا، والله تعالى أعلم.

أبواب الدعوات

(٩) (9) باب ما جاء أنَّ دَعْوةَ الْمُسْلِمِ مُسْتجابةٌ

٣٣٨٢- حَدَّثَنَا محمدُ بن مَرْزُوقٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُاللهِ بن وَاقِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بن عَطِيَّةَ اللَّيْثِيُّ، عن شَهْرِ بن حَوْشَبٍ، عن أبي هُرَيرةَ، قال: قال رَسولُ اللهِ ﷺ: "من سَرَّهُ أنْ يَسْتجيبَ الله لهُ عِنْدَ الشَّدائدِ

(١) أخرجه الطبري في التفسير ٢٣/ ١٠٤. وانظر تحفة الأشراف ١/ ١٣ حديث (١١٥)، وانظر المجمع ١٠/ ٧٠ حديث (١٧٠). وضعيف الترمذي للعلامة الألباني (٦٣٣).

(٢) انظر التحرير (٢٠٤٩).

(٣) انظر التحرير (٧٤٥٦).

(٤) انظر التحرير (٦٩٤٣).

وَالْكُرَبِ فَلْيُكْثِرِ الدُّعاءَ في الرَّخاءِ»[1].

هذا حديثٌ غريبٌ.

قال الباحث:

دار الحديث على شَهْر بن حَوشب -وهو ضعيف يعتبر به[2] ولم يتابع.

رواه عنه سعيد بن عطيَّة الليثي -عند الترمذي وغيره- وهو مقبول[3]، وأبو بشر جعفر بن إياس -عند أبي يعلى- وهو ثقة من أثبت الناس في سعيد ابن جبير وضعَّفه شعبة في نُبيب بن سالم وفي مجاهد[4].

وعلة الحديث مداره، ولذلك اسغربه الترمذي مطلقًا -يعني ضعَّف إسناده- والله تعالى أعلم.

(٣٩) (40) باب ما جاء مَا يَقولُ عِنْدَ الْكَرْبِ

٣٤٣٦- حَدَّثَنَا أبو سَلَمَةَ يحيى بن الْمُغِيرَةِ السَّعُودِيُّ السَّدِينيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا ابن أبي فُدَيْكٍ، عن إبراهيمَ بن الْفَضْلِ، عن المَقْبُرِيِّ، عن أبي هُريرةَ؛ أنَّ النبيَّ ﷺ كَانَ إذا أَهَمَّهُ الأَمْرُ رَفَعَ رَأْسَهُ إلى السَّماءِ فقال: «سُبْحانَ اللهِ الْعَظيمِ»، وإذا اجْتَهَدَ في الدُّعاءِ قال: «يَا حَيُّ

(١) أخرجه أبو يعلى (٦٣٩٦) و(٦٣٩٧)، وابن عدي في الكامل ٥/ ١٩٩٠، والسري في تهذيب الكمال ١١/ ١٢-١٣. وانظر تحفة الأشراف ١٠/ ١١٣ حديث (١٣٤٩٧)، والمسند الجامع ١٧/ ٧٢٨ حديث (١٤٣٨٢)، وسلسلة الأحاديث الصحيحة للعلامة الألباني (٥٩٣).

وأخرجه الحاكم ١/ ٥٤٤ من طريق أبي عامر الألهاني، عن أبي هريرة.

وأخرجه الخطيب في تاريخه ١/ ٤١٤ و٨/ ٣٩٩، وابن الجوزي في العلل المتناهية (١٤١٠) من طريق أبي صالح، عن أبي هريرة.

(٢) انظر التحرير (٢٨٣٠).

(٣) انظر التحرير (٢٣٦٦).

(٤) انظر التحرير (٩٣٠).

يَا قَيُّومُ»[1].

هذا حديثٌ غريبٌ.

قال الباحث:

دار الحديث على محمد بن إسماعيل بن أبي فديك -وهو صدوق-[2] رواه عنه أبو سلمة يحيى بن المغيرة المخزومي -وغير واحدٍ كما ذكر المصنف في جامعه- وهو صدوق[3].

وعلة الحديث في إبراهيم بن الفضل المخزومي، فهو متروك[4].

فإسناد الحديث ضعيف، لذلك استغربه الترمذي مطلقًا، والله تعالى أعلم.

(٧٨) (81) باب

٣٥٠١- حَدَّثَنَا عَبدالله بن عَبدالرحمنِ، قال: أخبرنا حَيْوةُ بن شُرَيْحٍ الْحِمْصيُّ، عن بَقِيَّةَ بن الْوَلِيدِ، عن مُسْلِمِ بن زِيادٍ، قال: سَمِعتُ أنَساً، يَقولُ: إنَّ رَسولَ اللهِ ﷺ قال: «من قال حِينَ يُصْبِحُ: اللَّهُمَّ أصْبَحنا نُشْهِدُكَ وَنُشْهِدُ حَمَلةَ عَرْشِكَ وَمَلائِكتكَ وَجَميعَ خَلْقِكَ بِأنَّكَ اللهُ لاَ إلَهَ إلاَّ أنْتَ وَحْدكَ لاَ شَرِيكَ لَكَ، وَأنَّ محمداً عَبْدُكَ وَرَسولُكَ، إلاَّ غَفَرَ اللهُ لهُ ما أصَابَ في يَوْمِهِ ذلكَ، وَإنْ قَالها حِينَ يُمْسي غَفَرَ اللهُ لهُ ما أصَابَ في

---

(١) أخرجه أبو يعلى (٦٥٤٥) و(٦٥٤٦)، وابن السني في عمل اليوم والليلة (٣٣٨)، وابن عدي في الكامل ١/ ٢٣٢. وانظر تحفة الأشراف ٩/ ٤٦٧ حديث (١٢٩٤١)، والمسند الجامع ١٧/ ٧٢٩ حديث (١٤٣٨٣)، وضعيف الترمذي للعلامة الألباني (٦٧٩).

(٢) انظر التحرير ٤/ ٢٢٣ والترجمة (٥٧٣٦).

(٣) انظر التحرير (٧٦٥٢).

(٤) انظر التحرير (٢٢٨).

تِلْكَ اللَّيْلَةِ من ذَنْبٍ»[1].

هذا حديثٌ غريبٌ.

قال الباحث:

دار الحديث على بقية بن الوليد -وهو ضعيف-[2]

رواه عنه إسحاق بن إبراهيم الحمصي -عند البخاري في الأدب المفرد- وهو صدوق يضعَّف في روايته عن عَمرو بن الحارث الحمصي[3]، ورواه عنه عَمرو بن عثمان بن سعيد -عند أبي داود- وهو ثقة[4]، وحيوةُ بن شُريح الحمصي -عند الترمذي- وهو ثقة[5]، وإسحاق بن إبراهيم وكَثير بن عُبيد -عند النسائي في عمل اليوم والليلة- وكَثير بن عُبيد المذْحَجي ثقة[6].

فهو من مشهور حديث بقية بن الوليد.

وإسناد الحديث ضعيف لضعف بقية وعنعنته، وشيخه مسلم بن زياد

---

(١) أخرجه البخاري في الأدب المفرد (١٢٠١)، وأبو داود (٥٠٧٨)، والنسائي في عمل اليوم والليلة (٩) و(١٠)، وابن السني في عمل اليوم والليلة (٦٨)، والبغوي (١٣٢٣). وانظر تحفة الأشراف ١/ ٤٠٥ حديث (١٥٨٧)، والمسند الجامع ٢/ ٢٢٧ حديث (١١١٣)، وضعيف الترمذي للعلامة الألباني (٦٩٣)، وسلسلة الأحاديث الضعيفة (١٠٤١).

وأخرجه أبو داود (٥٠٦٩)، والطبراني في مسند الشاميين (١٥٤٢) و(٣٣٦٩)، وابن السني في عمل اليوم والليلة (٧٣٨)، وأبو نعيم في الحلية ٥/ ١٨٥، والبيهقي في الدعوات (٤٠) من طريق مكحول، عن أنس. وانظر المسند الجامع ٢/ ٢٢٨ حديث (١١١٣).

(٢) انظر التحرير (٧٣٤).

(٣) انظر التحرير (٣٣٠).

(٤) انظر التحرير (٥٠٧٣).

(٥) انظر التحرير (١٦٠١).

(٦) انظر التحرير (٥٦١٨).

مقبول[1] - حيث يُتابع- ورواية مكحول لا تُعد متابعة لضعفها، ولذلك استغربه المصنف مطلقًا، والله تعالى أعلم.

(٨٢) (87) باب

٣٥٠٩- حَدَّثَنَا إبراهيمُ بن يَعْقُوبَ، قَال: حَدَّثَنَا زَيْدُ بن حُبابٍ، أنَّ حُمَيْداً المَكِّيَّ مَوْلى ابن عَلْقمةَ حدَّثهُ، أنَّ عَطاءَ بن أبي رَباحٍ حَدَّثهُ، عن أبي هُريرةَ، قال: قال رَسولُ اللهِ ﷺ: «إذا مَرَرْتُمْ بِرياضِ الْجنَّةِ فَارْتَعُوا». قُلْتُ: يَا رَسولَ اللهِ وَما رِياضُ الْجنَّةِ؟ قال: «المَساجدُ»، قُلْتُ: وَما الرَّتْعُ يَا رَسولَ اللهِ؟ قال: «سُبْحانَ اللهِ وَالْحمدُ للهِ وَلا إلَهَ إلاّ اللهُ وَاللهُ أكْبرُ»[2].

هذا حديثٌ غريبٌ.

قال الباحث:

الحديث غريب من أول السند إلى منتهاه.

وشيخ المصنف إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، ثقة حافظ رميَّ بالنصب[3].

وعلة الحديث في حُميد المكي -مولى ابن علقمة- فهو مجهول[4]، وذكر ابن عدي: أنه لا يُتابع على حديثه هذا[5]، وقد تفرَّد الترمذي بالتخريج له، ولم يروِ إلا عن أبي هريرة، وروى عنه زيد بن الحُباب -وهو صدوق

(١) انظر التحرير (٦٦٢٦).
(٢) انظر تحفة الأشراف ١٠/ ٢٦٠ حديث (١٤١٧٥)، والمسند الجامع ١٧/ ٦٩٤ حديث (١٤٣٣٥)، وضعيف الترمذي للعلامة الألباني (٦٩٧)، وسلسلة الأحاديث الضعيفة (١١٥٠).
(٣) انظر التحرير (٢١٠٣).
(٤) انظر الكامل لابن عدي ٢/ ٦٨٩.
(٥) انظر التحرير (١٥٦٨).

يخطىء في حديث الثوري -(١)

فإسناد الحديث ضعيف. لذلك استغربه المصنف مطلقًا، وأخرج الترمذي معنى هذا الحديث من غير هذا الوجه وقال: «حسن غريب من هذا الوجه من حديث ثابت، عن أنس»(٢) وبيّن المصنف الإختلاف في متن الحديثين، من ذلك نلاحظ أن الترمذي كان غرضه النقد الحديثي من تخريج الحديث وليس الإحتجاج به، والله تعالى أعلم.

(١١٣) (124) باب في دُعاءِ النبيِّ ﷺ وَتَعوُّذِهِ في دُبُرِ كُلِّ صَلاة

٣٥٦٩- حَدَّثَنَا سُفيانُ بن وَكيعٍ، قال: حدثنا عَبدالله بن نُمَيْرٍ وَزَيْدُ ابن الحُبابِ، عن موسى بن عُبَيْدَةَ، عن محمدِ بن ثابتٍ، عن أبي حَكيمٍ مَوْلَى الزُّبَيْرِ، عن الزُّبَيْرِ بن العَوَّامِ، قال: قال رَسولُ الله ﷺ: «مَا من صَباحٍ يُصْبِحُ العَبْدُ فيهِ إلاَّ وَمُنادٍ يُنادِي: سَبِّحوا المَلِكَ القُدُّوسَ»(٣).

وهذا حديثٌ غريبٌ.

قال الباحث:

دار الحديث على موسى بن عُبيدة الرَبَذي -وهو ضعيف-(٤)

---

(١) انظر التحرير (٢١٢٤).

(٢) وهو الحديث الذي أخرجه الترمذي (٣٥١٠) قال: حدثنا عبدالوارث بن عبدالصمد بن عبد الوارث، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا محمد بن ثابت البناني، قال: حدثني أبي، عن أنس بن مالك، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا مررتم برياض الجنة فارتعوا. قال: وما رياض الجنة؟ قال: (حلق الذكر)». انظر تحفة الأشراف (٤٦٥)، وتحفة الأحوذي ٤/ ٢٦٣، ومخطوطة الخزانة ق(١٤٩/١).

(٣) أخرجه عبد بن حميد (٩٨)، وأبو يعلى (٦٨٥). وانظر تحفة الأشراف ٣/ ١٨٦ حديث (٣٦٤٧)، والمسند الجامع ٥/ ٤٦٢ حديث (٣٧٦٦)، وضعيف الترمذي للعلامة الألباني (٧١٨).

(٤) انظر التحرير (٦٩٨٩).

رواه عنه عبدالله بن نمير، وزيد بن الحُباب -عند الترمذي وعبد بن حُميد- والأول: ثقة صاحب حديث من أهل السنة[1]، والثاني: صدوق يخطأ في حديث الثوري[2].

وفي الحديث علل ثلاث:

الأولى: في مداره فهو ضعيف -كما مر بنا-

الثانية: في محمد بن ثابت فهو مجهول[3].

الثالثة: في أبي حكيم مولى الزبير فهو مجهول أيضًا[4].

فإسناد الحديث ضعيف، لذلك اسغربه الترمذي مطلقًا، والله تعالى أعلم.

(٠٠٠) (134) باب

٣٦٠٤ (م ٢)- حَدَّثَنَا يحيى بن موسى، قال: أخبرنا وَكيعٌ، قال: أخبرنا أبو فَضالةَ الفَرجُ بن فَضالةَ، عن أبي سَعيدٍ الحِمْصيِّ، أنَّ أبا هُريرةَ، قال: دُعاءٌ حَفِظْتُهُ من رَسولِ اللهِ ﷺ لاَ أَدَعهُ: «اللَّهُمَّ اجْعَلني أَعْظَمُ شَكرِكَ، وأَكْثرِ ذِكْرِكَ، واتَّبع نَصيحتكَ، وَاحفظْ وَصِيَّتكَ»[5].

هذا حديثٌ غريبٌ.

(١) انظر التحرير (٣٦٦٨).

(٢) انظر التحرير (٢١٢٤).

(٣) انظر التحرير (٥٧٧٢).

(٤) انظر التحرير (٨٠٦١).

(٥) أخرجه الطيالسي (٢٥٥٣)، وأحمد ٢/ ٣١١ و٤٧٧، وابن أبي عاصم في الدعاء كما في إتحاف المهرة ٥/ الورقة ٢٧٨، والدولابي في الكنى معلقاً ٢/ ٨٠. وانظر تحفة الأشراف ١٠/ ٤٥٤ حديث (١٤٩٣٧)، والمسند الجامع ١٧/ ٧٣٠ حديث (١٤٣٨٦).

قال الباحث:

دار الحديث على الفرج بن فضالة التنوخي، وهو ضعيف[1].

رواه عنه وكيع بن الجراح -عند الترمذي- وهو ثقة حافظ عابد[2]، ورواه عنه أبو داود الطيالسي، وهو ثقة حافظ[3]، وبقية بن الوليد -عند الدولابي في الكنى- وهو ضعيف لانه كان يدلس تدليس التسوية[4]، وهاشم ابن القاسم أبو النضر البغدادي -عند الإمام أحمد وهو ثقة ثبت[5].

فهو من مشهور حديث الفرج بن فضالة.

وعلة الحديث في الفرج بن فضالة فهو ضعيف، وشيخه أبي سعيد الحُبْراني الحمصي فهو مجهول[6].

والفرج بن فضالة قد إضطرب فيه، فتارة يقول: عن أبي سعيد المقبري، وتارة يقول: الحمصي، وتارة أخرى يقول: المديني.

فإسناد الحديث ضعيف، لذلك استنكره المصنف مطلقاً، والله تعالى أعلم.

أبواب المناقب

(1) (3) باب

١١١١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بن نَصْرِ بن عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبَيْدُاللهِ بن

---

(١) انظر التحرير (٥٣٨٣).
(٢) انظر التحرير (٧٤١٤).
(٣) انظر التحرير ٤/١٨٩ والترجمة (٢٥٥٠).
(٤) انظر التحرير (٧٣٤).
(٥) انظر التحرير (٧٢٥٦).
(٦) انظر التحرير (٨١٢٦).

وقد وقع في رواية هاشم بن القاسم قال: (حدثنا أبو سعيد المديني) وفي رواية وكيع (عن أبي سعيد الحمصي) وانظر المسند الجامع ١٧/(١٤٣٨٦).

عَبدالمجيدِ، قَال: حَدَّثَنَا زَمْعةُ بن صَالحٍ، عن سَلمةَ بن وَهْرامَ، عن عِكْرمةَ، عن ابن عَبَّاسٍ قال: جَلسَ نَاسٌ من أصْحابِ رَسولِ اللهِ ﷺ يَنْتظرُونهُ قال: فَخرجَ حتَّى إذا دَنا مِنْهُمْ سَمِعهُمْ يَتذاكَرُونَ فَسَمعَ حَديثَهُمْ، فقال بَعْضُهمْ: عَجباً إنَّ الله عَزَّ وَجلَّ اتَّخذَ من خَلْقِهِ خَليلاً، اتَّخذَ من إبراهيمَ خَليلاً، وقال آخرُ: ماذا بِأعْجبَ من كَلامِ موسى كَلَّمهُ تَكْليماً، وقال آخرُ: فَعيسى كَلِمةُ اللهِ وَرُوحهُ، وقال آخرُ: آدمُ اصْطَفاهُ اللهُ. فَخرجَ عَليْهِمْ فَسلَّمَ وقال: «قد سَمِعتُ كَلامَكُمْ وَعَجبكُمْ إنَّ إبراهيمَ خَليلُ اللهِ وهو كَذلكَ وموسى نَجيُّ اللهِ وهو كَذلكَ، وعيسى رُوحهُ وَكَلِمتهُ وهو كَذلكَ، وَآدمُ اصْطَفاهُ اللهُ وهو كَذلكَ، ألا وَأنا حَبيبُ اللهِ وَلا فَخْرَ، وَأنا حَاملُ لِوَاءِ الْحَمدِ يَوْمَ الْقِيامةِ وَلا فَخْرَ، وَأنا أوَّلُ شَافعٍ وَأوَّلُ مُشَفَّعٍ يَوْمَ الْقِيامةِ وَلا فَخْرَ، وَأنا أوَّلُ من يُحرِّكُ حِلَقَ الْجنَّةِ فَيفْتحُ اللهُ لِي فَيُدْخِلُنِيها وَمَعي فقَرَاءُ الْمُؤْمِنينَ ولا فخْرَ، وَأنا أكْرمُ الأوَّلِينَ وَالآخِرينَ وَلا فَخْرَ»[1].

هذا حديثٌ غريبٌ.

قال الباحث:

دار الحديث على عبيدالله بن عبدالمجيد الحنفي، وهو صدوق لم يثبت أن يحيى بن معين ضعفه[2].

رواه عنه علي بن نصر بن علي -عند الترمذي- وهو ثقة حافظ[3]، وعبدالله بن عبدالرحمن الدارمي -في مسنده- وهو ثقة فاضل متقن[4].

---

(١) أخرجه الدارمي (٤٨). وانظر تحفة الأشراف ٥/ ١٣٥ حديث (٦٠٩٥)، والمسند الجامع ٩/ ٥٤٨ حديث (٧٠٠٩)، وضعيف الترمذي للعلامة الألباني (٧٤٤).

(٢) انظر التحرير (٤٣١٧)

(٣) انظر التحرير (٤٨٠٨).

(٤) انظر التحرير (٣٤٣٤).

وعلة الحديث في سلمة بن وهرام، فهو وإن كان صدوقًا لكنه ضعيف في روايته عن زمعة بن صالح[1]، وزمعة بن صالح الجَنَدي ضعيف أيضًا[2].

فإسناد الحديث ضعيف، لذلك استغربه المصنف مطلقًا، والله تعالى أعلم.

(١٢) (26) باب

٣٦٤٨- حَدَّثَنَا قُتيبةُ، قَال: حَدَّثَنَا ابن لَهِيعةَ، عن أبي يُونسَ، عن أبي هُريرةَ، قال: مَا رَأيْتُ شَيْئاً أحْسنَ من رَسولِ اللهِ ﷺ كأنَّ الشمسَ تجري في وَجْهِهِ، وَما رَأيْتُ أحداً أسرعَ في مَشيهِ من رسول الله ﷺ كَأنما الأرْضُ تُطْوى لهُ، إنَّا لَنَجْهدُ أنْفُسنَا، وَإنَّهُ لَغيْرُ مُكْتَرِثٍ[3].

هذا حديثٌ غريبٌ.

قال الباحث:

دار الحديث على أبي يونس سليم بن جبير -وهو ثقة-[4]

رواه عنه عَمرو بن الحارث المصري -عند ابن سعد وابن حبان- وهو ثقة فقيه حافظ[5]، ورواه عنه عبدالله بن لهيعة -عند الترمذي- وهو ضعيف يعتبر به[6]، وقد تُوبع ابن لهيعة فكان المصنف من حقه أن يُحسنَ حديثه

---

(١) انظر التحرير (٢٥١٥).

(٢) انظر التحرير (٢٠٣٥).

(٣) أخرجه ابن سعد ١/ ٣٧٩ و٤١٥، وأحمد ٢/ ٣٥٠ و٣٨٠، والمصنف في الشمائل (١٢٣)، وابن حبان (٦٣٠٩)، وابن عدي في الكامل ٣/ ١٠١٣، وأبو الشيخ في أخلاق النبي ﷺ ٢٤٨، والبغوي (٣٦٤٩). وانظر تحفة الأشراف ١١/ ٦٥ حديث (١٥٤٧١)، والمسند الجامع ١٨/ ١٥٨ حديث (١٠٧٨٢).

(٤) انظر التحرير (٢٥٢٦).

(٥) انظر التحرير (٥٠٠٤).

(٦) انظر التحرير (٣٥٦٣).

ويستغربه ولكن يبدو أن للمصنف رأي خاص به فيما يتعلق بمرويات ابن لهيعة فضعفها جميعًا. أو أن المصنف يعني بنقد كل طريق بانفراده، لذلك استغرب الحديث من رواية ابن لهيعة عن أبي يونس به، ولكن الحديث صحيح من رواية عَمرو بن الحارث، عن أبي يونس سليم بن جبير به -كما وقع في رواية ابن سعد وابن حبان- والله تعالى أعلم.

(١٦) (42) باب

٣٦٧٣- حَدَّثَنَا نَصْرُ بن عَبدالرحمنِ الْكُوفيُّ، قَال: حَدَّثَنَا أحمدُ بن بَشِيرٍ، عن عيسى بن مَيْمُونٍ الأنْصَارِيِّ، عن الْقَاسمِ بن محمدٍ، عن عَائشةَ، قالت: قال رَسولُ اللهِ ﷺ: «لاَ يَنْبغي لِقَوْمٍ فِيهِمْ أبو بَكْرٍ أنْ يَؤُمَّهُمْ غيْرُهُ»[1].

هذا حديثٌ غريبٌ.

قال الباحث:

الحديث غريب من أول السند إلى منتهاه.

وشيخ المصنف نصر بن عبدالرحمن الكوفي ثقة[2]، وأحمد بن بشير المخزومي صدوق له مناكير[3]، والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ثقة، أحد الفقهاء بالمدينة[4].

(١) أخرجه المصنف في عمله الكبير (٦٩١)، وابن عدي في الكامل ١/ ١٧٠ و٥/ ١٨٨١، (٢) والخلعي في الخلعيات (٣٠٠)، وانظر تحفة الأشراف ١٢/ ٢٨٤ حديث (١٧٥٤٨)، والمسند الجامع ٢٠/ ٣١٤ حديث (١٧١٨١)، وضعيف الترمذي للعلامة الأسعدي (١٠١).

(٢) انظر التحرير (٧١١٥).

(٣) انظر التحرير (١٣).

(٤) انظر التحرير (٥٤١٩).

لكن علة الحديث في عيسى بن ميمون الأنصاريّ فهو متروك الحديث[1].

فإسناد الحديث ضعيف، لذلك استغربه المصنف مطلقًا، والله تعالى أعلم.

(٣٠) (101) باب مناقب أبي محمد الحسن بن علي بن أبي طالب والحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما

٣٧٧١- حَدَّثَنَا أبو سَعيدٍ الأَشَجُّ، قَال: حَدَّثَنَا أبو خَالدٍ الأَحْمرُ، قَال: حَدَّثَنَا رَزِينٌ، قَال: حَدَّثَتْني سَلْمى، قالت: دَخلْتُ على أُمِّ سَلمةَ وهي تَبكي، فَقُلْتُ: مَا يُبْكيكِ؟ قالت: رَأَيْتُ رَسولَ اللهِ ﷺ، تَعْني في المَنامِ، وعلى رَأْسِهِ وَلِحيتِهِ التُّرَابُ، فَقُلْتُ: مَالكَ يَا رَسولَ اللهِ، قال: «شَهِدْتُ قَتْلَ الْحُسينِ آنفًا»[2].

هذا حديثٌ غريبٌ.

قال الباحث:

الحديث غريب من أول السند إلى منتهاه.

وأبو سعيد الأشج عبدالله بن سعيد الكندي ثقة[3]، وأبو خالد الأحمر سليمان بن حيان صدوق حسن الحديث[4].

وعلة الحديث في رزين فهو مجهول[5]، وسلمى فهي مجهولة

---

(١) انظر التحرير (٥٣٣٥).

(٢) أخرجه البخاري في تاريخه الكبير ٣/الترجمة (١٠٩٨)، والطبراني في الكبير ٢٣/(٨٨٢)، وابن الأثير في أسد الغابة ٢/٢٣، والمزي في تهذيب الكمال ٩/١٨٧. وانظر تحفة الأشراف ٢٠/٦٩٦ حديث (١٧٦٥٧)، وصعيف الترمذي للعلامة الألباني (٧٨٧)، والمسند الجامع ١٣/٥٨ حديث (١٨٢٧٩).

(٣) انظر التحرير ٤/٢٠٤ والترجمة (٤٥٣٠).

(٤) انظر التحرير ٤/١٨٥ والترجمة (٤٤٧١).

(٥) يفهم من صنيع البخاري في تاريخه الكبير أن رزينًا الراوي عن سلمى هو بياع الأنماط =

أيضًا[1].

فإسناد الحديث ضعيف لذلك استغربه المصنف مطلقًا، والله تعالى أعلم.

(٦٥) (139) باب في فضل الأنصار وقريش

٣٩٠٥- حَدَّثَنَا أحمدُ بن الْحَسنِ، قَال: حَدَّثَنَا سُلَيْمانُ بن دَاودَ الْهَاشميُّ، قَال: حَدَّثَنَا إبراهيمُ بن سَعْدٍ، قَال: حَدَّثَني صَالِحُ بن كَيْسانَ، عن الزُّهْريِّ، عن محمدِ بن أبي سُفيانَ، عن يُوسفَ بن الْحَكم، عن محمدِ بن سَعْدٍ، عن أبيهِ، قال: قال رَسولُ اللهِ ﷺ: «من يُرِدْ هَوانَ قُرَيْشٍ أهَانهُ اللهُ»[2].

= وهو مجهول فقد ساق هذا الحديث في ترجمته ثم ترجم البخاريُّ لرزين بن حبيب الجهني الثقة، ولم يذكر هذا الحديث في ترجمته، وهو صنيع ابن أبي حاتم الرازي في الجرح والتعديل، وابن حبان في الثقات وغيرهم. أما المزي فقد عدهما واحدًا وأشار إلى من فرّق بينهما، ثم ساق هذا الحديث الواحد الذي أخرجه الترمذي لرزين، وليس له في الكتب الستة سواه، وله في هذا سلف هو يحيى بن معين، أما الحافظ فقد فرّق بينهما في التقريب وذكر أن بياع الأنماط مجهول، وأن الذي أخرج له الترمذيُّ هو الجهني. انظر جامع الترمذي (٣٧٧١)، والتحرير (١٩٣٩).

(١) انظر التحرير (٨٦٠٧).

(٢) أخرجه أحمد ١/ ١٨٣، والبخاري في تاريخه الكبير ١/ الترجمة (٢٨٨)، وابن أبي عاصم في السنة (١٥٠٣)، وفي الآحاد والمثاني، له (٢١٥)، وأبو يعلى (٧٧٥)، والشاشي (١٢٣)، والحاكم ٤/ ١٤، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٥٤٢)، والبغوي (٣٨٤٩)، والمزي في تهذيب الكمال ٢٥/ ٢٨٧ وانظر تحفة الأشراف ٣/ ٣١٤، وفي جامع المسانيد والسنن الجامع ٦/ ١٤١ حديث (٤١٤١)، وصحيح الترمذي حديث (٣٩٢٥)، والسلسلة الصحيحة، له تحت الرقم (١١٧٨).

للعلامة الألباني (٣٠٦٥)، وأحمد ١/ ١٧١ و١٨٣، وابن أبي عاصم في السنة (١٥٠٤)، وفي الآحاد والمثاني، له (٢١٦)، والشاشي (١٢٤)، والطبراني في الأوسط (٣٢٢٤)، والحاكم ٤/ ٧٤ من طريق يوسف بن الحكم، عن سعد بن أبي وقاص، ليس فيه «محمد بن سعد».

هذا حديثٌ غريبٌ.

٣٩٠٥ (م)- حَدَّثَنَا عَبدُ بنِ حُمَيْدٍ، قال: أخبرني يَعْقُوبُ بن إبراهيمَ ابن سَعْدٍ، قالَ: حَدَّثَنِي أبي، عن صَالحِ بن كَيْسانَ، عن ابنِ شِهابٍ بهذا الإسْنادِ نَحوهُ.

قال الباحث:

دار الحديث على إبراهيم بن سعد الزهري -وهو ثقة حجة تُكُلِّم فيه بلا قادح-[١] رواه عنه ابنه يعقوب بن إبراهيم بن سعد وسليمان بن داود الهاشمي - عند الترمذي - والأول ثقة فاضل[٢]، والثاني ثقة جليل[٣]، ويعقوب بن إبراهيم وسعد وأبو كامل - عند الإمام أحمد - وأبو كامل هو فضيل بن حسين الجحدري ثقة حافظ[٤]، فهو مشهور حديث إبراهيم بن سعد الزهري.

ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري فقيه حافظٌ متفَقٌ على جلالته وإتقانه[٥]، ومحمد بن أبي سفيان الثقفي صدوقٌ حسن الحديث[٦]، ومحمد ابن سعد بن أبي وقاص ثقة[٧].

وعلة الحديث الأولى: الإنقطاع في السند بين صالح بن كيسان - وهو ثقة ثبت فقيه[٨] - وبين إبراهيم بن سعد.

---

(١) انظر التحرير (١٧٧).
(٢) انظر التحرير (٧٨١١).
(٣) انظر التحرير (٢٥٥٢).
(٤) انظر التحرير ٤/٢٥٩ (٥٤٢٦).
(٥) انظر التحرير (٦٢٩٦).
(٦) انظر التحرير (٥٩٣٠).
(٧) انظر التحرير (٥٩٠٤).
(٨) انظر التحرير (٢٨٨٤).

والثانية: في يوسف بن الحكم الثقفي، فهو مقبول[1] - يعني عند المتابعة - ولم يتابع. وفيه اضطراب أيضًا.

فإسناد الحديث ضعيف لذلك استغربه الترمذي مطلقًا، والله تعالى أعلم.

(٦٦) (140) باب ما جاء في أي دور الأنصار خير

٣٩١٢- حَدَّثَنا أبو السَّائِبِ سَلْمُ بنُ جُنادَةَ، قالَ: حَدَّثَنا أحمدُ بن بَشيرٍ، عن مُجالِدٍ، عن الشَعْبيِّ، عن جابرِ بن عبدالله، قال: قال رسول الله ﷺ: «خَيْرُ دِيارِ الأنْصارِ بَنُو النَّجَّارِ»[2].

هذا حديثٌ غَريبٌ.

قال الباحث:

الحديث غريب من أول السند منتهاه.

وسلم بن جُنادة السُّوائي ثقة ربما خالف[3]، وعامر بن شراحيل الشعبي ثقة مشهور فقيهٌ فاضل[4].

وعلة الحديث في أحمد بن بشير المخزومي فهو صدوق له مناكير[5]، وشيخه مجالد بن سعيد الهمداني وهو ليس بالقويّ وقد تغير في آخر عمره، وإنما روى له مسلمٌ مقرونا بغيره[6]. وهنا لم يتابع.

فإسناد الحديث ضعيف لذلك استغربه المصنف مطلقًا، والله أعلم تعالى.

(١) انظر التحرير (٧٨٥٩ ب).

(٢) انظر تحفة الأشراف ٢/٢٠٨ (٢٣٥٣)، والمسند الجامع ٤/٤٠٨ حديث (٣٠٠٨).

وصحيح الترمذي للعلامة الألباني (٣٠٧١).

(٣) انظر التحرير (٢٤٦٤).

(٤) انظر التحرير (٣٠٩٢).

(٥) انظر التحرير (١٣).

(٦) انظر التحرير (٦٤٧٨).

الخاتمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي مَنَّ علينا بنعمة الإسلام، وأرسل إلينا خير الأنام سيدنا محمد ﷺ، وعلى آله الطاهرين وأصحابه الغر الميامين وبعد:

هذه خاتمة وجيزة ألخص فيها مضامين هذه الرسالة:

كان الإمام الترمذي محدثًا ناقدًا عالمًا نشأ في وسط علمي حافل، فقد وجدت له أكثر من خمسة من شيوخه الترامذة أخذ العلم عنهم ثم رحل في طلب العلم إلى بغداد والكوفة والبصرة ومكة المكرمة والمدينة المنورة، وقد تتبعت [illegible] من شيوخه أو من أقرانه ومعاصريه إلا توثيقًا وثناء، وقد أفاد الترمذي علمًا جمًا، لاسيما في العلل ونقد الرجال، من شيخه الإمام العظيم محمد بن إسماعيل البخاري فأكثر الأخذ عنه.

والترمذي وإن أكثر النقل عن البخاري وغيره من النقاد إلا أنه لم يكن مقلدًا بدليل أنه لم ينقل عن شيوخه تضعيف لبعض الرواة، ثم صحح أو حسن لهم أحاديث أخرجها في جامعه، وليس لأنه يصحح أو يحسن بالشاهد، ولكن لانفراده برأي خاص مستقل في نقد هؤلاء الرجال.

وقد أخذ الترمذي العلم من عدد كبير من الشيوخ البغداديين الذين بلغوا حسب إحصائيتي ثلاثون شيخًا - ومع ذلك لم يترجمه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد لعدم رواية بغدادي عنه فيما يبدو - والذين نبه على رحلاته إلى بغداد قالوا أنه دخلها ما بين سنة ثلاثين إلى سنة أربعين ومع هذا فإننا لا نجد له رواية عن الإمام أحمد في الحديث ولا في الفقه، ويبدو [illegible] ذلك هو امتناع الإمام أحمد عن التحديث قبل ذلك بسنين في قصة معروفة ذكرها عدد

ممن ترجم له منهم الذهبي[1].

ثم رجع الترمذي إلى بلده حيث كانت الرحلة إليه للإفادة من علمه ولتسماع (الجامع) وكتبه الأخرى بعد عام مائتين وخمسة وستين للهجرة.

ولو أن أحداً نظر إلى الأحاديث التي حكمها عليها وفهم دلالات ألفاظ هذه الأحكام، ثم نظر إلى الأحاديث التي أشار إليها تعليقاً والتي بلغت ألفاً وثلاثمائة وواحد وسبعون حديثاً (١٣٧١)، ونظر إلى شواهد الباب التي زادت على أربعة آلاف حديث (٤٠٠٠)، لأمكنه استيعاب القول: بأن الإمام الترمذي قوّم السنة النبوية كلها، ونقد أدلة الفقهاء المشهورين في كتابه الجامع.

ولعلنا نستطيع أن نجمل الكلام على الترمذي ومنهجه بما يأتي:

أ- أن الترمذي افاد من شيوخه افادة عظيمة برزت في تضاعيف جامعه، فقد جمع بين طريقة شيخه البخاري، وطريقة مسلم في سياقة الحديث عقب إسناده، أو سياقة أسانيد الحديث مجتمعة[2]، وخط لنفسه طرقاً أخرى مبتكرة في الإشارة إلى الصحيح من طريق الحديث بقوله مثلاً: (وقد روي من غير هذا الوجه عن فلان)، أو الإشارة إلى ما صح من الحديث بعد رواية الضعيف أو الحسن أو الضعيف بقوله: (وفي الباب عن فلان - من الصحابة -)، أو التخريج المباشر لما صح من الحديث في مقابلة الضعيف منها، أو تخريج أصح شيء في الباب وليس من الضروري أن يكون أصح شيء في الباب حديثاً صحيحاً أو حسناً، فقد يكون ضعيفاً ويشير إلى موضع ضعفه وعلته[3].

---

(١) انظر سير أعلام النبلاء ١٠/ ١٧٧-٣٥٨.

(٢) انظر الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين (٨١).

(٣) أطلق الترمذي حكم (أصح شيء في الباب) على الأحاديث (٨٧-٧٧٤-٩٢٨-٩٩٦-١٠٢٥-١٠٤٤-١٢٤٤-١٢٧٣) وحكم (أصح شيء في الباب وأحسن) على الأحاديث (١-٣-٥-٣٢) وحكم (أحسن شيء في الباب وأصح) على الأحاديث (٨-١٢-٤٢-٤٤-١٢٠-١٣٣٦).

ب- إن طريقة الترمذي كانت غالبًا الإشارة إلى علة الحديث عقب الحكم عليه إن كان به علة، أو الإشارة إلى أبرز علة في الحديث إن كان في الأحاديث علل متعددة، أو حتى التلميح إليه خلال السند، أو بعد الحكم على الحديث في بيان اسمه أو كنيته أو لقبه، والتمييز بينه وبين غيره من الرواة حتى لا يشتبه.

ج- إن الإشارة إلى أن الحديث روي من طريق آخر أو تقييده باسم الراوي، ومثال ذلك قول الترمذي: (هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حماد بن سلمة) وعند البحث وجد الباحث أن الحديث من مشهور حديث حماد بن سلمة وقد روي موقوفًا من حديث أبي هريرة، وجابر بن عبدالله، وزيد بن ثابت ولم يعرف موقوفًا إلا من حديث حماد، وقد رواه ثلاثة من الثقات في الكتب الستة[1].

وهذا يلقي الضوء على أن كل لفظ من ألفاظ أحكام الترمذي يحمل في طياته معانٍ دقيقة ذي دلالات معينة فكانت الإفادة من لفظ الحكم أن مدار الحديث (حماد)، وعند الدراسة صح هذا الظن، وهكذا جميع ألفاظ أحكام الترمذي.

إن المستقرىء لأحاديث الترمذي يجد أن أعلى مراتب الصحة عنده هي التي أطلق عليها حكم (حسن صحيح) فهذا الحديث يكون قد أخرجه الشيخان أو احدهما أو كان على شرط الشيخين أو احدهما أو كان رجاله بمثابة رجال أخرج لهما الشيخان أو احدهما، وقد نص على نحو من ذلك الحافظ ابن حجر العسقلاني[2]. ودرجة الاحتجاج الدنيا عند الترمذي هي مصطلح الحديث الحسن، لأن الحديث إذا فقد ألفاظ الحسن والصحة فقد تعرى عن القبول وهو

(١) انظر صحيح مسلم (٥٠) والجامع (٣٣٧١) وتحفة الأشراف (٦١٣).
(٢) انظر النكت على ابن الصلاح ١/ ٢٧١.

بذلك يدخل في دائرة الرد، يعني الضعف.

هـ- كان الترمذي مبدعاً في نواح شتى، إذ جمع في جامعه خلاصة موجزة دقيقة لفقه الائمة المتقدمين من الفقهاء العلماء الذين سبقوه واشتهروا في زمانه فضلاً عن اساليبه البديعة في اختصار الحديث وسنده وطرق روايته، مما أتينا عليه في هذه الرسالة بشيء من الايجاز وهو بعمله هذا كان ناقداً لأدلة الفقهاء جملة وتفصيلا.

و- كان الترمذي دقيقاً في نقل ألفاظ السنة الشريفة وبيان معانيها ودلالاتها وطرق تحملها، وألفاظ سماعها؛ فضلاً عن تفرده بمجموعة من الأحاديث الصحيحة على شرط الشيخين لم يخرجاه، وهو بذلك قد اضاف إلى أحاديث الصحيحين مجموعة أخرى من الأحاديث الصحيحة مما اطلق عليه حكم «حسن صحيح» أو ما يشبهه من الألفاظ الدالة على ذلك، كما تفرد برواية أحاديث لم يخرجها زملاؤه الخمسة وهي أكثر من خمسمائة وستين حديث غريب من مجموع ما يزيد على ألف حديث غريب ساقها في جامعه الكبير.

ز- كان أحكام الترمذي تدور على المصطلحات الآتية: «حسن صحيح» و«حسن صحيح غريب» و«صحيح» و«صحيح غريب» و«حسن» و«حسن غريب» و«غريب»، فضلاً عن الأحاديث لتي سكت عنها. ومن المعلوم أن كل حكم من هذه الأحكام إنما تتعلق به قيود وحيثيات عديدة لها معان دقيقة قد بينها جملتها في الباب الأول من هذه الرسالة. ومصطلح الغرابة يرادف عند الترمذي مصطلح التفرد بقسميه المطلق والنسبي، وهو حديث ضعيف عنده. وقد بلغت هذه الأحاديث ثلاثمائة وواحد وتسعون حديثاً (٣٩١) اعتماداً على الطبعة التي قام بتحقيقها الدكتور بشار عواد معروف العبيدي، منها مائة وستة وأربعون حديثاً (١٤٦) غريبة مطلقاً غير مقيدة، ومنها مائة وستة (١٠٦)، استغربها الترمذي وبيّن علة استغرابه لها ببيان على الحدث والسبب

الذي دعاه إلى تضعيفه، والباقي منها وهي أربعون حديثًا (٤٠) استغربها الترمذي ولم يبين علتها، وهي جملة أحاديث الدراسة الاستقرائية التي استغرقها الباب الثاني من هذه الرسالة.

نسأل الله العلي القدير أن ينفعنا بما علمنا، وأن يعلمنا ما جهلنا، وأن يرحم من افادنا، وأن يجعل ذلك خالصًا لوجهه الكريم، أنه نعم المولى ونعم النصير، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

عمار جاسم محمد العبيدي

المصادر والمراجع

مرتبة على حروف المعجم

-القرآن الكريم

-الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان -لعلي الفارسي -تحقيق شعيب الأرنؤوط -مؤسسة الرسالة، ط١ (١٤١٢هـ -١٩٩١م)

-الإحكام في أصول الأحكام -للآمدي، ط٢ بيروت -دار الجيل.

-الأدب الفرد -للبخاري -تحقيق كمال يوسف الحوت، عالم الكتب بيروت، ط٢ (١٩٨٥م)

-ارواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل -للألباني، المكتب الإسلامي، ط١ (١٩٦ ١هـ -١٩٧٩م)

-أسباب الإختلاف في قبول الأحاديث وردها عند المحدثين -لخلدون محمد سليم الأحدب (رسالة ماجستير) أشراف عبدالفتاح أبو غدة (١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م)

-الإستيعاب في معرفة الأصحاب -لابن عبدالبر، ط٣، القاهرة.

-أسد الغابة في معرفة الصحابة -لابن الأثير، بيروت دار الفكر (١٩٧٩)

-الإصابة في تمييز الصحابة -لابن حجر العسقلاني، ط٣، القاهرة.

-الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين -لنور الدين العتر، مؤسسة الرسالة/ بيروت، ط٢ (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م)

-الأنساب- للسمعاني، ط ليدن (١٩١٢م)

-الباعث الحثيث شرح أختصار علوم الحديث -لابن كثير -تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الفكر، ط١ بيروت.

-البحر الزخار -المعروف بمسند البزار- تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن بيروت (١٤٠٩هـ-١٩٨٨م).

-التأريخ الصغير والضعفاء الصغير للبخاري، والضعفاء والمتروكين للنسائي -الطبعة المستنسخة عن المكتبة الأثرية-

-التاريخ الكبير -للبخاري- دار الكتب العلمية، بيروت

-تاريخ مدينة السلام بغداد -للخطيب البغدادي -دار الفكر، مطبعة السعادة (١٣٤٩هـ)

-تحرير تقريب التهذيب- للدكتور بشار عواد معروف العبيدي والشيخ شعيب الأرنؤوط -مؤسسة الرسالة، ط١ (١٤١٧هـ-١٩٩٧م)

-تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي- للمباركفوري -دار الكتاب العربي، بيروت (النسخة المصورة).

-تحفة الأشراف لمعرفة الأطراف- للمزي -الدار القيمة- بمباي/ الهند (١٣٨٤هـ-١٩٦٥م) ط عبدالصمد شرف الدين

-تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي -للسيوطي -تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف، دار التراث/ القاهرة، ط٢ (١٣٩٢هـ-١٩٧٢م)

-تذهيب التهذيب -للذهبي- دارالكتب العلمية، بيروت، ط٤.

-تقريب التهذيب- لابن حجر العسقلاني -تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا/ حلب.

-تهذيب التهذيب- لابن حجر العسقلاني -دار الفكر، بيروت، ط١.

-تهذيب الكمال في أسماء الرجال- للمزي -تحقيق د. بشار عواد معروف العبيدي، مؤسسة الرسالة -بيروت، ط٢ (١٩٨٥م).

-توضيح الأفكار معاني تنقيح الأنظار- للصنعاني -تحقيق محمد محي

الدين عبدالحميد -المكتبة السلفية
-الثقات- لابن حبان -دار الفكر، ط١، مطبعة مجلس المعارف العثمانية بحيدر آباد -الهند.
-جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ- لابن الأثير الجزري- تحقيق عبدالقادر الأرنؤوط، مكتبة دار البيان (١٣٩١هـ-١٩٧١م).
-الجامع الكبير- للترمذي -تحقيق د. بشار عواد معروف العبيدي، بيروت، دار الجيل -(١٤١٧هـ-١٩٩٧م)
- الجرح والتعديل- لابن أبي حاتم الرازي، ط١، حيدر آباد
-حلية الأولياء وطبقات الأصفياء -لأبي نعيم الأصفهاني، بيروت -دار الكتب العلمية (١٩٨٨م)
-خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب- للنسائي، ط١ (١٣٨٨هـ)
-السنن- لابي داود السجستاني -طبعة إحياء التراث العربي- بيروت
-السنن- للنسائي، بشرح جلال الدين السيوطي وحاشية السندي، دار الكتاب العربي/ بيروت، ط١ (١٣٤٨هـ-١٩٣٠م).
-السنن- للدارمي -دار الكتاب العربي، بيروت، ط١ (١٤٠٧هـ)
-السنن- للدارقطني -تحقيق عبدالله هاشم يماني- عالم الكتب، ط٤، بيروت (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م)
-السنن- لابن ماجة تحقيق د. بشار عواد معروف العبيدي، بيروت (١٩٩٧م)
-سير أعلام النبلاء- للذهبي -مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٩ (١٤١٣هـ)
-شرح ألفية العراقي المسماة بـ(التبصرة والتذكرة)- لزكريا بن محمد الأنصاري دار الكتب العلمية، بيروت (١٩٨٨م).

-شرح علل الترمذي -لابن رجب الحنبلي -تحقيق همام سعيد/ مكتبو المنار- الزرقاء، ط١ (١٩٨٧م)

-شرح نخبة الفكر- لابن حجر العسقلاني -مصر، ط٧، دار الحديث

-الصحيح- للإمام البخاري، الطبعة الأميرية

-الصحيح- لمحمد بن إسحاق بن خزيمة -المكتب الإسلامي، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، ط٤ (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م)

-الصحيح- للإمام مسلم بن الحجاج -طبعة أستانبول

-الضعفاء الكبير -للعقيلي- تحقيق عبدالمعطي قلعجي، بيروت ط١

-عارضة الأحوذي شرح جامع الترمذي -لأبي بكر بن العربي المالكي -تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان، ط١، السلفية

-العلل- لعلي بن المديني- تحقيق مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت (١٩٧٠م)

-علل الترمذي الكبير- ترتيب أبي طالب القاضي، عالم الكتب، بيروت، ط١ (١٤٠٩هـ-١٩٨٩م)

-علل الحديث لابن أبي حاتم الرازي -دار المعرفة، بيروت، ط١

-العلل الواردة في الأحاديث النبوية- للدارقطني -تحقيق محفوظ الرحمن زين الله (الرياض)

-العلل ومعرفة الرجال- للإمام أحمد بن حنبل -المكتبة الإسلامية، أستانبول (١٩٨٧م)

-علوم الحديث لأبي عمرو بن الصلاح- تحقيق نور الدين العتر- دار الفكر، دمشق (١٩٨٦م)

-علوم الحديث- لمحمد بن عبدالله النيسابوري- ط٢، بيروت، (١٩٨٧)

-فتح المغيث بشرح ألفية الحديث- للسخاوي -تحقيق علي حسين، دار الإمام الطبري، ط٢ (١٩٩٢م)
-الفهرست- لابن النديم -دار قطري بن الفجاءة (١٩٨٥م)
-الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة- للذهبي -تحقيق محمد عوامة، مؤسسة علوم القرآن، ط١ (١٩٩٢م)
-الكامل في ضعفاء الرجال -لابن عدي الجرجاني -دار الفكر، بيروت.
-الكفاية في علم الرواية- للخطيب البغدادي -بيروت، دار الكتب العلمية
-المجروحين -لابن حبان- تحقيق محمد إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط٢ (١٤٠٢هـ)
-محاسن الاصطلاح- للبلقيني -مصر، ط٢ (١٤٠٣هـ)
-المحصول في علم الأصول- للرازي -دار الكتب العلمية (١٩٨٨م)
-مختار الصحاح- للرازي -بيروت، مكتبة لبنان (١٩٨٨م)
-المراسيل- لابن أبي حاتم -دار الكتب العلمية، بيروت، ط١
-المراسيل- لأبي داود -بيروت، ط٢، دار الفكر (١٩٨٨م)
-المستدرك على الصحيحين- لأبي عبدالله الحاكم النيسابوري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١ (١٤١٣هـ-١٩٩٣م)
-المسند- لأبي داود الطيالسي -دار المعرفة، بيروت
-المسند- لأحمد بن حنبل -مؤسسة الرسالة، ط١ (١٤١٣هـ)
-المسند- للحميدي -دار الكتب العلمية (١٩٨٨م)
-المسند- لأبي يعلى الموصلي -تحقيق حسين سليم أسد، بيروت دار الثقافة العربية، ط١ (١٤١٢هـ-١٩٩٢م)

الخـــــلاصـــة

هذه الرسالة تتناول كتاباً من كتب أصول الحديث الستة،وهو كتاب: (الجامع الكبير) للأمام الترمذي (٢٠٩ - ٢٧٩هـ).

فقد برع الترمذي في العلل ومعرفة الرجال، معتمداً على كتاب (التاريخ الكبير) للأمام البخاري، يره من كتب العلل والتاريخ الأخرى، وقد تناول الترمذي أدلة الفقهاء المشهورين في زمانه بالنقد والتمحيص، فضلاً عن التطبيق العملي لعلل الحديث النظرية.

وقد أصّل الترمذي أحاديث الغرابة حتى بلغت ألفاً وواحداً وثمانين حديثاً (١٠٨١) أي حوالي ثلث الجامع. وانقسمت هذه الأحاديث الى أربعة شعب: ثلاثة منها في قسم المقبول: وهي الأحاديث التي أطلق عليها حكم: (حسن صحيح غريب) و(صحيح غريب) و (حسن غريب)، وجميع حيثياتها.

أما الشعبة الرابعة فتدور في قسم المردود وهي الأحاديث التي أطلق عليها حكم: (غريب) سواء كان مطلقاً أو مقيداً بقيود عارية من الصحة أو الحسن أو كليهما، مثل قوله: (غريب من هذا الوجه) أو: (غريب من حديث ابن عباس) وغيرها، وقد بلغت هذه الأحاديث ثلاثمائة وواحد وتسعين حديثاً (٣٩١)، منها أحاديث الغرابة المطلقة - يعني قوله: (هذا حديث غريب) - وعددها مائة وستة وأربعون حديثاً (١٤٦).

وقد بين الترمذي علة مائة وستة أحاديث (١٠٦) منها عقب الحكم عليها، وسكت عن الأربعين حديثاً (٤٠) الباقية، فتناولت الرسالة الموسومة بـ (الحديث الغريب مفهومه وتطبيقاته في جامع الترمذي) هذه الأحاديث بالنقد وبيان عللها بالإضافة الى أقوال العلماء في الحديث الغريب ومايتصل به من (زيادات الرواة) و(الشذوذ) و (النكارة) و (الاضطراب) وغيرها من مباحث متصلة بالحديث الغريب، فضلاً عن عرض موجز للأمام الترمذي، ومسيرة حياته ورحلاته في طلب العلم وشيوخه وتلاميذه وكتبه وغير ذلك. وقد كانت أحاديث الغرابة المطلقة والمقيدة والعارية من قيود الصحة أو الحسن أو كليهما جميعاً ضعيفة.

بذلك يكون الإمام الترمذي أول في منهجه ووسع كتاب (الجامع الكبير) غير مسبوق الى ذلك فرحمه الله وجزاه عن المسلمين كل خير.

الباحث

١٩٩٨/٢/٢٤